

الاستثمار

مجلة يصدرها اتحاد شركات الاستثمار – العدد رقم 16 – ديسمبر 2023 – يناير 2024



عهد يتجدد
A Renewed Era

رؤيتنا ورسالتنا

تهيئة المناخ الملائم لتطوير كفاءة قطاع الاستثمار والخدمات المالية تمثلياً مع التطورات في الأسواق العالمية بما فيها التشريعات والتنظيمات الذاتية لخدمة الاقتصاد الوطني

أعضاء الاتحاد



امسح للقراءة
في أي وقت وفي أي مكان





كلمة الرئيس

النفطي و ارتفاع الفائدة والمصاعب التي واجهت البيئة التشغيلية للمصارف، حيث إن المؤشر العام للأسهم الكويتية شهد تراجعاً سنوياً بنسبة 6.5 في المئة، مدفوعاً بانخفاض مؤشر القطاع المصرفي بنسبة 8.2 في المئة، فيما حقق قطاع التأمين والسلع الاستهلاكية أكبر مكاسب العام الماضي، حيث ارتفعاً بنسبة 47.8 و 37.2 في المئة على التوالي.

وبالنسبة لأداء الأسواق الخليجية، فقد كان متفاوتاً خلال العام الماضي، حيث اختتمت مؤشرات الأسهم في سوق دبي وسوق السعودية العام بأداء إيجابي، كما حقق مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً بنسبة 6.2% خلال 2023، إلى جانب ارتفاع مؤشري الأسهم في دبي والسعودية بنسبة 21.7 و 14.2% على التوالي خلال 2023 على خلفية

الخليجي، والكويت تحديداً، في وضع جيد نسبياً مع قدرتها على إبقاء أسعار المستهلك (التضخم) تحت السيطرة.

وشهدت الكويت خلال العام 2023 انخفاضاً في إنتاج النفط بسبب التخفيضات الطوعية ضمن تحالف "أوبك+"، وتشديداً للسياسة النقدية، إلا أن زخم المشروعات عاد، حيث أُرست الكويت عقوداً بقيمة 6.88 مليار دولار حتى نهاية نوفمبر الماضي. بالإضافة إلى ذلك استحوذت الكويت على 16% فقط من عدد صفقات الاندماج والاستحواذ التي تمت خلال العام 2023 على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

بورصة الكويت

وعلى صعيد سوق الأوراق المالية (البورصة) فقد أسدل الستار على تراجع خلال 2023 نتيجة انخفاض متوقع في الناتج المحلي الإجمالي

بداية نبارك لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه، توليه سدة الحكم، خلفاً لسمو الأمير الراحل الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح رحمه الله. و نسأل الله أن يوفق سموه وأن يسدّد خطاه في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي تشهدها الساحة، واثقين من أنه سيصل بسفينة الكويت، بفضل ما يتمتّع به سموه من حكمة وخبرة، إلى برّ الأمان، مع إعلاء شأنها وتطويرها على مختلف الصعد.

عام صعب

على الرغم من أن 2023 كان عاماً صعباً عانى فيها الاقتصاد العالمي ضغوط رفع الفائدة والتشدد في السياسة النقدية من قبل الفيدرالي الأمريكي، والتوترات الجيوسياسية، ومن بينها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إلا أنه في المقابل، ظلّ اقتصاد دول مجلس التعاون

تأثير على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن انتعاش النمو يعتمد على انتعاش حجم الطلب على النفط. وفي مثل هذا السيناريو، من المتوقع أن تظل أسعار النفط عند مستوياتها الحالية مع زيادة في الإنتاج مدفوعة بالإلغاء التدريجي لخفض إنتاج النفط. ومن الممكن أن يدعم انتعاش الناتج المحلي الإجمالي النفطي والنمو المستمر في القطاعات غير النفطية والإصلاحات التنظيمية انتعاش أسهم أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

من الأدوات الاستثمارية واستمرار المؤسسات المالية العالمية بتقييمها الجيد.

سياسات الفيدرالي

كما إن توقعات فئات الأصول العالمية تعتمد إلى حد كبير على اتجاه السياسات التي يتخذها "الفيدرالي" الأميركي، إذ إن الأسواق العالمية سعت بالفعل وفق سيناريو عدم رفع أسعار الفائدة مرة أخرى، مع احتمال ارتداد أسعار الفائدة اعتباراً من النصف الثاني 2024 أو قبل ذلك. وبما أن تخفيضات الإنتاج من قبل "أوبك+" كان لها بالفعل

معنويات المستثمرين الإيجابية وقوة نمو أرباح الأسهم القيادية الكبرى.

توقعات إيجابية

ونتوقع أن يكون عام 2024 أفضل لبورصة الكويت بدعم الخطط التنموية للدولة، وزخم أكبر ل طرح المشاريع، والتفاؤل بالمرحلة القادمة بقيادة سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، مع تواصل وتيرة تحسن أرباح الشركات المدرجة، والوضع المالي القوي للبلاد، تزامناً مع تخفيف التشديد في السياسة النقدية، وإطلاق الوسيط المركزي لتعاملات الأوراق المالية والعديد

صالح صالح السلمي

رئيس اتحاد شركات الاستثمار



"تقف دولة الكويت اليوم عند منعطف تاريخي بالغ الأهمية، بينما تبدأ رحلة التحول الاقتصادي نحو اقتصاد أكثر استدامة، في خضم تحديات كبيرة إقليمياً ودولياً. ولكننا نستبشر بعهد جديد تحت قيادة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، بما يتمتع به من خبرة طويلة في تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول العالم. ولا شك أن إعادة الكويت إلى مسار التنمية مهمة تستدعي بذل الكثير من الجهود، ولكن الكويت مؤهلة وقادرة على تحقيق ما تصبو إليه من تقدم وطموحات مواكبة النمو الذي تشهده مختلف القطاعات والمجالات في منطقتنا".

الاستثمار

في هذا العدد



ص 21

الأصول المشفرة – التوقعات للأسواق العالمية والخليجية



ص 06

الاقتصاد والأسواق – توقعات العام 2024



ص 37

تفاصيل صفقتي اندماج في السوق الكويتي



ص 29

ضرورة تطوير أدوات الاستثمار في الكويت ودور شركات الاستثمار في هذا المسار



ص 17

آراء المستثمرين



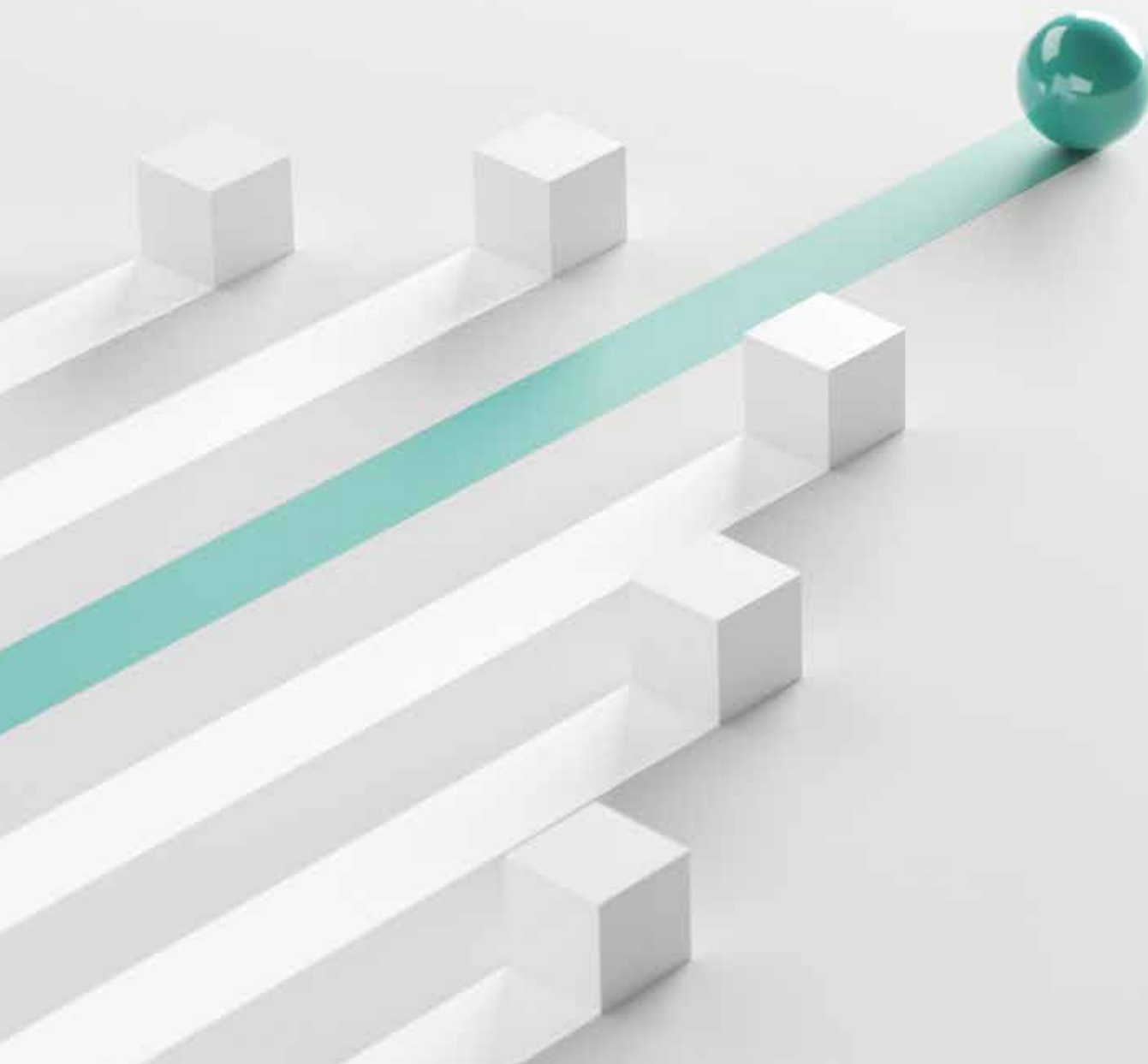
ص 41

اندماج الصفقة – كاب كورب: قصة النجاح وآفاق المستقبل

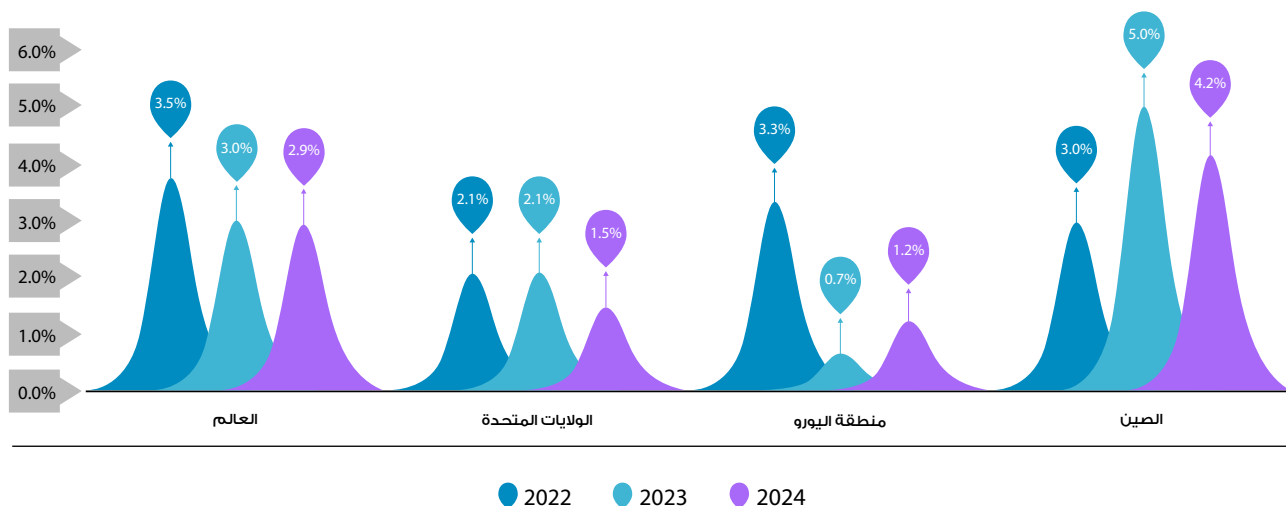
الاقتصاد والأسواق

توقعات العام 2024

مع تواصل تعافي الاقتصادات العالمية، كان من المتوقع أن تتباطأ وتيرة النمو خلال عام 2023 مع تفاوت معدلات النمو في مختلف المناطق. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة 3% على أساس سنوي في عام 2023 و2.9% على أساس سنوي في عام 2024، بانخفاض عن معدل النمو البالغ 3.5% على أساس سنوي في عام 2022.



نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبعض الاقتصادات الرئيسية (2022 – 2024)



المصدر: صندوق النقد الدولي

وفي الصين، حيث تشكل أزمة القطاع العقاري تحدياً قائماً، فإن الدعم السياسي الحكومي يصب في صالح الأسواق.

وشهد عام 2023 ارتفاعاً في عائدات السندات بسبب عوامل مثل توجهات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن رفع أسعار الفائدة لفترة أطول، وقوة الاقتصاد وسوق العمل، وزيادة أقساط التأمين، وارتفاع العجز الحكومي. وبعد رفع سعر الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي منذ مارس 2022 إلى ما بين 5.25% و5.5%، فقد توقفت سياسة رفع سعر الفائدة مؤقتاً في اجتماعي سبتمبر ونوفمبر 2023. وفي حالة استمرار التوقف المؤقت أو الاتجاه إلى خفض أسعار الفائدة، فمن المرجح أن تستفيد السندات، حيث يكون أداؤها جيداً عندما يصل الاحتياطي الفيدرالي بدورة رفع أسعار الفائدة إلى ذروتها.¹

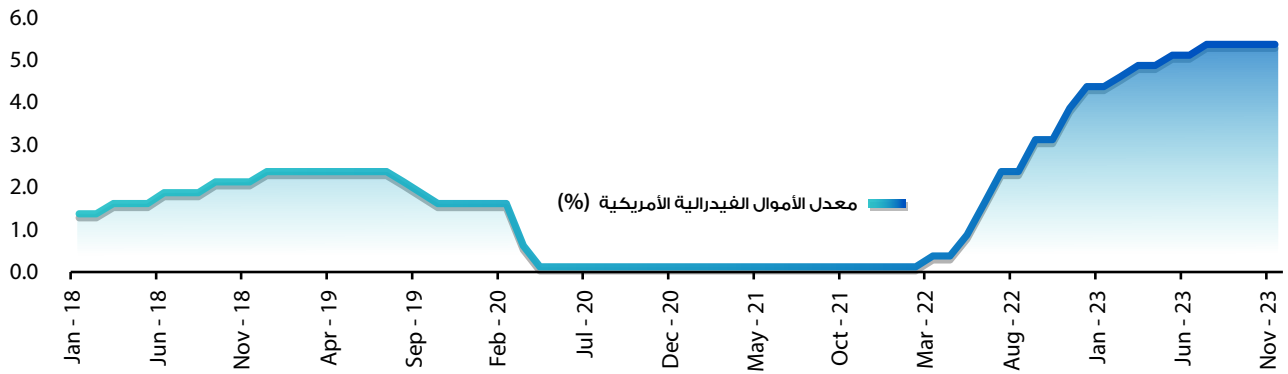
”من المتوقع نمو اقتصادات العالم بوتيرة أبطأ نسبياً خلال العام 2024“

..... السياسة النقدية إلى تقييد النمو. وعلى هذه الخلفية، ومع أن الأسهم قد تشهد دعماً من توقعات الهبوط الناعم في الولايات المتحدة، فإن النهاية المحتملة لدورة التضيق الحالية وسط تباطؤ التضخم وضعف النمو الاقتصادي والعوامل الجيوسياسية، مثل التوترات في الشرق الأوسط والانتخابات الرئاسية الأمريكية، تؤثر في أداء الأسواق. وبالنسبة للاقتصادات الناشئة، حيث يبدو أن التضخم قد بلغ ذروته في العديد من اقتصاداتها، فإن تخفيف البنوك المركزية في بعض الاقتصادات الناشئة، مثل البرازيل، سياسات رفع أسعار الفائدة يشكل عاملاً إيجابياً.

وتشير التوقعات إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي نسبياً خلال عام 2024 في ظل ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة والصين والمخاطر الجيوسياسية. ومع إعلان منظمة الصحة العالمية في مايو 2023 أنها لم تعد تعتبر فيروس كوفيد-19 حالة طوارئ صحية عالمية، وعودة سلاسل التوريد إلى طبيعتها، في ظل بيئة أسعار الفائدة المرتفعة، والنمو الاقتصادي المتفاوت عبر المناطق، الذي يتأثر إلى حد كبير بالعوامل المحلية، فمن المرجح أن تكون هذه العوامل هي المؤثرة في مسار 2024 اقتصادياً.

وفي الولايات المتحدة، من المتوقع أن يؤدي تراجع الإنفاق الاستهلاكي وتباطؤ الأعمال، على خلفية ارتفاع أسعار الفائدة وانحسار الحافز المالي، إلى الحد من النمو الاقتصادي. وفي أوروبا، من المتوقع أن يؤدي تشديد

سياسة رفع أسعار الفائدة الأمريكية (2018 - نوفمبر 2023)



المصدر: ريفينيتيف

عام 2024. ومن المحتمل أن يؤدي تخفيف السياسة النقدية من قبل الاحتياطي الفيدرالي إلى مزيد من التأثيرات السلبية على العملة.

النمو الاقتصادي الأمريكي بسبب انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وسط ارتفاع أسعار الفائدة قد يفرض ضغوط هبوط على العملة في

مع تعزيز قوة الدولار الأمريكي في عام 2023 على خلفية النمو الاقتصادي والفروق في أسعار الفائدة، فإن التراجع المتوقع في

منطقة دول مجلس التعاون الخليجي²



”ستحدد تخفيضات إنتاج النفط التي فرضتها أوبك + مسار النمو الاقتصادي في عام 2024.“

المخاطر السلبية الرئيسية التي تهدد التوقعات الاقتصادية للمملكة. ومن المتوقع أن تسجل المملكة فائضاً مالياً بنسبة 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. ويعود انخفاض الفائض المالي بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإنفاق على مشاريع البنية التحتية في المملكة وتراجع عائدات النفط بسبب خفض الإنتاج.

وبالنسبة للإمارات العربية المتحدة، من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 3.4% في عام 2023 إلى 4% في عام 2024. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 3.8% في عام 2024، مستفيداً من زيادة مستهدف الإنتاج واحتمال إلغاء العمل بسياسة خفض الإنتاج. وسوف

ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية بنسبة 4% في عام 2024، بعد نمو بنسبة 0.8% في عام 2023. ومن المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي لعام 2024 إيجابياً عند 3.2% على خلفية الإلغاء المتوقع لخفض الإنتاج. ووفقاً لاجتماع أوبك+ الأخير، محدثت السعودية خفض الإنتاج الطوعي بمقدار مليون برميل يومياً إضافياً حتى الربع الأول من عام 2024. ومن المتوقع أن تؤدي السياسة المالية الميسرة والاستهلاك الخاص القوي والاستثمار العام إلى دفع النمو الاقتصادي غير النفطي في السعودية. وتعد المراجعة الهبوطية لنمو الصين، التي تعد سوق التصدير الرئيسي للبلاستيك، وانخفاض النشاط العالمي وسط التوترات الجيوسياسية وتعميق تخفيضات الإنتاج، من بين

في دول مجلس التعاون الخليجي، سوف تحدد سياسات خفض إنتاج النفط، الإلزامية والطوعية، لمنظمة أوبك مسار النمو الاقتصادي في عام 2024. وفي حين يُقدر أن يكون الناتج المحلي الإجمالي النفطي لهذه الدول إيجابياً بناءً على التراجع المحتمل عن خفض الإنتاج، فإن احتمال استمرار خفض يحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي للعام 2024. ومن المرجح أن يستمر نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مدفوعاً بالسياسات الحكومية والاستثمار والاستهلاك.

ومن المرجح أن تكون الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أسرع الاقتصادات نمواً في دول مجلس التعاون الخليجي، بدعم من جهود التنويع الاقتصادي.

ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.7% في عام 2024. كما نتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 2.9% في عام 2024 على خلفية التراجع عن خفض إنتاج أوبك+ وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي. وتعد الإصلاحات الهيكلية وانتعاش قطاع التشييد والاستثمارات في الطاقة المتجددة وخلاف ذلك من العوامل الداعمة للنمو الاقتصادي غير النفطي في السلطنة.

وفي حين أن دول مجلس التعاون الخليجي طبقت إلى حد كبير سياسة رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فقد عاد معدل التضخم إلى متوسطات ما قبل الجائحة³. ومن المرجح أن تستمر على نفس المنوال، وسط سياسة نقدية متشددة، وقوة الدولار الأمريكي، واعتدال النشاط الاقتصادي.

من الأحداث الرياضية الكبرى مثل سباقات الفورمولا وان في عام 2023. ومن المقرر أن تستضيف قطر كأس آسيا لكرة القدم وبطولة العالم للألعاب المائية في عام 2024. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام 2024 إلى دعم التوازن المالي لقطر.

ويقدر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمملكة البحرين لعام 2024 بنحو 3.6%. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى 0.1% بينما من المتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 4.3% في عام 2024، مستفيداً من التعافي في قطاعات السياحة والخدمات ومشاريع البنية التحتية. ومن المتوقع أن يتراجع التضخم بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية وتلاشي آثار مضاعفة ضريبة القيمة المضافة.

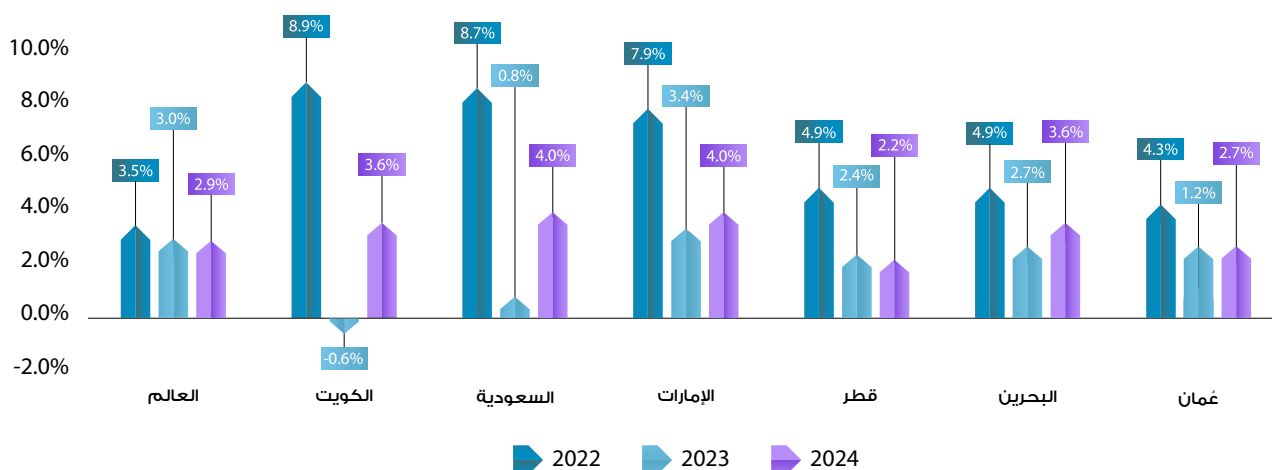
وفي سلطنة عمان، من المتوقع أن

يستفيد الاقتصاد غير النفطي من الأداء القوي لقطاعات السياحة والعقارات والبناء والتصنيع بدعم من الإصلاحات المشجعة للشركات في الإمارات. ويمثل تباطؤ النمو العالمي جانباً سلبياً لجهة انخفاض الطلب على النفط وتراجع السياحة. ومن شأن تدابير مثل فرض ضريبة على الشركات أن تعزز قوة الوضع المالي للإمارات.

وفي قطر، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.2%. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 1.6% نتيجة ضعف الطلب العالمي. كما يُتوقع أن يتعزز الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بإنشاء مشروع توسعة حقل الشمال والمشاريع الجديدة في قطاعي الكهرباء والمياه، مع قوة السياحة حيث تكتسب قطر مكانة بارزة كوجهة رياضية بعد استضافة كأس العالم لكرة القدم في عام 2022 وغيرها







نتوقع نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة أسرع مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: صندوق النقد الدولي

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - النفطي وغير النفطي (%)

2024		2023		2022		
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	ناتج المحلي الإجمالي النفطي	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	ناتج المحلي الإجمالي النفطي	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	ناتج المحلي الإجمالي النفطي	
4.4	3.2	4.9	-5.4	4.8	15.3	السعودية 
4.1	3.8	4.2	1.3	7.2	9.5	الإمارات 
3.5	3.3	3.8	-4.3	4	12.1	الكويت 
2.5	1.6	2.5	2.4	6.8	1.7	قطر 
2.5	2.9	2.1	-0.3	1.2	9.6	عمان 
4.3	0.1	3.3	0.1	6.3	-1.4	البحرين 

المصدر: صندوق النقد الدولي

أن يكون زخم الاكتتابات العامة للأسهم قوياً، مع إعلان 27 شركة عن رغبتها إدراج أسهمها في السوق السعودية، وتوقعات الطرح العام للأسهم مجموعة لولو في الإمارات.

يدعم أسعار النفط. وقد يؤدي انقطاع العرض في حالة تصاعد التوترات في الشرق الأوسط إلى ارتفاع أسعار النفط. ومن المرجح أن تدعم توقعات النمو الاقتصادي وانخفاض التضخم حركة الأسهم. كما يتوقع

في حين يمثل ضعف النمو الاقتصادي العالمي خطراً على حجم الطلب على النفط، فإن تمديد العمل بخفض الإنتاج من قبل أوبك+ والخفض الأحادي من السعودية

سوف تؤثر سياسة خفض إنتاج النفط في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في العام 2024.



سوف يكون نمو القطاعات الغير نفطية قوياً على الأرجح خلال العام 2024.



سوف تبقى معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي تحت السيطرة غالباً خلال العام 2024.



سوف تواكب سياسة أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي نظيرتها لدى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.



سوف يستمر زخم الاكتتابات العامة في الأسهم خلال العام 2024، وخاصة في السوق السعودي.



تستمر مخاطر التوتر الجيوسياسي في المنطقة قائمة خلال 2024.



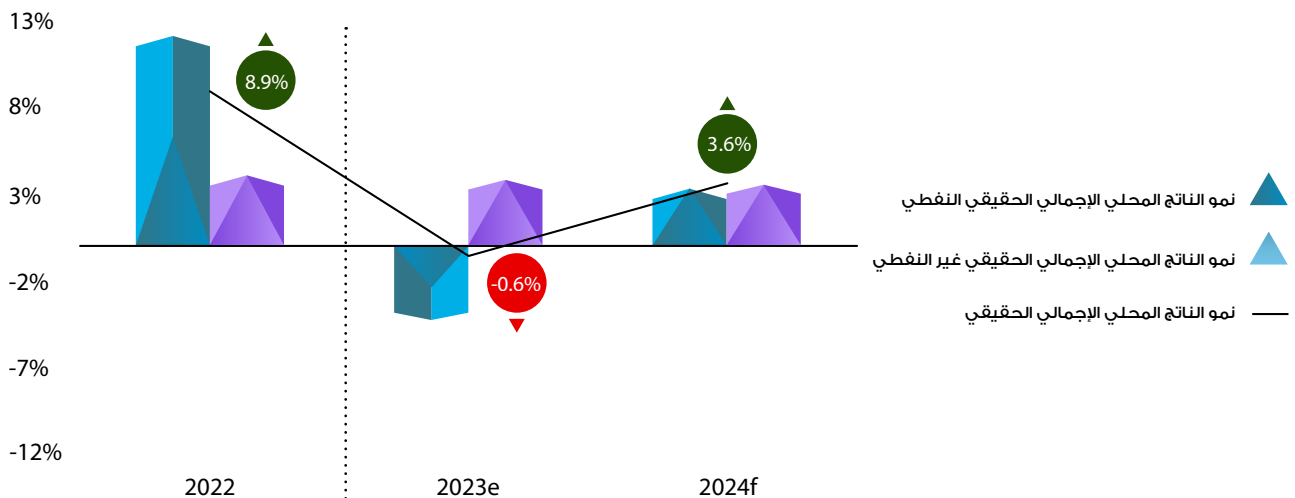
من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت بنسبة 3.6% في عام 2024، بعد انكماش بنسبة 0.6% في عام 2023. وفي ظل اتفاق أوبك+ وخفض إنتاج النفط الطوعي، أثر الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي في أرقام الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 مع انخفاض يقدر بنحو 4.3%. ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 3.3% في عام 2024 بسبب الإلغاء المحتمل لخفض إنتاج أوبك+ وزيادة إنتاج النفط مع بدء تشغيل مصفاة الزور. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة 3.5% في عام 2024، بانخفاض طفيف عن تقديرات النمو لعام 2023 البالغة 3.8%. ويمكن أن يحظى النمو غير النفطي في عام 2024 بدعم من نمو



الكويت

سوق الائتمان المحلي، واستقرار أسعار الفائدة، وزيادة نشاط المشاريع، والنمو الاقتصادي، واستمرار الاتجاه الإيجابي في الإنفاق الاستهلاكي، وانتعاش العمالة الوافدة على الرغم من تلاشي تأثير الدافع المالي.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سنوياً (التغير بالنسبة المئوية)



المصدر: صندوق النقد الدولي

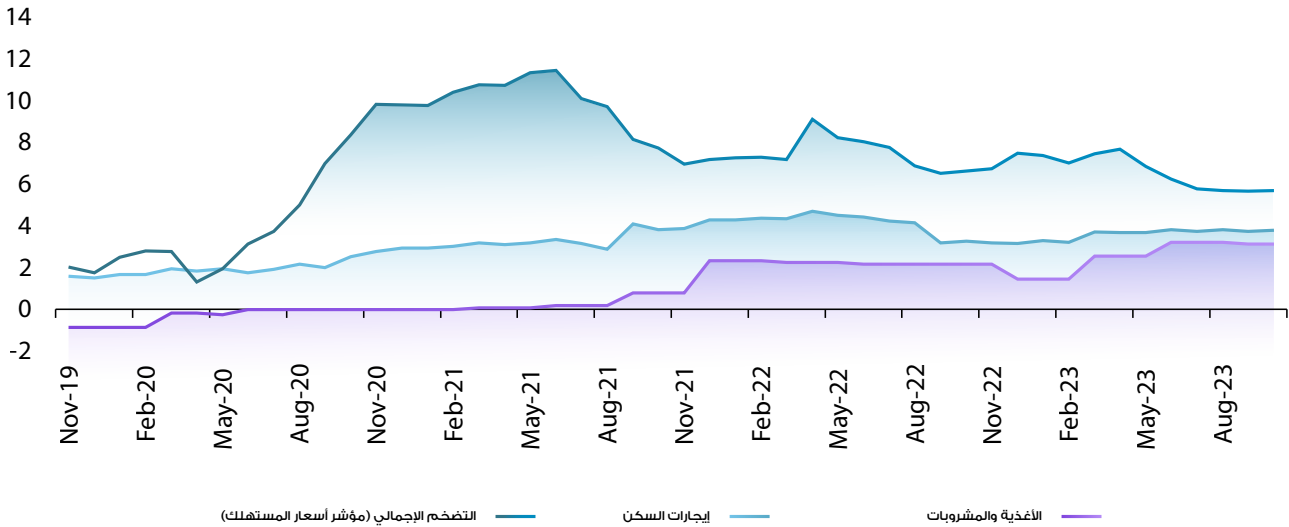
أساس سنوي في أكتوبر 2023، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة إيجارات المساكن على خلفية زيادة عدد الوافدين في الأشهر الأخيرة. وفي عام 2024، قد يكون هناك بعض الارتفاع في الإيجارات حيث تخطط الكويت لفتح التأشيرة العائلية. ومع توقع انخفاض أسعار المواد الغذائية في عام 2024 وسط إمدادات كافية، فإن الدعم الحكومي والسياسة النقدية المتشددة من شأنه أن يبقي التضخم تحت السيطرة خلال 2024.

4

سنوي)، والخدمات والسلع المتنوعة (4.23%) في ارتفاع التضخم الإجمالي مقارنة بشهر ديسمبر 2022. وانخفض التضخم في قطاع الأغذية والمشروبات من 7.48% في ديسمبر 2022 إلى 5.71% في أكتوبر 2023 مع انخفاض مستمر في أسعار المواد الغذائية العالمية حيث تعتمد الكويت بشكل كبير على واردات المواد الغذائية. وارتفعت الأسعار في مكون خدمات الإسكان من 1.44% على أساس سنوي في نهاية عام 2022 إلى 3.13% على

وعلى نهج البنوك المركزية العالمية، رفع بنك الكويت المركزي أسعار الفائدة بنسبة تراكمية بلغت 2.75% منذ مارس 2022 إلى يوليو 2023، مما يشير إلى أن دورة التشديد تقترب من ذروتها تماشياً مع البنوك المركزية العالمية الأخرى. وساعد تشديد السياسة النقدية والدعم الحكومي للغذاء والطاقة في استقرار الضغوط التضخمية خلال عام 2023. ومع ذلك، ساهمت قطاعات مثل خدمات الإسكان (3.13% على أساس سنوي)، والملابس (6.98% على أساس

تضخم مؤشر أسعار المستهلك (يناير 2019 - أكتوبر 2023) بالنسبة المئوية



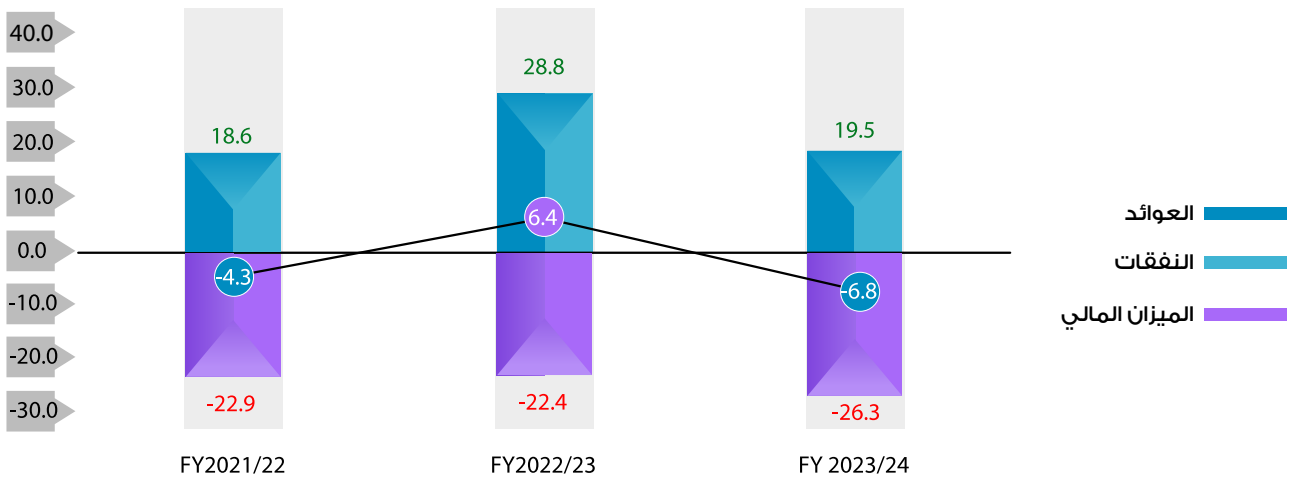
المصدر: ريفينيتيف

ومن المتوقع أن تنخفض النفقات الرأسمالية في الموازنة، بما يعكس تأخير تنفيذ المشاريع في السنوات السابقة⁶.

في الموازنة إلى 6.8 مليار دينار. ومع ذلك، ونظراً لوصول متوسط سعر النفط إلى 82.9 دولاراً للبرميل في الفترة من أبريل إلى أكتوبر 2023، فقد تسجل الكويت عجزاً أقل نسبياً.

وتتوقع موازنة 2024/2023 أكبر إنفاق في تاريخ الكويت بقيمة 26.2 مليار دينار⁵. ومع افتراض الموازنة أن سعر النفط 70 دولاراً للبرميل، فمن المتوقع أن يصل العجز المتوقع

الموقف المالي لدولة الكويت (بالمليون دينار كويتي)



المصدر: وزارة المالية

الاقتصاد الكويتي وتنويع مصادره.

وفي أسواق المال، لم يشهد عام 2023 أي اكتتابات عامة جديدة، إلا أن بورصة الكويت متفائلة بشأن زيادة الإدراجات في السنوات المقبلة. وكجزء من هذه الجهود، تم إنشاء فريق عمل متخصص للتعامل مع الشركات العائلية والشركات التجارية، داخل الكويت وخارجها، لاستكشاف الإدراجات المحتملة. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى مشهد السوق، تشمل الإصدارات البارزة خلال العام إصدار سندات لشركة مشاريع الكويت

**ينصب تركيز صندوق
”سيادة“ للتنمية
على تنفيذ مشاريع
استثمارية محلية، وجذب
الاستثمارات الأجنبية
دعماً وتنويعاً للموارد
الاقتصادية للبلاد.**

ومن مستجدات السياسات الهامة إقرار قوانين جديدة لتسريع التطوير السكني وتأسيس صندوق سيادة للتنمية. ويسمح قانون الإسكان الجديد للمستثمرين الأجانب بالتطوير العقاري وتنفيذ المشاريع السكنية ومشاريع البنية التحتية ذات الصلة دون الحاجة إلى وكيل كويتي. وأقر مجلس الأمة الكويتي قانوناً يسمح بتأسيس شركات القطاع الخاص لبناء مدن سكنية جديدة للمواطنين. ويركز صندوق سيادة للتنمية على تطوير المشاريع الاستثمارية المحلية وجذب الاستثمار الأجنبي لتعزيز

وسياسة "أوبك+" في خفض الإنتاج، والتوترات الجيوسياسية الإقليمية تشكل مخاطر على السوق. ومع ذلك، فإن توقع المزيد من الانخفاض في التضخم، والموافقة على قوانين التطوير السكني، وإنشاء صندوق سيادة، والمبادرات المخطط لها من قبل بورصة الكويت، عوامل تساهم في دعم التوقعات الإيجابية.

وبالإضافة إلى ذلك، تخطط لإطلاق صناديق المؤشرات وسوق السندات والمشتقات المالية. وتنشط بورصة الكويت في صياغة قواعد ومبادئ توجيهية جديدة، بما في ذلك قواعد الإدراج وكمية الأسهم المتاحة للتداول.

ولا شك في أن تقلب أسعار النفط،

بقيمة 165 مليون دينار كويتي لمدة ست سنوات، وإصدار البنك التجاري بقيمة 50 مليون دينار كويتي لمدة 10 سنوات.

وتعزيزاً لمبادراتها في تطوير السوق، سوف تطلق بورصة الكويت نظام وسيط مركزي في أوائل العام 2024.



آراء المستثمرين

د بدر الخرافي

رئيس مجموعة "BNK" القابضة

والدنا سمو الأمير... مشعل الخير والعطاء



أكد رئيس مجموعة "BNK" القابضة السيد/ بدر ناصر الخرافي أن الكويتيين على ثقة تامة بأن خبرات وتجارب سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح كفيلة بقيادة البلاد نحو المزيد من النهضة والخير، منوهاً إلى أن سموه رمزاً لكويتنا الحبيبة ووالداً لنا جميعاً.

وقال الخرافي إن سمو الشيخ مشعل الأحمد حفظه الله له بصمات وطنية ومساهمات كبيرة في رفعة الكويت وتقديمها، "ما يجعلنا مطمئنين بأن البلاد تسير على الطريق الصحيح نحو تنمية وعطاء ورخاء، موضحاً أن القاضي والداني يشهد لخبرة سموه وتأثيرها على المستويات كافة.

وتابع "أن الكويت ستظل تحت قيادته منارة للإنسانية، ومركزاً مرموقاً للديبلوماسية، فمسيرة رمزنا ووالدنا سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد حافلة بالعطاء للكويت وأهلها، وكان له دور في ازدهار البلاد عبر جميع المراكز التي شغلها، ما يجعله قدوة لنا بتواضعه وهدوئه وحزمه المعهود".

وقال الخرافي "قلوبنا جميعاً مطمئنة بأن سفينة الكويت ستصل حتماً إلى بر الأمان تحت قيادته، لافتاً إلى أن سموه سيكمل مسيرة التطوير والتنمية والبناء، فالخبرة الكبيرة التي يتمتع بها سموه تجعلنا في أمان دائم بمشيئة المولى عز وجل".

د علي رشيد البدر

الخبير الاقتصادي والرئيس التنفيذي الأسبق في الهيئة العامة للاستثمار

البدر: تولي سمو الشيخ مشعل الأحمد مقاليد الحكم بعث الاطمئنان بأوساط الشعب الكويتي



أكد الخبير الاقتصادي والرئيس التنفيذي الأسبق في الهيئة العامة للاستثمار علي رشيد البدر أن تولي سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح مقاليد الحكم في البلاد جاء استكمالاً لنهضة الكويت حيث يبعث الأمر حالة من الاطمئنان في أوساط المواطنين.

وأعرب البدر عن تفاؤله بأن تكون مرحلة حكم صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الصباح، زاخرة بالإنجازات على صعيد القطاعات كافة، وذلك في ظل ما يتميز به سموه من خبرة واسعة ومعرفة شاملة تمثل ضماناً لمواصلة التقدم والإصلاح.

وأضاف البدر أن رؤية سمو الأمير حفظه الله تضمن استدامة التطوير، الأمر الذي يساعد على الانطلاق نحو اقتصاد متنوع في المستقبل،

وتابع البدر "نتمنى ان يوفق الله سموه وأن يعينه على قيادة البلاد نحو نهضة دائمة".

بدر السبيعي

الرئيس التنفيذي السابق للشركة الكويتية للاستثمار

نقلة اقتصادية بعهد صاحب السمو

أفاد الرئيس التنفيذي السابق للشركة الكويتية للاستثمار بدر السبيعي بأن الاقتصاد المحلي ستشهد نقلة وتأثيرات إيجابية في ظل قيادة سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح للبلاد.

وأعرب عن ثقته في حكمة صاحب السمو لمواصلة تنمية الكويت من خلال توفير الطاقة اللازمة لدفع مختلف الأنشطة الاقتصادية بالبلاد إلى الأمام وبوتيرة تستقيم سرعتها مع

المتغيرات الاقتصادية التي طرأت على المنطقة.

وأشار السبيعي إلى أن الخطوات الإصلاحية المتخذة حكومياً في السنوات الثلاث الماضية تعكس أن سموه سيكون خير خلف لخير سلف، لا سيما في ظل التعقيدات المالية التي لا تزال تضرب العديد من الأسواق العالمية حتى الآن، مدفوعة بالتحديات الجيوسياسية التي تلف المنطقة.

وتوقع أن تحظى البلاد في الفترة المقبلة بتطور أوسع وتعزيز لدور القطاع الخاص بدعم من سمو الشيخ مشعل، بما يعزز الموارد الاقتصادية للدولة ويحقق الأهداف التنموية، مشيراً إلى أنه ما يعزز هذه النظرة المتفائلة الجهود الذاتية التي قادها سموه سواء داخلياً أو خارجياً لزيادة معدلات وكفاءة الإصلاح المالي ورفع منسوب الاستثمارات التنموية المجدية في مختلف القطاعات، فيما وضع برنامجاً زمنياً ومؤشرات لقياس تنفيذ كل ما يتفق عليه، ما يعكس جدية النهج.



عادل الماجد

نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي في بنك بوبيان

قيادة سموه ستدعم تنمية الكويت

ذكر نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي في بنك بوبيان عادل الماجد أن تولي سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح لحكم البلاد خلفاً لسمو الأمير الراحل الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح سيضمن استمرارية تدفق الأعمال التنموية في الكويت بوتيرة أكثر استدامة وتنوعاً، ما يزيد التوقعات المتفائلة بخصوص تعزيز مستهدفات البلاد التنموية واستكمال خارطة الطريق الإصلاحية للاقتصاد الوطني وقدراته الحقيقية.

وأشار الماجد إلى أن القراءة الدقيقة لخطابات سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح خلال الفترة الماضية تعكس أنه قائد وطني يستهدف تعديل البنية التشريعية والاقتصادية في البلاد، وذلك من خلال حث السلطينتين التنفيذية والتشريعية على التعاون المثمر في سبيل إقرار المشاريع التنموية المتعطلة، ومعالجة الاختلالات الهيكلية المتجذرة بالاقتصاد.

وتابع الماجد أن مجتمع الأعمال في الكويت يثق في القيادة السياسية ودعمها الكامل للتنمية الوطنية وفي مقدمتها تحوّل الكويت مركزاً مالياً و تجارياً جذاباً للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي وتُشجّع فيه روح المنافسة وتُرفع خلاله الكفاءات، لافتاً إلى أن الملاءة المالية القوية التي تتمتع بها الكويت وقدرات القطاع الخاص الاستثمارية والمالية تزيد القدرة على إنجاح المساعي لتحقيق النمو المستدام المأمول.



فيصل منصور صرخوه الرئيس التنفيذي لكامكو إنفست



قال فيصل منصور صرخوه، الرئيس التنفيذي لكامكو إنفست "تبارك لصاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح استلام مقاليد الحكم في هذه المرحلة الحساسة التي يمر بها العالم وبالأخص منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى التحديات السياسية والاقتصادية التي تشهدها الكويت. إيماننا كبير بحكمة سموه في قيادة الكويت إلى مراكز متقدمة لما يمتاز به سموه من رؤية وحزم جعلته يحظى بحب وتقدير واسع في الأوساط السياسية والشعبية.



نتضرع إلى الله عز وجل أن يكن له عوناً على تحمل هذه المسؤولية وأن يوفقه ويسدد خطاه لما فيه مصلحة الكويت واقتصادها من خلال استمرارية تنفيذ المشاريع التنموية وتنويع مصادر الدخل بتطوير الصناعات غير النفطية ودعم مشاريع الشباب الكويتي.

عبدالله حمد التركيت رئيس مجلس إدارة شركة الصفاة للاستثمار



تولي سمو الشيخ مشعل الأحمد قيادة البلاد ... ضماناً لنهضتها

أكد رئيس مجلس الإدارة في شركة «الصفاة للاستثمار» عبدالله حمد التركيت أن تولي سمو أمير البلاد والدنا جميعاً الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح سدة الحكم يمثل ضماناً نهضة الكويت.



وقال التركيت إن مسيرة سموه التي قدم خلالها أدواراً وطنية يشهد لها الجميع محلياً وإقليمياً وعالمياً من شأنها أن تعلق بإسم الكويت أكثر فأكثر، بكافة المحافل السياسية

والدبلوماسية والاقتصادية والتنموية.

وتابع التركيت أن الجميع يستبشرون خيراً بتولي سموه القيادة (سموه خير خلف لخير سلف)، ما يجعل رفعة الكويت في مقدمة أولويات سموه، فالتجارب والمواقف التاريخية وبصمات سمو الشيخ مشعل الأحمد خير دليل على وطنيته وحبه وحرصه على البلاد والعباد.

وأكد أن تلك المسيرة امتازت بالدأب والإخلاص والاعتدال ما ينعكس على الوطن بمزيد من الاستقرار والريادة والنماء في إطار من التسليح بخبرات كفيلة بتحقيق أهداف البلاد للتحويل إلى نقطة ارتكاز وتطور دبلوماسي اقتصادي يخدم المواطنين بشكل أساسي ويخدم المنطقة بأكملها.

طارق السلطان

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة أجيليتي

خبرة سمو الأمير تعزز فاعلية الإصلاح الاقتصادي

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة أجيليتي طارق السلطان أن تاريخ ومسيرة سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح تدعم النظرة الإيجابية في شأن مستقبل الكويت واقتصادها ومن ثم توفير مناخ مناسب لتطوير الانتاجية في ظل التعاون ما بين السلطات التشريعية والتنفيذية.



وقال السلطان إن سمو الشيخ مشعل الأحمد صاحب الإجراءات الحازمة والقرارات الفارقة في السنوات الثلاث الماضية، موضحاً أن معالجات سموه المختلفة ساعدت على تحسين مقدرات الدولة المالية بتبني خطط حكومية أكثر فاعلية نحو تخفيف اعتماد الميزانية العامة على الإيرادات النفطية لصالح تنويع مصادرها، علاوة على زيادة توطيد الكفاءات البشرية في مختلف قطاعات العمل.

وتوقع السلطان أن تزداد بيئة الاقتصاد الكلي في الكويت قوة واستقراراً خلال الفترة المقبلة، بفضل تبني القيادة السياسية للخطط الأكثر فاعلية بخصوص تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل، إضافة إلى تحسين مراكز الكويت على مؤشرات التنافسية العالمية المختلفة.

وأعرب السلطان عن ثقته في قيادة سمو الشيخ مشعل للبلاد خلال الفترة المقبلة بفضل ما يتمتع به سموه من حكمة كبيرة وخبرة واسعة تُمكنه من الإبحار بسفينة الكويت إلى بر الأمان وسط ما تشهده الساحة الإقليمية والعالمية من تحديات جسام.

بدر القطان

رئيس مجلس إدارة الشركة الأولى للاستثمار

تولي سمو الشيخ مشعل الأحمد سدة الحكم تأكيد لاستمرار نهضة الكويت تنموياً واقتصادياً

ذكر رئيس مجلس الإدارة في الشركة الأولى للاستثمار بدر القطان أن تولي سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح سدة الحكم في الكويت الحبيبة يمثل نقلة مهمة على طريق تحقيق المزيد من التطور والاستقرار في البلاد.



وقال القطان: "الكويت يملؤها التفاؤل بتولي سموه مقاليد الحكم خلفاً لسمو الأمير الراحل الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح -رحمه الله - متمنياً لسمو الشيخ مشعل قيادة الوطن بحكمته المعهودة نحو مستقبل أفضل وأكثر ازدهاراً.

وأضاف أن سموه والد لكل الكويتيين، ويتمتع بخبرة وحكمة واسعة، وما يميز العلاقة بينه وبين شعبه الحب المتبادل والثقة العارمة التي يحظى بها من أبناء شعبه، لافتاً إلى أن توليه سدة الحكم تعكس الإرادة في تعزيز التنمية بالكويت لاسيما وأن تاريخه ورؤيته الحكيمة تعززان قيادته لتحقيق التقدم والازدهار للبلاد.

وبين أن سموه يشارك ويدعم دائماً نهضة الكويت، حيث يسعى لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشيراً إلى أن تركيزه على تحسين الجوانب المختلفة من حياة المواطنين ودعم الابتكار من المتوقع أن يلعب دوراً رئيسياً في تحقيق التقدم المستدام للبلاد.

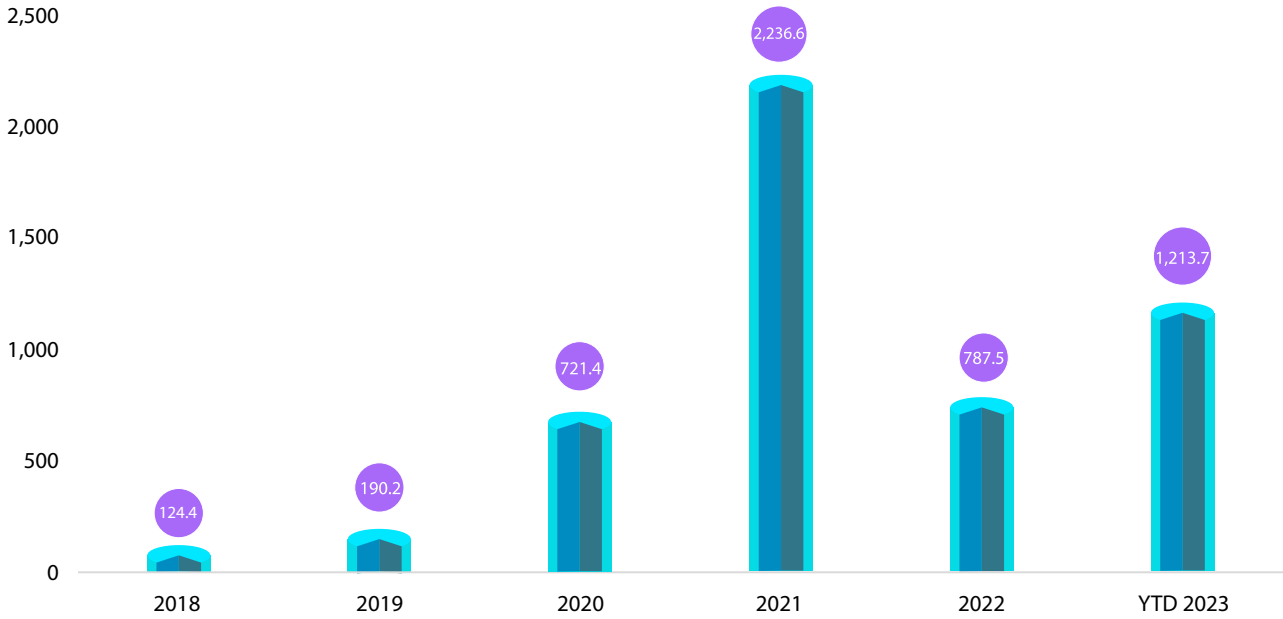
وأكد أن سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد يتمتع بخبرات واسعة في العديد من المجالات، من خلال مشاركته الفعالة في الشؤون الحكومية والاقتصادية والاجتماعية، حيث إن تلك الخبرات تعزز قدرته على التعامل مع التحديات محلياً وإقليمياً وعالمياً ما يمكنه من اتخاذ القرارات الحكيمة لقيادة الكويت إلى بر الأمان.



الأصول المشفرة التوقعات للأسواق العالمية والخليجية

ظهرت العملات المشفرة في العام 2009، وشهدت نمواً متسارعاً في السنوات الأخيرة. وتسهل هذه العملات الرقمية، التي تعمل وفق تقنية بلوكتشين، المدفوعات المباشرة عبر الإنترنت بين الأطراف. ومن منتجات متخصصة، تطورت إلى أصول أكثر انتشاراً، حيث تستخدم كاستثمار مضارب وأدوات سداد محتملة. ويعزز هذا التطور اهتمام المستثمرين المتزايد والمشهد التنظيمي المتطور باستمرار.

رأس المال السوقي لجميع العملات المشفرة (بالمليار دولار)



المصدر: CryptocurrencyChart، البيانات حتى 31 أكتوبر 2023

للد، وكذلك غياب الحماية القانونية، وقد تكون معلومات المعاملات متاحة للعامة. وعلاوة على ذلك، تشكل العملات المشفرة مخاطر تتعلق بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لأنها تتيح إجراء تحويلات مجهولة المصدر، وتفتقر إلى تحديد مصدر/وجهة الأموال والتحقق منها، فضلاً عن الرقابة عليها.

المعاملات وانخفاض تكلفتها، والشفافية، والأمن، والحماية من التضخم وما إلى ذلك. ومع ذلك، فمن المهم ألا نغفل تقلباتها. وبعيداً عن ديناميكيات العرض والطلب، فإن قيمتها غالباً ما تتأثر بمشاعر المستثمرين، والتنظيمات الحكومية، والتغطية الإعلامية، نظراً لحدثها النسبية.

وتتمثل بعض المخاطر الأخرى المرتبطة بالعملات المشفرة في أن المعاملات عادة ما تكون غير قابلة

في طرق الدفع التقليدية، تعد المشكلات الفنية في المؤسسات المالية واختراق الحسابات وحدود التحويل من بين المعضلات الرئيسية. وتعالج العملات المشفرة هذه المعضلات بالسماح بالتحويلات المالية المباشرة بين الأفراد. وعلى عكس الأنظمة المصرفية التقليدية، فإن العملات المشفرة ذات مرونة أكبر، كونها لا مركزية بطبيعتها.

وبالإضافة إلى ذلك، للعملات المشفرة فوائد متعددة منها سرعة

• مزايا العملات المشفرة وعيوبها •

العيوب

VS

المزايا



التقلب الواضح



الغموض التنظيمي والأمني



المخاوف البيئية بشأن تعدين العملات المشفرة



القبول المقيد



حواجز المعرفة وتعقيدها

الأنظمة اللامركزية السلسلة



الشفافية



رسوم معاملات أقل



سرعة معاملات عالية



حماية



الحماية من التضخم



التنويع



المصدر: Motley Fool, Finance Strategists

“تزايد أهمية وانتشار العملات المشفرة عالمياً”

TerraUSD لربطها بالدولار، وانهميار FTX، وتجميد عمليات السحب في شبكة سلسيوس، في انخفاض

بلغت العملات المشفرة أعلى مستوياتها على الإطلاق في العام 2021، مدفوعة باهتمام مستثمرين مثل تيسلا وماستركارد، إلى جانب احتمال استخدامها كتحوط ضد التضخم. ومع ذلك، في عام 2022، وسط ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك المركزية، ساهمت سلسلة من الأحداث مثل خسارة

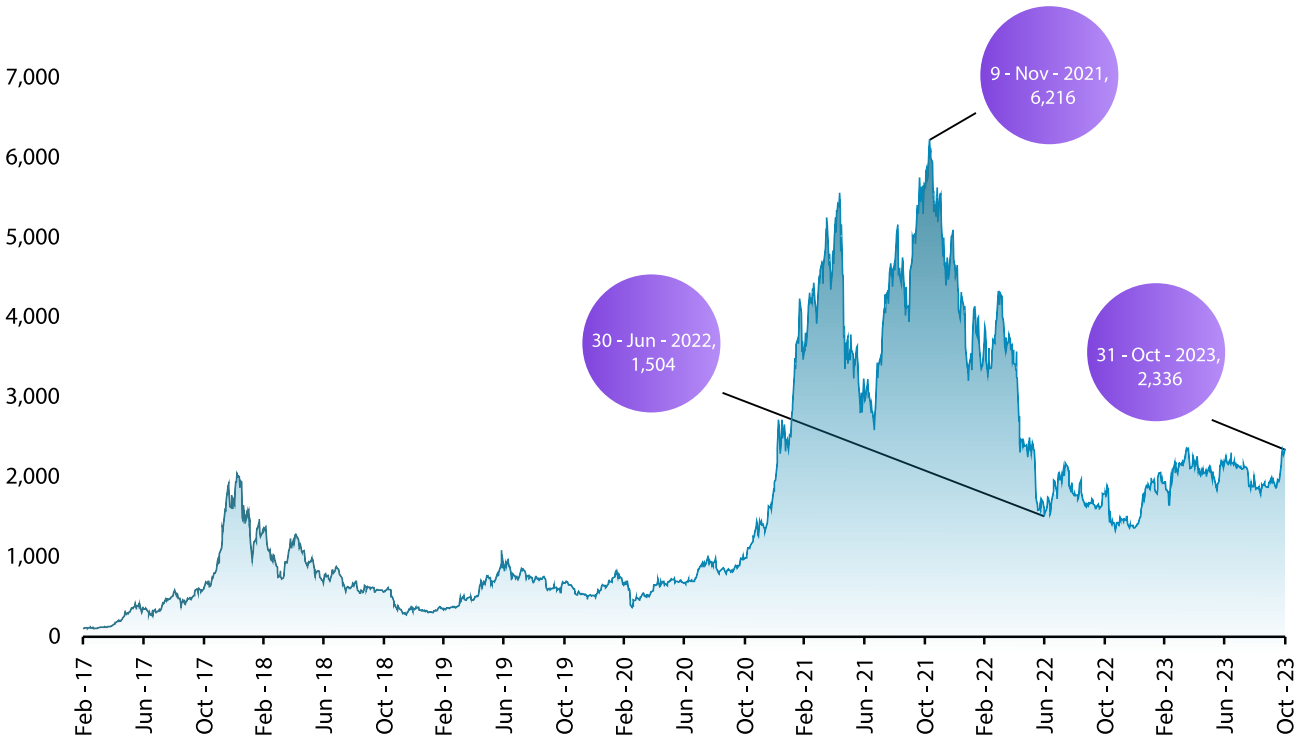
قيمة العملات المشفرة. ومع ذلك، تتعافى العملات المشفرة هذا العام، حيث تقدم لاعبون رئيسيون، مثل Blackrock، بطلب تأسيس صندوق بيتكوين المتداول في البورصة، وتدرس هيئة الأوراق المالية الأمريكية ما بين 8 إلى 10 طلبات للحصول على منتجات بيتكوين المتداولة في البورصة. ومن المتوقع

أنا أمام فرصة استثمارية كبيرة. كما أن من شأن تلك الخطوات أن تضفي شرعية على البيتكوين، وطمأنة تنظيمية وضمان رقابة قوية وحماية للمستثمرين.⁷

للمستثمرين بالتعامل المباشر مع العملات المشفرة من خلال منتج مدرج في البورصة. وتبلغ قيمة سوق صناديق الاستثمار المتداولة في الولايات المتحدة 7 تريليون دولار، أي

الحصول على موافقة وشيكة على تأسيس صندوق Bitcoin ETF الفوري من هيئة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية. ويعتبر هذا محركاً للطلب على فئة الأصول، بما يسمح

مؤشر S&P لسوق العملات الرقمية



المصدر: S&P؛ تنويه: يعكس المؤشر أداء سوق العملات المشفرة وهو يشمل أكثر من 240 عملة.

المشفرة العالمي، الذي يصنف الدول بناءً على النسبة المئوية للثروة التي يستثمرها الأشخاص في العملات المشفرة، تحتل الهند المرتبة الأولى. وعلاوة على ذلك، تحتل الهند المرتبة الثانية من حيث حجم المعاملات الخام، بعد الولايات المتحدة.

المجموعة الأولى من القواعد للاتحاد الأوروبي لتنظيم أسواق الأصول المشفرة. وعلى الصعيد العالمي، اعتمدت مجموعة العشرين الورقة التجميعية لصندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي بشأن الأصول المشفرة، واعتمدها خارطة طريق لمجموعة العشرين لتنظيمها. ووفقاً لمؤشر اعتماد العملات

تفاوت قبول العملات المشفرة عبر أسواق المناطق المختلفة. وفي حين وافقت حكومة السلفادور على قانونية عملة بيتكوين، أعلنت الصين أن جميع معاملات والتسهيلات الخاصة بالعملات المشفرة غير قانونية. وفي الولايات المتحدة، أصدر الرئيس أمراً تنفيذياً لضمان التطوير المسؤول للأصول الرقمية. وفي الوقت نفسه، دعم البرلمان الأوروبي

تصنيف الدول حسب إقرار العملات المشفرة



المصدر: ChainAnalysis
تنويه: يشمل التصنيف 155 دولة

دول مجلس التعاون الخليجي بين الرفض والقبول



كما هو الحال عالمياً، هناك تفاوت في طريقة التجاوب مع أصول العملة المشفرة في دول مجلس التعاون الخليجي. وكانت دولة الإمارات من أوائل المبادرين بتبني استراتيجية البلوكتشين في عام 2016. وأعقب ذلك وضع تنظيم لتسهيل اعتمادها على نطاق أوسع؛ حيث قدم سوق أبو ظبي العالمي أول إطار تنظيمي في العالم للعملات المشفرة، وكذلك إنشاء سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية في عام 2022، وإقرار اللوائح على المستوى الاتحادي في أوائل العام 2023.⁸ وأعلنت المملكة العربية السعودية عدم قانونية استخدام البيتكوين وأصدرت تحذيرات بشأن المخاطر المحتملة المرتبطة بتداول العملات المشفرة الأخرى. ومع ذلك، فقد شهد سوق العملات المشفرة في المملكة نمواً بنسبة 12% على أساس سنوي في حجم معاملات العملات المشفرة في الفترة ما بين يوليو 2022 ويونيو 2023. ونظراً لخبرتهم التكنولوجية ورغبتهم في المخاطرة، فمن المرجح أن يستثمر







الآونة الأخيرة، حظرت الدولة استخدام العملات المشفرة للمدفوعات أو الاستثمار، بالإضافة إلى تعدين العملات المشفرة. وهي خطوة نحو مكافحة غسل الأموال. وفي حين اتخذت عُمان وقطر نهجاً مماثلاً، طبقت البحرين تنظيمات تحكم التعامل في الأصول المشفرة.

الشباب في العملات المشفرة. ومن ثم، فإن التركيبة السكانية الشابة في دول مجلس التعاون الخليجي مواتية لازدهار العملات المشفرة. وعلى سبيل المثال، في أحد الاستطلاعات، كان 74% من المشاركين في الفئة العمرية من 25 حتى 34 عاماً مهتمين بالاستثمار في العملات المشفرة، مقارنة بـ 48% من المشاركين في الفئة العمرية الأكبر من 55 عاماً.⁹

واتخذت الكويت نهجاً حذراً تجاه العملات المشفرة. وفي عام 2021، أصدر بنك الكويت المركزي تعليماته للبنوك والشركات المحلية بالامتناع عن التعامل أو الاستثمار في عملة البيتكوين والعملات المماثلة. وفي

يقبل شباب
المستثمرين على
الاستثمار في
العملات المشفرة.

وضع العملات المشفرة في دول مجلس التعاون الخليجي

من أوائل الدول التي اعتمدها يوجد إطار تنظيمي	الإمارات	
استخدام البيتكوين غير قانوني؛ تحذيرات من مخاطر التداول بالعملات المشفرة الأخرى الإطار التنظيمي غير شفاف في التطبيق العملي وليس لديه آلية تنفيذ يشير نمو حجم المعاملات إلى تزايد اهتمام المستثمرين	السعودية	
حظر استخدام العملات المشفرة للمدفوعات أو الاستثمار وتعيين العملات المشفرة	الكويت	
غير قانوني	قطر	
غير قانوني	عمان	
أصدرت توجيهات تحكم التعامل في الأصول المشفرة	البحرين	

المصدر: مصادر متنوعة

توقعات العام 2024

الشامل على العملات المشفرة لن يقضي على مخاطرها. وبدلاً من ذلك، نصحا بالرقابة التنظيمية والإشراف الشاملة. ومع كل هذه التحديات، ولأنها ذات مزايا والاعتماد عليها يتزايد، فإن العملات المشفرة ستبقى وتستمر.

أن مرت به سوقها من تقلبات تدعو إلى توخي الحذر عند الاستثمار في الأصول المشفرة.

ويبدو أن المؤسسات الدولية تلجأ إلى نهج التأني عند التعامل في الأصول المشفرة. ومع نشر خارطة طريق السياسات المشتركة بشأن العملات المشفرة، أوضح صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي أن الحظر

تذكر ستاندرد تشارترد أن عوامل مثل الاضطرابات الأخيرة في القطاع المصرفي، واستقرار الأصول الخطرة مع إنهاء الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي دورة رفع أسعار الفائدة، وتحسين ربحية تعدين العملات المشفرة، تمثل توقعات إيجابية لعام 2024 بالنسبة للعملات المشفرة. ومع ذلك، فإن عوامل مثل حداثتها النسبية، وتطور التنظيم، وما سبق



ضرورة تطوير أدوات الاستثمار في الكويت ودور شركات الاستثمار في هذا المسار

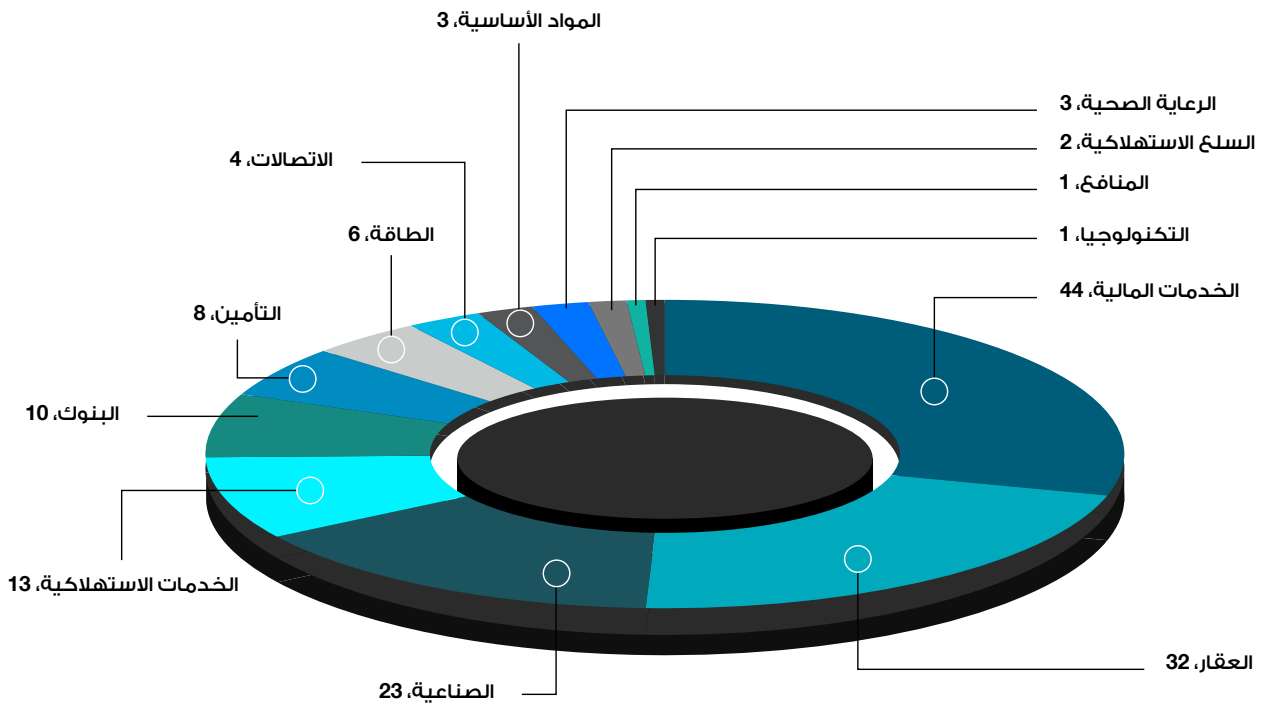


قطاعا الخدمات المالية والعقارات على السوق من حيث عدد الشركات المدرجة، فإن القطاع المصرفي هو القطاع المهيمن من حيث القيمة السوقية.

في سوق المال بدولة الكويت، تعتبر صناديق الاستثمار العقاري وصناديق الاستثمار المشتركة بمثابة أدوات استثمارية متاحة. وهناك 151 شركة مدرجة في مختلف القطاعات، منها صندوق استثمار عقاري مدرج (صندوق بيتك كابيتال ريت) و49 صندوق استثمار مشترك. وفي حين يهيمن

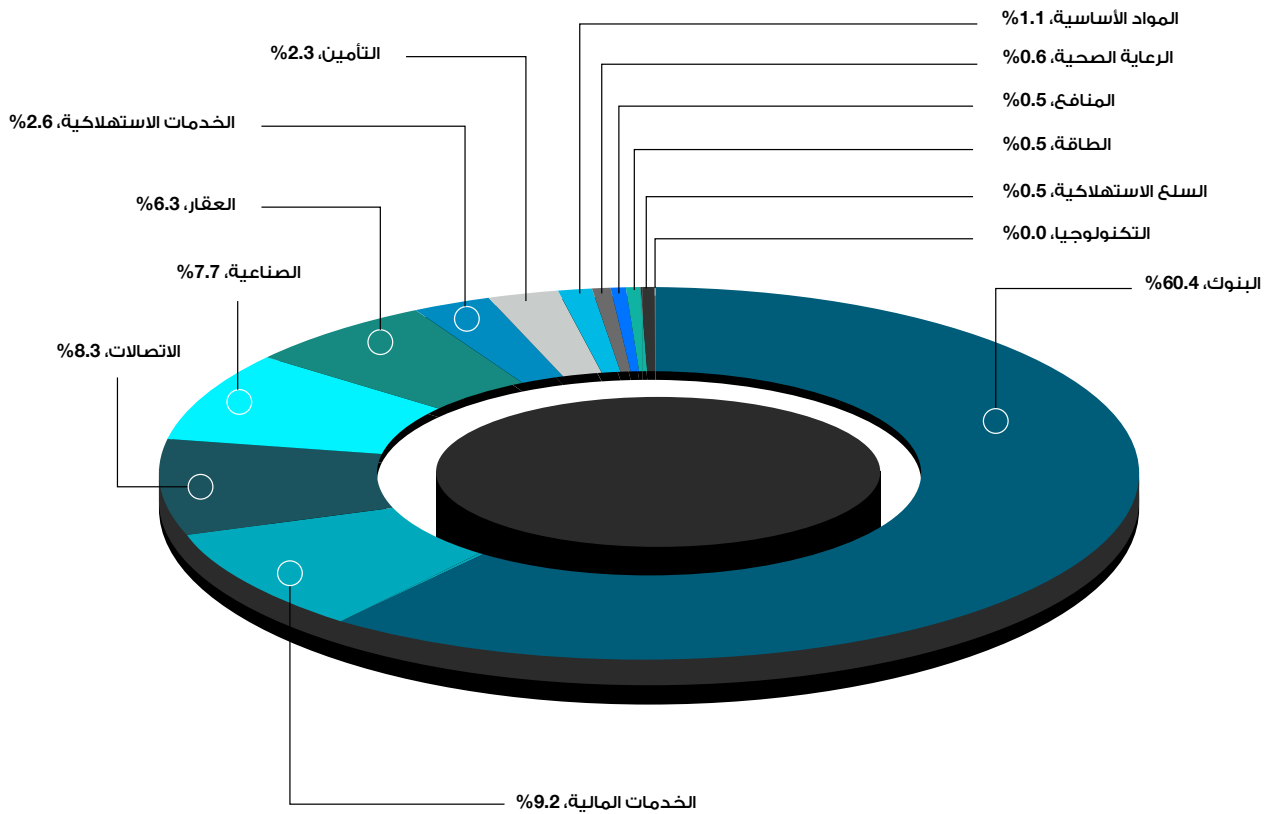
باعتبارها سبيلاً للاستثمار، فإن الأدوات المالية المعروضة في سوق المال في دولة ما تهتم جميع أطراف السوق، سواء كان مستثمراً فرداً أو مؤسسة، أو وسيطاً مالياً. ويتطور عالم المنتجات المالية باستمرار، ليقدم العديد من الخيارات للمستثمرين.

توزيع الشركات المدرجة وفق القطاعات



المصدر: بورصة الكويت؛ البيانات حتى 15 نوفمبر 2023

توزيع القيمة السوقية للشركات المدرجة وفق القطاعات



المصدر: بورصة الكويت، البيانات حتى 15 نوفمبر 2023

وقد طرحت بورصة الكويت صناديق الاستثمار العقاري في عام 2020 ولديها حالياً صندوق استثمار عقاري مدرج واحد - وهو بيتك كابيتال ريت، بصافي أصول بقيمة 58.15 مليون دينار كويتي (30 سبتمبر 2023). ومن عام 2022 إلى سبتمبر 2023، وافقت الكويت على منح رخصة تسويق خاصة لأكثر من 50 صندوقاً. ومع ذلك، تم إطلاق صندوقين فقط، بتركيز جغرافي على الكويت.

لطالما كان قطاع الاستثمار من أقوى ركائز الاقتصاد الكويتي.

التركيز الجغرافي لصناديق الاستثمار المشتركة التي تأسست في الكويت (2022 – سبتمبر 2023)



المصدر: مصادر متنوعة

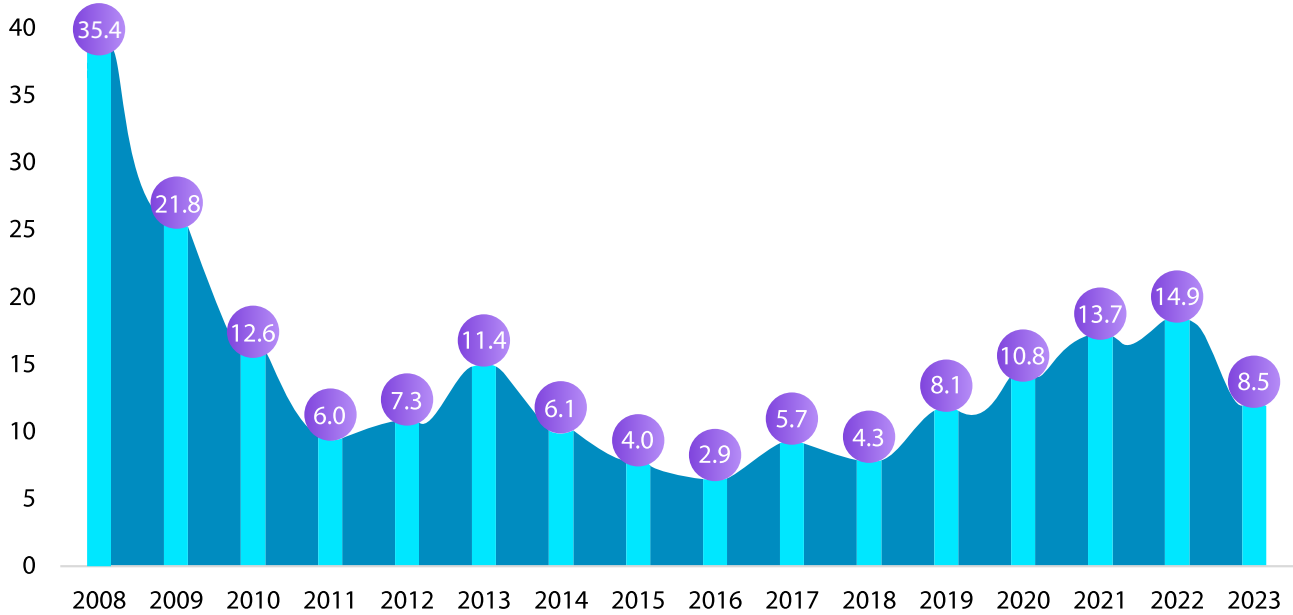
مزيد من المنتجات

ولكن الانخفاض يُعزى أيضاً إلى عدد كبير من عمليات الشطب من جداول التداول؛ حيث شطب 5 شركات في عام 2023 و13 شركة في عام 2022.

إلى حد كبير. ويبدو أن هذا الاتجاه سيستمر في عام 2023، متراجعاً عن مستويات عام 2022. وفي حين أن عوامل الاقتصاد الكلي الأوسع نطاقاً، مثل ارتفاع أسعار الفائدة وثبات التضخم، من بين الأسباب،

شهدت بورصة الكويت اتجاهًا صاعداً لجهة السيولة منذ عام 2018، بدعم من إدراجها في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة وترقية S&P FTSE لها إلى وضع سوق ناشئ، ولكن هذه السيولة تراجعت تدريجياً







القيمة المتداولة في بورصة الكويت (بالمليار دينار)



المصدر: بورصة الكويت

هناك مجال لنمو مسارات الاستثمار في الكويت، لا سيما في حيز الاكتتابات العامة الأولية، والذي يعد أقل نشاطاً في الوقت الراهن مقارنة بأسواق إقليمية مثل السوق السعودية والسوق الإماراتي. وكان أحدث إدراج في بورصة الكويت هو إدراج أسهم شركة علي الغانم وأولاده في يونيو 2022. وفي المقابل، شهدت السعودية 18 اكتتاباً عاماً أولياً، وكانت هناك 3 اكتتابات عامة أولية في سوق أبو ظبي واكتتاب في سوق دبي خلال النصف الأول من عام 2023.¹⁰

عدد الاكتتابات العامة الأولية في أسواق الخليج (2019 – 9 أشهر من 2023)

9M 2023	2022	2021	2020	2019	
0	1	2	3	1	الكويت 
23	47	20	5	5	السعودية 
4	12	5	-	-	الإمارات 
1	-	3	-	1	قطر 
1	1	1	1	1	عمان 
-	-	-	-	-	البحرين 
30	61	31	9	8	المجموع

المصدر: ريفيليتيف، إنستيتيوت

(CCP)، وتخطط لإطلاق صناديق المؤشرات ومنصات الدخل الثابت للشركات بمجرد إطلاق الطرف المقابل المركزي. وقد بدأت محادثات مع مصدري الديون المحليين لإدراج أوراقهم المالية على منصتها. وبعد أن قدمت نموذج صناعة السوق في عام 2016، أصبح لدى بورصة الكويت 7 من صانعي السوق. وفي السنوات الأربع المقبلة، تخطط الكويت لتطوير نظام السوق للتأهل للإدراج كسوق ناشئة متقدمة في مؤشر فوتسي راسل.

“اعتمد مجلس الأمة رأس مال قيمته 50 مليون دينار كويتي”

بالكامل للدولة برأسمال قدره 50 مليون دينار كويتي. وحتى 31 أكتوبر 2023، تمت إحالة مشروع القانون إلى مجلس الأمة بعد موافقة مجلس الوزراء. وتعمل بورصة الكويت كذلك على إطلاق الطرف المقابل المركزي

وتتخذ بورصة الكويت خطوات في هذا الصدد. وفي عام 2022، زار مسؤولون من بورصة الكويت أكثر من 100 شركة عائلية وشركة تجزئة، لتعريفها بأهمية إدراج أسهمها في السوق. كما تعد الخطوات الأولية التي اتخذتها الحكومة نحو الخصخصة الاستراتيجية بالموافقة على تأسيس شركة البريد الكويتية تطوراً إيجابياً. وقد وافق مجلس الأمة على مشروع قانون بتسهيل تأسيس شركة البريد الكويتية شركة مساهمة كويتية عامة مملوكة

ومن شأن تقديم منتجات جديدة، مثل المشتقات وصناديق المؤشرات، أن يحسن مستوى السيولة وعمق السوق.

صناديق المؤشرات

القيمة المتداولة لصناديق المؤشرات إلى 1.2 مليار دولار في 11 أكتوبر 2023، بما يمثل زيادة نسبتها 364% على أساس سنوي.¹¹

تطرح بعد في الكويت، إلا أن بعض أسواق الخليج تقدمها بالفعل. فطرح سوق أبوظبي أول صندوق مؤشرات في أغسطس 2020. وبعد تغيير العلامة التجارية لمنصة صناديق المؤشرات في نوفمبر 2022، وصلت

إن صناديق المؤشرات ETFs قادرة على تعزيز اهتمام المستثمرين من خلال توفير السيولة، وانخفاض التكاليف، والإتاحة، وزيادة الكفاءة الضريبية، ومقارنة بأدوات الاستثمار الأخرى. وعلى الرغم من أن صناديق المؤشرات لم



صناديق المؤشرات في دول مجلس التعاون الخليجي

سنة الطرح	عدد الصناديق	
2010	8	سوق السعودية 
2017	2	سوق دبي 
2018	2	سوق قطر 
2020	10	سوق أبوظبي 

المصدر: مصادر متنوعة

المشتقات

المتعلقة بالمشتقات المالية على العملاء المحترفين، ولا يُسمح بعرض أو إصدار المشتقات المالية في الكويت. وتخطط بورصة الكويت لإعادة طرح المشتقات كجزء من المرحلة الرابعة في خطتها لتطوير السوق.

ومن الممكن أن يؤدي استكشاف عمليات التوريق وإصدار سندات الشركات إلى تعزيز مستوى السيولة في أسواق المال.

هناك حاجة
إلى منتجات
مثل المشتقات
لرفع مستوى
السيولة في
السوق.

للمشتقات دور في تعزيز مستوى السيولة، من خلال تسهيل التفاعل بين سوق المشتقات والأسهم الأساسية. وهي تتيح فرصاً للتحوط ونقل المخاطر، وتمكين تحديد أفضل لأسعار الأصول الأساسية.

والمشتقات المالية ليست بالوافد الجديد على السوق الكويتي. وبينما طرحتها الكويت في عام 2003، أوقفت هيئة أسواق المال الكويتية تداول المشتقات المالية في البورصة في عام 2016. وفي الوقت الحاضر، تقصر هيئة أسواق المال الخدمات

دور شركات الاستثمار

أيضاً خيارات المنتجات التي تقدمها شركات الاستثمار؛ فهناك صناديق المؤشرات، والفهرسة المباشرة، والصناديق المواضيعية التي تركز على الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، والتقنيات الناشئة، من بين خيارات أخرى.

وختاماً، نقول أنه في ظل وجود مجال لنمو أدوات الاستثمار في السوق الكويتي، ينبغي لشركات الاستثمار المبادرة بطرح تلك الأدوات واعتمادها.

ونظراً لأهميتها ومكانتها في منظومة سوق المال، تمارس شركات الاستثمار دوراً رئيسياً في تحديد وتصميم المنتجات الاستثمارية لتلبية احتياجات المستثمرين، ولها دور جوهري في إدراج هذه المنتجات وتسويقها، وبالتالي المساهمة في تطوير سوق المال، مثل إطلاق شركة المركز المالي الكويتي "المركز" لأول صندوق خيارات وإدراج بيت التمويل الكويتي لأول صندوق استثمار عقاري في الكويت، وفي دولة الإمارات، هناك إدراج شركة شيميرا للاستثمار لصناديق مؤشرات مختلفة. وعالمياً، تتوسع

تنهض شركات الاستثمار بدور محوري من خلال إتاحة وفورات الحجم بتجميع المدخرات الصغيرة تعزيزاً لسيولة السوق. ويؤدي إشراك مؤسسات الاستثمار إلى تحسين مستوى الكفاءة المهنية داخل الأسواق، حيث يستدعي متطلبات معلومات أعلى وزيادة الشفافية. وعلى الصعيد العالمي، تشهد صناديق الاستثمار اهتماماً متزايداً مع زيادة الأصول المُدارة لصناديق الاستثمار في الأسهم والسندات بمعامل ستة إلى ما يقرب من 40 تريليون دولار في الفترة من 2009 إلى 2022.





الصفاء للاستثمار وكاب كورب و بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد تفاصيل صفقتي اندماج في السوق الكويتي

نظراً لما تنطوي عليه عمليات
الاندماج والاستحواذ من منافع، من
قبيل وفورات التكلفة، وزيادة الحصة
السوقية، وفتح أبواب أسواق جديدة،
ورفع مستوى الكفاءة، وما إلى ذلك
من مزايا.

لصفقات الاندماج والاستحواذ

مزايًا ومنافع عدة، منها وفورات التكاليف، وزيادة الحصة السوقية، ودخول أسواق جديدة، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وغير ذلك، ولهذا استحوذت على اهتمام الشركات والأطراف الأخرى في السوق. وشهدت الكويت في الأشهر الأخيرة صفقتي اندماج واستحواذ رئيسيتين؛ اندماج بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد، واندماج شركة الصفاة للاستثمار وشركة كاب كورب للاستثمار. ومثل اندماج بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد خطوة جديرة بالاهتمام لأنه سيثمر تأسيس ثاني أكبر بنك إسلامي في العالم.

وفي يوليو 2018، أبرم بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد اتفاقية دمج الكيانين. وكانت نسبة مبادلة الأسهم هي سهم واحد من بيت التمويل الكويتي مقابل كل 2.695 سهم من أسهم البنك. ومنح بنك الكويت المركزي موافقته المبدئية على عملية الاندماج، التي خضعت لدراسات الفحص النافي

للجهالة، وأشرف بنكي إتش إس بي سي وكريدي سويس على إعداد تقرير تقييم الصفقة، التي تأجل تنفيذها نتيجة تفشي جائحة كوفيد-19.

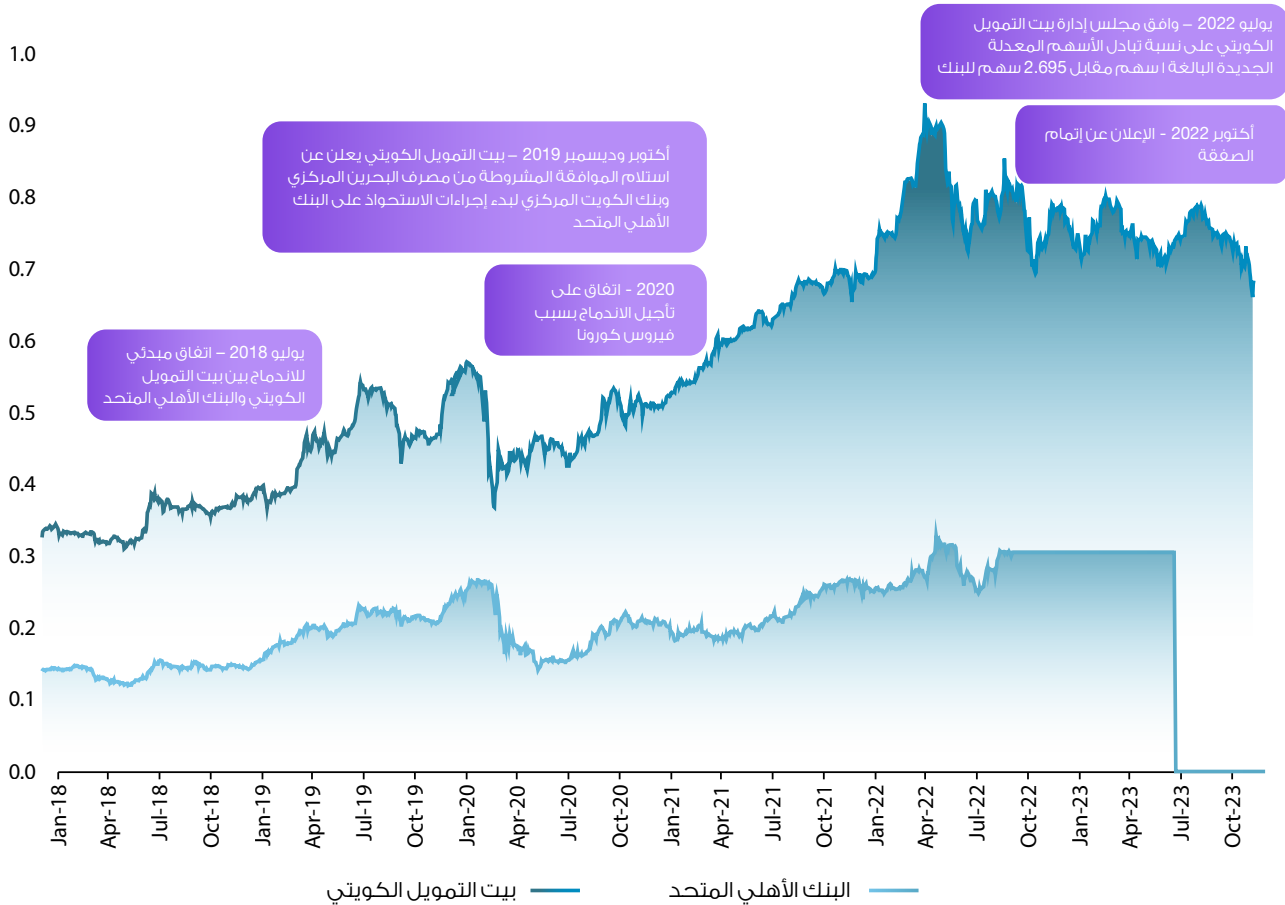
وفي أكتوبر 2022، أتم بيت التمويل الكويتي استحواذه على البنك بقيمة 11.6 مليار دولار، إيذاناً بتأسيس ثاني أكبر بنك إسلامي في العالم وسادس أكبر بنك من حيث حجم الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي، بحجم أصول إجمالية بلغ 118 مليار دولار. وفي إطار الدمج، سيتحول فرع البنك الأهلي المتحد البحريني في الكويت إلى بنك رقمي، بناءً على طلب بنك الكويت المركزي. وبعد عملية الاستحواذ، ستتغير العلامة التجارية للبنك الأهلي المتحد لتصبح بيت التمويل الكويتي - البحرين كشركة تابعة مملوكة بالكامل.

وكان من نتائج الاندماج مضاعفة أوزان أسهم البنوك الكويتية تقريباً في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة. ومن المتوقع أن تتراوح وفورات التكاليف بين 10 و12% من قاعدة التكلفة المجمعة¹². ونظراً لأن كلا البنكين

من البنوك الإسلامية التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية، فسوف ينجم عن الاندماج كيان أقوى يعزز هيمنة بيت التمويل الكويتي على خدمات الصيرفة الإسلامية. ووفقاً لوكالة فيتش، فقد ارتفعت الحصة السوقية لبيت التمويل الكويتي في الكويت إلى 28% بدلاً من 22% من الأصول المحلية. وبالإضافة إلى دخول بيت التمويل الكويتي إلى ستة أسواق جديدة، كان تراكم أرباح السهم ووفورات التكاليف من بين مزايا الاندماج. وأعلن بيت التمويل الكويتي عن أكبر أرباح فصلية، في الربع الأول من عام 2023 بقيمة 162.1 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 133.2% على أساس سنوي، بما يعكس نتائج الاستحواذ¹³ وارتفعت ربحية السهم بنسبة 67.6% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2023. واستقبلت الأسواق عملية الاندماج بشكل إيجابي مع ارتفاع سعر سهم بيت التمويل الكويتي بنحو 100% منذ الإعلان عن إتمام الاندماج في يوليو 2018.



حركة سعر السهم لسهمي بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد



المصدر: ريفينيتيف

وبعد الإعلان، ارتفع سعر سهم الصفاة بنسبة 41% في 2 يونيو 2022، مدفوعاً بتفاؤل السوق إزاء نتائج إيجابية محتملة. ولكن السعر استقر منذ ذلك الحين، ليشهد تراجعاً لاحقاً بنسبة 38% (31 أكتوبر 2023). ومن المرجح أن يعاود السهم ارتفاعه عند الانتهاء من إدراج الأرقام المالية الجديدة في البيانات المالية لشركة الصفاة.

نصف سهم في الصفاة للاستثمار. وتهدف الشركة من خلال الدمج إلى زيادة الإيرادات من محافظ الرسوم والعمولات للعملاء بنسبة 20% تقريباً. ومن المتوقع أن ترتفع الأصول إلى نحو 51 مليون دينار كويتي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 39%، ومن المتوقع أن تصل الأصول المدارة إلى نحو 250 مليون دولار.

وفي الأول من يونيو 2022، أعلنت شركة الصفاة للاستثمار عن توصلها إلى اتفاق مبدئي للاندماج مع شركة كاب كورب للاستثمار عن طريق الضم. ومع إتمام الاندماج، أعلنت شركة كاب كورب للاستثمار التصفية، مع استمرار تداول أسهم الصفاة للاستثمار. وستكون نسبة المبادلة الإرشادية لكل سهم في كاب كورب

حركة سعر سهم شركة الصفاة للاستثمار



المصدر: ريفينيرتييف

اندماج الصفاءة – كاب كورب: قصة النجاح وآفاق المستقبل



إن الكويت على أعتاب حقبة جديدة واعدة بقيادة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أحفظه الله ورعاه أمير البلاد المفدى. وكما أكد سموه في عدة مناسبات، فإن التحديات الإقليمية والدولية تحتم على الكويت أن تبقى يقظة ومستعدة. وهناك تحديات مختلفة؛ أهمها تحويل الاقتصاد الكويتي إلى اقتصاد مستدام وأكثر تنوعاً في موارده؛ وهو جهد يقوده سمو الشيخ مشعل منذ توليه ولاية العهد. ونحن نشيد بجهوده الرامية إلى تعزيز العلاقات الثنائية مع شتى الدول، وتشجيع المزيد من أوجه التعاون الاقتصادي، ولا سيما مع الصين. وبفضل وضوح رؤيته الحكيمة، تنطلق الكويت عازمة على درب التنمية.

هل يمكنك أن تشرح لنا بالتفصيل حول الأسباب التي دفعت بالاندماج؟

لرفع رأس المال الشركة إلى 38.3 مليون دينار كويتي، مما يساهم في زيادة 19 في المائة في قيمة الكتاب للشركة. تهدف الخطوة الاستراتيجية إلى خلق كيان استثماري أكبر وأقوى، وتوسيع حصتها في السوق، وزيادة قيمة السوق، مما يعود بالنفع على المساهمين من خلال توسيع مجالات الإيرادات.

مثل الدراسة الجدوى، وتقارير التقييم المستقلة، والموافقات التنظيمية.

تكون الآثار المالية للاندماج كبيرة، حيث يتم تقدير نسبة الصرف بقيمة تشير إلى قيمة كل سهم في شركة كاب كورب للاستثمار بنصف (0.5) قيمة سهم شركة الصفاءة للاستثمار. يتوقع زيادة رأس المال المستهدفة بنسبة 35.3 في المائة، ما يعادل 10 ملايين دينار كويتي،

الاندماج بين شركة الصفاءة للاستثمار (ش.م.ك.م) وشركة كاب كورب للاستثمار (ش.م.ك.س) يعود إلى رؤية استراتيجية لتعزيز التآزر وتعزيز قيم المساهمين. تم اختيار كاب كورب بعناية بناءً على توافق قيم الشركة، ويتوقع أن يسفر الاندماج عن تحقيق فعالية تشغيلية أعلى من حيث الإيرادات والتكاليف والتآزر المالي. يتبع هذا العملية القانونية الكويتية وتشمل خطوات أساسية

بالإضافة إلى ذلك، يُنظر إلى الاندماج على أنه فرصة لتعزيز الموارد البشرية بمحترفين متخصصين وذوي خبرة، الذين يلعبون دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية وتوجيهها للمستقبل.

48 في المائة. كما تتصور الشركة تدفقاً متنوعاً للدخل من محفظتها المتوازنة، بما في ذلك الاستثمارات في شركات تابعة في قطاعات الاستثمار والعقارات وتكنولوجيا المعلومات.

بعد عملية الاندماج، تتوقع شركة الصفاة للاستثمار نمو الأصول إلى حوالي 51 مليون دينار كويتي، بزيادة تبلغ 39 في المائة، مما يؤدي إلى إجمالي الأصول المدارة إلى 250 مليون دولار مع معدل نمو يبلغ



متى تتوقع أن تكون الكيان المدموج تمامًا في التشغيل وما هي الأهداف للكيان الجديد؟

الأصول بحكمة. سينتم توجيه عائدات هذه الأنشطة بشكل استراتيجي نحو الأصول الراجعة بالدخل، مواكبين بذلك رؤيتنا لتحقيق نمو وريحية مستدامين.

في جوهرها، هدفنا للكيان الجديد هو الاستفادة من القوى الجماعية لكل من الكيانين، والاستفادة من التنوع في مجموعة المهارات داخل الفريق وتنفيذ رؤية استراتيجية تضمن وجوداً قوياً في السوق ونجاحاً مالياً مستداماً.

تكوين الكيان المدمج الجديد، مع التركيز على مواءمته مع أهدافنا الاستراتيجية.

يجلب الاندماج لشركة الصفاة للاستثمار فريقاً من المحترفين المهرة ذوي الخبرة الواسعة والكفاءات المتخصصة. نتوقع أن تلعب م

ساهماتهم القيمة دوراً حيوياً في تحقيق الأهداف والاتجاه الاستراتيجي المحدد للكيان الجديد. تتمحور تركيزنا بشكل خاص في تعزيز موقعنا في السوق من خلال هيكلة وتصريف

مع اقترابنا من استكمال التخطيط المتكامل، نتوقع أن يكون الكيان المدمج تمامًا في التشغيل بحلول عام 2024. حالياً، تقوم المؤسسة بتنظيم مراحل الختام من هذه العملية، بما في ذلك الانتقال السلس للأصول وإعادة هيكلة إطار الإدارة والتنظيم لدينا.

من حيث القيادة وديناميات التنظيم، نحن حالياً في عملية الإعلان الرسمي عن مبادرة إعادة هيكلة، بعد انتهاء عملية الاندماج. تبرز هذه التكييفات التنظيمية التفاني الذي نوليه لتعزيز

في رأيك، ما هو تأثير هذا الاندماج على منظومة الاستثمار في الكويت؟

من خلال هذا الاندماج، لا تقوم شركة الصفاة للاستثمار فقط بالرد على التحديات الاقتصادية؛ بل تعيد هويتها وتركز استراتيجيتها بصورة استباقية.

الاتجاه الأخير لعمليات الاندماج في الكويت على مدى السنوات القليلة الماضية يبرز الموقف الاستباقي



وبفعل ذلك، تطمح الشركة إلى أن تظهر ككيان استثماري موضوعي بشكل جيد في القطاع، واستخدام استراتيجيات النمو غير العضوي لخلق وجود سوق مميز وتلبية احتياجات عملائها المتطورة. في جوهره، يُعتبر هذا الاندماج شهادة على النهج المتقدم للشركة في التنقل في المشهد الديناميكي لقطاع الاستثمار في الكويت.

الذي اتخذته الشركات في الصناعة للتكيف مع تغيرات الظروف الاقتصادية. قرار شركة الصفاة للاستثمار بمتابعة هذا الاندماج يتماشى مع هذا الاتجاه، مشيرًا إلى خطوة استراتيجية لتموضع نفسها كشركة إسلامية فريدة مع منتجات ذات طابع ثيماتي. يتم تصميم هذا الإعادة توجيهه بعناية لتناسب مع تفضيلات عملائها المتغيرة.

يعتبر توقيت هذا الاندماج أمرًا ملحوظًا خاصة في ظل الوضع الاقتصادي الحالي في الكويت. مع التوقعات بانخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 بنسبة تقارب 0.7%، مقارنة بنسبة 9% في عام 2022، يُرجى أن يعزى هذا بشكل رئيسي إلى انخفاض إنتاج النفط بسبب التزام البلاد بخفض الإنتاج إضافي بموجب اتفاق "أوبك+". ومن المتوقع أن يكون لهذا تأثير كبير على منظومة الاستثمار، حيث سيضع هذا الانكماش ضغطًا لا مفر منه على مختلف القطاعات، بما في ذلك الاستثمار.

في مثل هذا البيئة الاقتصادية التحديّة، يصبح مناظر الاندماج والاستحواذ أمرًا حيويًا بشكل متزايد. تتاح للشركات الاستثمارية ذات الأسس القوية لحظات فرص مواتية للمشاركة في عمليات الاندماج والاستحواذ الاستراتيجية. ومن خلال ذلك، يمكن لهذه الشركات الاستفادة من التآزر، وتعزيز النمو، وتعزيز حصتها في السوق وتحسين وضعها. تصبح هذه النهج الاستراتيجية ضرورية حيث تسعى الشركات إلى البحث عن طرق مبتكرة للتنقل والازدهار في سياق اقتصادي متغير.

ما هو رأيك حول نمو مجال صنع السوق في الكويت وهل تتخذ شركتك مبادرات للدخول في هذا العمل؟

الأكثر حجمًا، مما يقلل بالتالي من مخاطر السيولة ويخلق بيئة تسهل الاستثمارات الكبيرة في الأسهم.

إمكانيات نمو صنع السوق في الكويت تتناسب بسلاسة مع رؤية

وتعزيز القيمة المتداولة اليومية المتوسطة للأسهم المدرجة، تهدف الشركة إلى التخفيف من تقلب الأسعار. هذا النهج لا يقوي ثقة المستثمرين فقط، بل يستجيب أيضًا للصناديق الكبيرة ومديري المحافظ

تعترف شركة الصفاة للاستثمار بالدور الأساسي لصانعي السوق في بورصة الكويت، حيث يلعبون دورًا حيويًا في توفير السيولة لضمان است

قرار السوق. من خلال توفير السيولة

لاعباً رئيسياً في المشهد المتطور لسوق الأموال في الكويت. نتوقع أن نسهم في نمو السوق، والالتزام بالمعايير التنظيمية، وتعزيز التفوق التشغيلي لتعزيز الصحة العامة وجاذبية الأسواق المالية في الكويت.

الفعالة في تطوير سوق الأموال في الكويت.

تشارك إدارتنا التنفيذية بفاعلية في تلبية متطلبات هيئة الأسواق المالية، حيث تم تأمين الموافقة الأولية على تنفيذ أنشطة صنع السوق. في جوهره، تمثل خطواتنا المدروسة نحو صنع السوق التزامنا بأن نكون

الصفة للاستثمار في توسيع عروضها. على إدراك الآثار الإيجابية التي يمكن أن يكون لها الحصول على ترخيص صانع سوق على السوق المحلية للأسهم، قد أيد مجلس الإدارة دراسات شاملة لتسهيل الحصول على هذا الترخيص. تبرز هذا القرار التزامنا بالتكيف مع ديناميات الأوضاع المالية المتغيرة والمساهمة

ما هي توقعاتك بشأن عوامل النمو والتحديات التي تواجه قطاع الاستثمار؟



هناك مؤشرات إيجابية. القطاعات غير النفطية جاهزة للنمو القوي، مع توقع زيادة متوقعة تصل إلى 4.6% في عام 2023. يدفع هذا النمو عوامل مثل الاستهلاك الخاص والاستثمارات الثابتة وسياسة مالية أكثر سخاء استجابةً لإيرادات النفط المرتفعة نسبياً. بالإضافة إلى ذلك، يسعى ولي العهد صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح إلى تحويل اقتصاد الكويت إلى أكثر تنوعاً واستدامة. ويشمل ذلك جهوداً لتعزيز العلاقات الثنائية، خاصة مع الصين، مما يؤدي إلى نتائج ثمرة وتعزيز التعاون الاقتصادي المستقبلي

يؤدي إلى نقص في فرص الاستثمار المحلية وتحقق زائد من التوفيرات. يعقد النظام السياسي القتالي الأمور أكثر، مما يؤدي إلى تباطؤ في الإصلاحات وتنفيذ السياسات.

تسهم التوترات الجيوسياسية في المنطقة، إلى جانب فرار السيولة إلى الملاذات الآمنة، في تشكيل المشهد المعقد الذي يواجهه قطاع الاستثمار في الكويت. تبرز هذه التحديات جمعياً الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاحات شاملة ومبادرات استراتيجية لتنمية بيئة استثمارية أكثر تنوعاً وتنافسية وقوية في الكويت.

على الرغم من هذه التحديات،

يتميز قطاع الاستثمار في الكويت بعدة عوامل دافعة للنمو وتحديات. إحدى التحديات الرئيسية تنبع من الاعتماد الكبير على النفط في الكويت، حيث يشكل حوالي 90% من إجمالي الصادرات. يسلط هذا الاعتماد المفرط الضوء على طبيعة الاقتصاد غير المتنوع، معوقاً للنمو في القطاع غير النفطي ووضع الكويت كدولة تمتلك أقل اقتصاد متنوع بين دول مجلس التعاون الخليجي.

تضاف إلى هذه التحديات التصنيفات المنخفضة للكويت في مؤشرات الأعمال والتنافسية، مما يعوق تطوير مناخ استثماري قوي. تواجه البلاد نقصاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما



مقدمة:

شركة مدرجة في بورصة الكويت لأوراق المالية.

ويُعد قطاع الخدمات المالية (قطاع الاستثمار) ثاني أكبر قطاع في بورصة الكويت لأوراق المالية، خال عام 2022، من حيث قيمة إجمالي التداول بعد قطاع البنوك بـ 3.3 مليار دينار كويتي، فيما يحتل المركز الأول من ناحية كمية إجمالي التداول بـ 24.4 مليار سهم. هذا ويبلغ عدد شركات قطاع الخدمات المالية المدرجة في بورصة الكويت 44 من إجمالي 154 شركة مدرجة.

مدرجة في بورصة الكويت لأوراق المالية. كما يشمل مجال عمل قطاع الاستثمار في الكويت تقديم خدمات مالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بحيث يبلغ عدد شركات الاستثمار الإسلامية الأعضاء في الاتحاد 13 شركة.

يبلغ عدد شركات الاستثمار والخدمات التمويلية 47 شركة مرخصة من هيئة أسواق المال و/أو مسجلة لدى بنك الكويت المركزي، وفي فبراير عام 2023، بلغت الأصول المدارة لشركات الاستثمار حوالي 25 مليار دينار كويتي وفقاً لإحصائيات هيئة أسواق المال، منهم 22

استطاع قطاع الاستثمار أن يكون مساهماً رئيسياً في الاقتصاد الكويتي على مر السنين، حيث كان لشركات الاستثمار والخدمات المالية دور حيوي في تطوير كافة جوانب الاقتصاد الوطني، الأمر الذي كان له الأثر الإيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي وتفعيل دور القطاع الخاص في نمو الاقتصاد الكويتي.

انطلاقاً من أهمية هذا القطاع تم تأسيس اتحاد شركات الاستثمار، والذي تم إنشائه في يناير 2005، ليجتمع حالياً في عضويته 29 شركة من شركات الاستثمار والخدمات المالية، منها 16 شركة

أهم أغراض اتحاد شركات الاستثمار:

والتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والأهلية المختصة بقطاع الاستثمار ذات الصلة بأنشطة الاتحاد لتذليل المعوقات التي تواجه أعضاء الاتحاد.

• إبداء الرأي فيما قد يعرض عليه من مشاريع، أو مقترحات قوانين، أو نظم، أو لوائح، أو قرارات تتعلق بمجال الاستثمار أو الاقتصاد بشئى صورته بشكل مباشر أو غير مباشر وأيضاً المجالات الخاصة بتنظيم عمل الشركات الاستثمارية أو المرخص لها أو الإشراف أو الرقابة عليها.

• التنظيم والمشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية والبحوث المحلية والعالمية المتعلقة بالنشاط الاستثماري والاقتصادي وتعميم نتائجها وتوصياتها والأبحاث التي تقدم فيها على أعضاء الاتحاد.

• الارتقاء بالمستوى المهني والثقافي لأعضاء الاتحاد وإقامة وتنظيم الأنشطة الاجتماعية لأعضاء الاتحاد

أو الإشراف أو الرقابة عليها.

• التنظيم والمشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية والبحوث المحلية والعالمية المتعلقة بالنشاط الاستثماري والاقتصادي وتعميم نتائجها وتوصياتها والأبحاث التي تقدم فيها على أعضاء الاتحاد.

• الارتقاء بالمستوى المهني والثقافي لأعضاء الاتحاد وإقامة وتنظيم الأنشطة الاجتماعية لأعضاء الاتحاد.

• العمل على تنمية وتطوير قطاعات الاستثمار باستخدام أفضل الإمكانيات المادية والخبرات البشرية المتاحة لدى أعضاء الاتحاد.

• إعداد الدراسات والبحوث الفنية والمتخصصة في قطاع التنمية والتطوير الاستثماري.

• التشاور وتبادل الرأي مع كافة المؤسسات في الدولة لتحقيق مصالح الأعضاء والاقتصاد الوطني

• العمل على تنمية وتطوير قطاعات الاستثمار باستخدام أفضل الإمكانيات المادية والخبرات البشرية المتاحة لدى أعضاء الاتحاد.

• إعداد الدراسات والبحوث الفنية والمتخصصة في قطاع التنمية والتطوير الاستثماري.

• التشاور وتبادل الرأي مع كافة المؤسسات في الدولة لتحقيق مصالح الأعضاء والاقتصاد الوطني والتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والأهلية المختصة بقطاع الاستثمار ذات الصلة بأنشطة الاتحاد لتذليل المعوقات التي تواجه أعضاء الاتحاد.

• إبداء الرأي فيما قد يعرض عليه من مشاريع، أو مقترحات قوانين، أو نظم، أو لوائح، أو قرارات تتعلق بمجال الاستثمار أو الاقتصاد بشئى صورته بشكل مباشر أو غير مباشر وأيضاً المجالات الخاصة بتنظيم عمل الشركات الاستثمارية أو المرخص لها أو الإشراف أو الرقابة عليها.

مجلس إدارة الاتحاد

عبدالله حمد التركيت
نائب رئيس مجلس الإدارة



صالح صالح السلمي
رئيس مجلس الإدارة



عبدالله محمد حمود
الشطي
أمين الصندوق
وعضو مجلس الإدارة



فيصل منصور صرخوه
أمين السر
وعضو مجلس الإدارة



دخيل عبدالله الدخيل
عضو مجلس الإدارة



فهد عبدالرحمن المخيزيم
عضو مجلس الإدارة



محمد عبدالله السعد
عضو مجلس الإدارة



اتحاد شركات الاستثمار (UIC) بالكويت تحت قيادة رئيس الاتحاد السيد/ صالح صالح السلمي ورئيس تحرير المجلة السيد/ بدر ناصر السبيعي.

لجنة الإعلام والتسويق لدى اتحاد شركات الاستثمار (UIC)

اتحاد شركات الاستثمار - الكويت

الميزانين
مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت
شارع مبارك الكبير
مدينة الكويت

صندوق بريد: 27555 الصفاة
رمز بريدي: 13136 الكويت

تليفون

+965) 2228-0370

فاكس

+965-2249-0091/2

البريد الإلكتروني

uic@unioninvest.org

الموقع الإلكتروني

www.unioninvest.org

السيد/ عبدالله حمد التركيت

رئيس اللجنة
شركة الصفاة للاستثمار
رئيس مجلس إدارة الاتحاد

السيد/ دخيل عبدالله الدخيل

عضو اللجنة
شركة رساميل للاستثمار
عضو مجلس إدارة الاتحاد

السيدة/ ابتهاج عبدالعزيز مساعد الرومي

عضو اللجنة
شركة الاستثمار الوطنية
نائب رئيس أول - إدارة التسويق والعلاقات العامة

السيدة/ سارة جاسم المكي

عضو اللجنة
شركة الصفاة للاستثمار
مديرة العلاقات العامة والتسويق

السيد/ طارق أحمد عبدالعزيز أحمد الجاسم

عضو اللجنة
شركة كفيك للاستثمار (ش.م.ك.ع)
رئيس القطاع التنفيذي - العلاقات العامة، التسويق وعلاقات
المستثمرين

السيد/ مصطفى نجيب زنتوت

عضو اللجنة
كامكو إنفست
رئيس إدارة التسويق وعلاقات المستثمرين

السيدة/ فدوى درويش

عضو اللجنة
الأمين العام
اتحاد شركات الاستثمار

the INVESTOR

Issued by Union of Investment Companies - Issue No. 16 - Dec 2023 - Jan 2024



A Renewed Era
عهد يتجدد



Our Vision & Mission

Creating an appropriate climate to develop the efficiency of the investment and financial services sector in line with developments in global markets, including legislation and self-regulation to serve the national economy

UIC Members



Scan to
read any time & any where



Chairman's Speech

First, I would like to congratulate His Highness the Amir of Kuwait, Sheikh Meshal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah, on assuming the reins of power, succeeding the late Amir Sheikh Nawaf Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah, may he rest in peace. We wish His Highness success in leading Kuwait during this sensitive period, especially in the Middle East region. We pray that he is guided and succeeds in the face of the political and economic challenges the country is currently experiencing. We are confident that, with his wisdom and experience, His Highness will steer Kuwait's ship to safety, elevate its status, and foster its development on various fronts.

A Challenging Year

Despite the challenges faced in 2023, such as global economic pressures due to interest rate hikes and the tightening of monetary policies by the US Federal Reserve, geopolitical tensions, including the Israeli aggression on Gaza, Kuwait, and the Gulf Cooperation Council (GCC) countries, in general, managed to maintain a relatively favorable economic position with control over consumer prices (inflation). Kuwait experienced a decline in oil production in 2023 due to voluntary cuts within the "OPEC+" alliance and a tightening of monetary policies. However, project momentum returned, with Kuwait awarding contracts



worth \$6.88 billion by the end of November. Additionally, Kuwait accounted for only 16% of the total mergers and acquisitions deals within the GCC countries in 2023.

Kuwait Stock Exchange

In the stock market, the Kuwaiti General Index witnessed a yearly decline of 6.5%, driven by an 8.2% drop in the banking sector, mainly due to expected lower oil-dependent GDP and operational challenges faced by banks. On the other hand, the insurance and consumer goods sectors recorded the most significant gains, with increases of 47.8% and 37.2%, respectively, in the past year. As for the performance of

Gulf markets, it was mixed in 2023. Dubai and Saudi Arabia stock indices ended the year with positive performance. The Standard & Poor's composite index for GCC countries rose by 6.2% in 2023. Dubai and Saudi stock indices also increased by 21.7% and 14.2%, respectively, during 2023, driven by positive investor sentiment and strong growth in major leading stocks.

Positive Outlook

We expect 2024 to be a better year for the Kuwait Stock Exchange, supported by the country's development plans, increased momentum in project launches, optimism about the future under the leadership of His

Highness Sheikh Meshal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah, improving profitability of listed companies, and the country's strong financial position. This will coincide with a relaxation in monetary policy, the launch of the central securities depository, and various investment instruments, along with continued positive assessments by global financial institutions.

Federal Reserve Policies

The outlook for global asset classes largely depends on the policies adopted by the US Federal Reserve. Global markets have already priced in the scenario of no further interest rate hikes, with the possibility of interest rate

reversals starting in the second half of 2024 or earlier. As OPEC+ production cuts have already had an impact on the economic growth of GCC countries, the recovery in growth depends on the rebound in oil demand. In such a scenario, oil prices are expected to remain at their current levels with an increase in production driven by the gradual easing of oil production cuts. The recovery of oil-dependent GDP and continuous growth in non-oil sectors, along with regulatory reforms, are likely to support the recovery of GCC stock markets.

Saleh S. Al-Selmi

Chairman of UIC

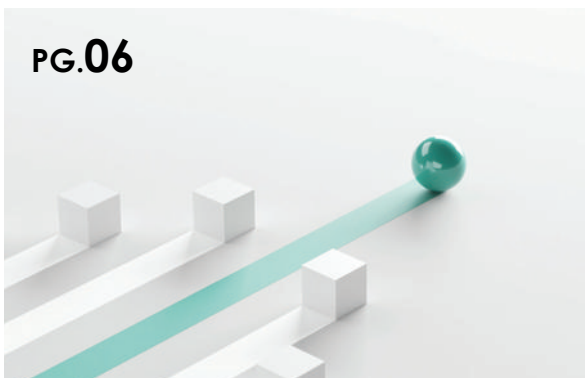


Kuwait is at a crucial point of history today as it embarks on a journey to transform its economy into a more sustainable one amid critical challenges regionally and internationally. But the new era looks very promising with His Highness the Amir Sheikh Mishal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah taking the helm, bringing in a long experience of fostering economic cooperation with countries around the world. There is no doubt that putting Kuwait back on track of development requires a lot of effort, but Kuwait has what it needs to achieve progress and keep up with the growth seen in various fields in the region.

This Issue

the INVESTOR

PG. 06



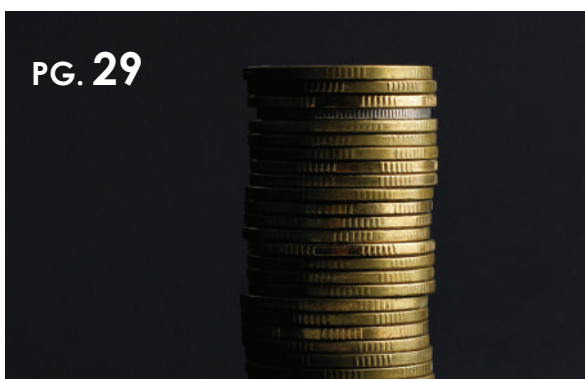
Economic & Markets-2024 Outlook

PG. 21



Crypto Assets – Evolving Global & GCC Scenario

PG. 29



The need for development of Investment Instruments in Kuwait and the role of the Investment Companies

PG. 37



Al Safat – Cap Corp and KFH – AUB: The Tale of Two Mergers in Kuwait

PG. 41



Al Safat – Cap Corp Merger: Success Story & Future Prospects

PG. 17

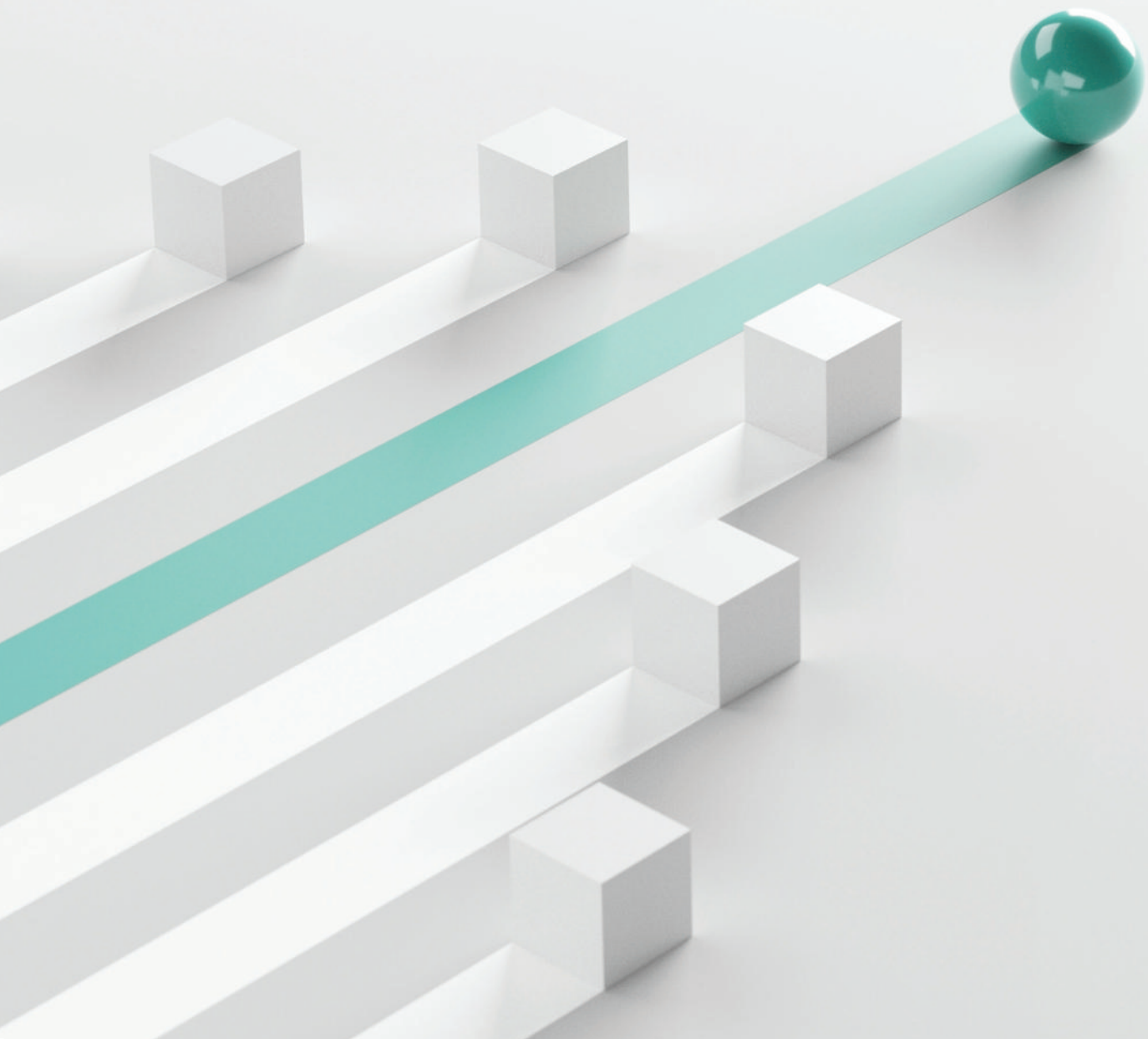


Investors View

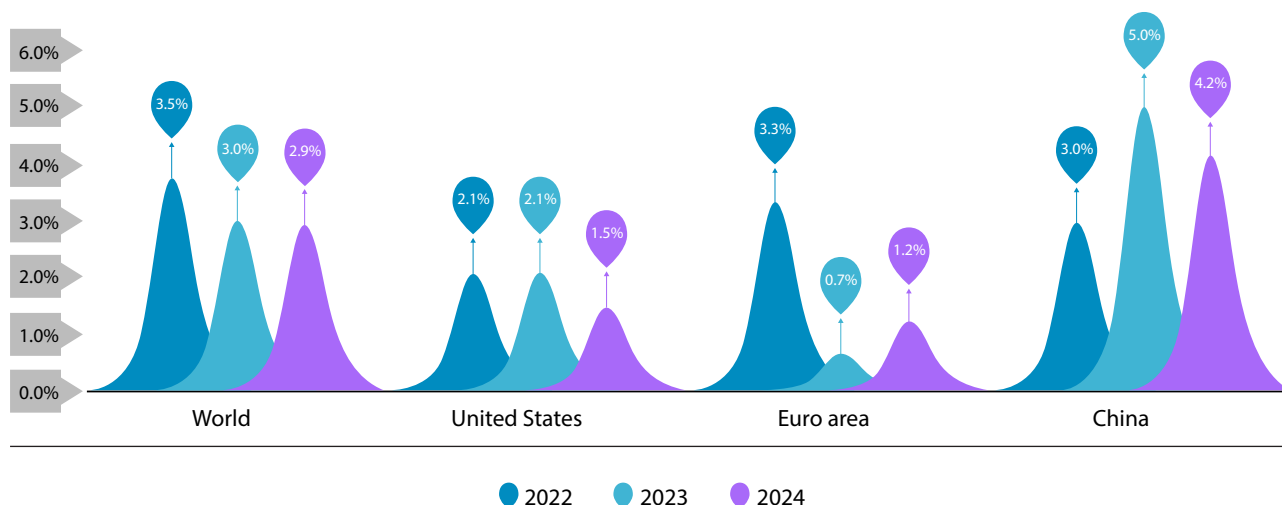
Economic & Markets

2024 Outlook

As global economies continue to recover, the pace of growth is estimated to have decelerated in 2023 with uneven growth across different regions. The IMF expects global real GDP to grow by 3.0% y/y in 2023 and 2.9% y/y in 2024, down from 3.5% y/y growth rate in 2022 .



Real GDP Growth for Some Major Economies (2022-2024)



Source: IMF

Moving ahead, in 2024, global economy is expected to grow at a slightly slower pace amid elevated interest rates, lower economic growth in the advanced economies and China and geopolitical risks. With the World Health Organization (WHO) declaring that it no longer considered COVID-19 as a global health emergency in May 2023 and normalization of supply chain disruptions, in the backdrop of high interest rate environment, uneven economic growth across regions largely influenced by local factors is likely to be the

“Global economies are expected to grow at a slightly slower pace in 2024”

..... narrative for 2024.

In US, lower consumer spending and slower business, on the back of elevated interest rates and ebbing of fiscal impulse is expected to cap economic growth. In Europe, tighter monetary policy is expected to restrict growth. Against

this backdrop, while equities might see support from expectation of soft landing in the US, possible end to the current tightening cycle amid decelerating inflation, weaker economic growth and geopolitical factors such as tensions in the Middle East and US Presidential elections could impact markets' performance. Broadly, for emerging economies, with inflation appearing to have peaked in many economies, easing of interest rates by central banks of some emerging economies like Brazil is a favorable factor. In

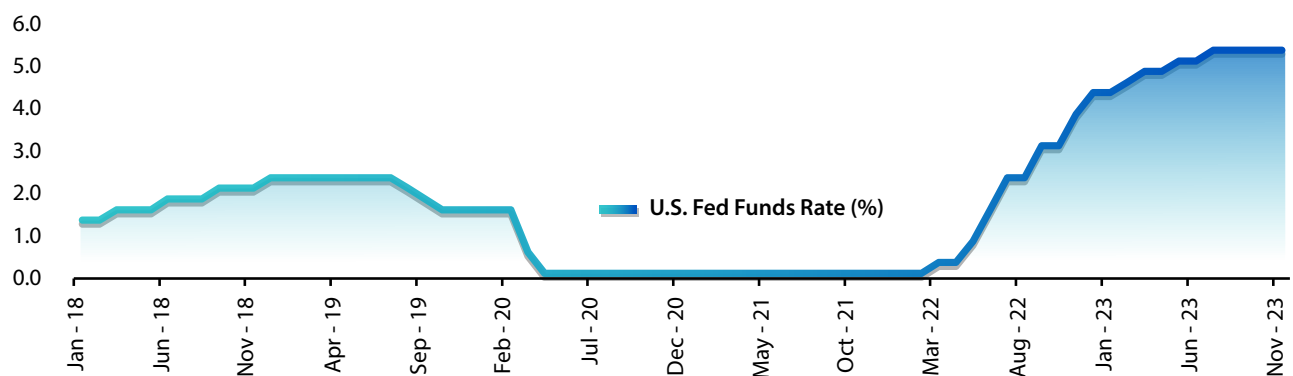
China, while property sector crisis poses a headwind, policy support from the government might favor markets.

In 2023, bond yields increased owing to factors such as the US Fed's

comments on rates being higher for longer, strong economy and labor market, increase in term premium, and rising government deficits. Following a rate hike by the US Fed since March 2022 to 5.25%-5.5%, it had paused its rate hike in its

September and November 2023 policy meeting. In the event of further pause or rate cut, bonds are likely to benefit as historically they have performed well when the Fed reaches peak of its rate hike cycle.¹

Trajectory of Policy Rates in US (2018- Nov 2023)



Source: Refinitiv

With the US Dollar strengthening in 2023 on the back of economic growth and interest rate differentials, expected decline in US eco-

nomics growth due to lower consumer spending amid higher interest rates may put downward pressure on the currency in 2024. Possible

loosening of monetary policy by the US Fed poses another headwind for the currency.

¹ Columbia Threadneedle

GCC²

“OPEC+ mandated oil production cuts would determine the course of economic growth in 2024.”

In the GCC, OPEC mandated and voluntary oil production cuts would determine the course of economic growth in 2024. While oil GDP for the countries is estimated to be positive based on the possible reversal of output cuts, the likelihood of cuts likely to stay might cap oil GDP growth 2024. Non-oil GDP growth is likely to continue being supported by government policies, investment and consumption.

UAE and Saudi Arabia are likely to be the fastest growing economies within

the GCC supported by economic diversification efforts. Saudi Arabia's real GDP is expected to grow by 4.0% in 2024, following a 0.8% growth in 2023. Oil GDP growth for 2024 is expected to be positive at 3.2% on the back of expected unwinding of production cuts. As per the latest OPEC+ meeting, Saudi Arabia has extended its voluntary production cut of additional 1 million bpd through Q1 2024. Accommodative fiscal policy, robust private consumption and public investment are expected to drive Saudi

Arabia's non-oil economic growth. Downward revision to China's growth which is the country's main export market, lower global activity amid geopolitical tensions and deepening of production cuts are some key downside risks to the country's economic outlook. The country is expected to record a fiscal surplus of 0.3% of the GDP in 2024. The fiscal surplus is lower mainly due to higher spending on infrastructure projects in Saudi Arabia and lower oil revenues because of oil production cuts.

²GDP numbers sourced from the IMF REO Oct 2023

UAE's real GDP is expected to increase from 3.4% in 2023 to 4% in 2024. Oil GDP is set to grow by 3.8% in 2024, gaining support from increased production target and possible unwinding of cuts. Non-oil economy would benefit from strong performance in tourism, real estate, construction and manufacturing supported by country's business friendly reforms. Slower global growth presents downside in terms of lower oil demand and decline in tourism. Measures such as introduction of corporate tax would lend strength to the country's fiscal position.

Qatar's real GDP is expected to grow at 2.2%. Oil GDP is expected to grow by 1.6% on account of weaker global demand. Non-oil GDP is set to gain support from

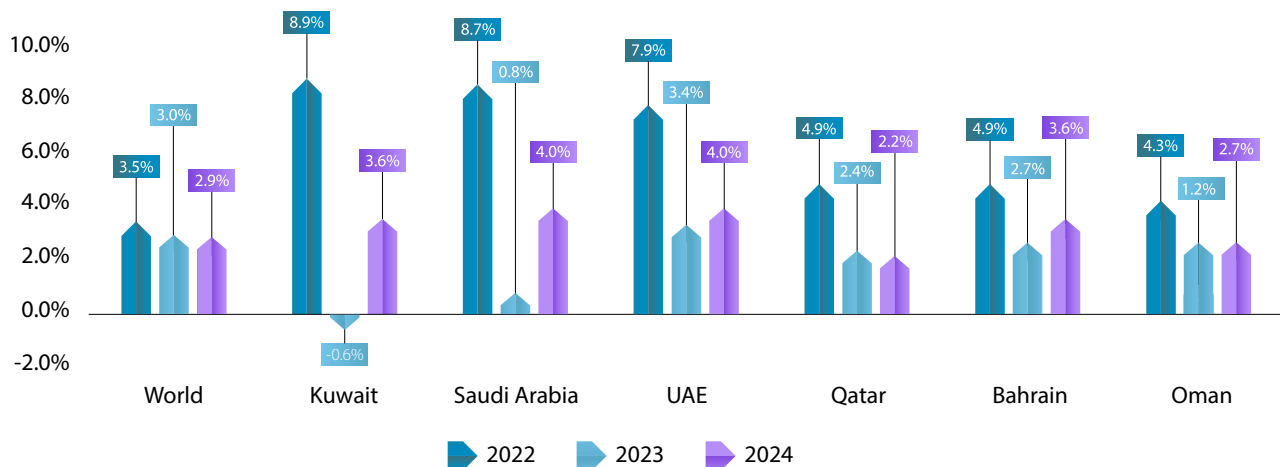
construction of North Field expansion project and new projects in electricity and water sectors and strong tourism as it gains visibility as a sporting hub following its hosting of FIFA World Cup in 2022 and other major sporting events such as Formula 1 motor racing in 2023. The country is set to host Asian Football Cup and the World Aquatics Championships in 2024. Introduction of VAT in 2024 is expected to support the country's fiscal balance.

Bahrain's real GDP for 2024 is estimated at 3.6%. Oil GDP growth is expected to be at 0.1% while non-oil sector is estimated to grow at 4.3% in 2024, gaining support from the recovery in the tourism, service sectors, and infrastructure projects. Inflation is expected to be

subdued on lower global commodity prices and fading effects of doubling VAT rate. Oman's GDP is estimated to grow by 2.7% in 2024. Oil GDP is expected to grow by 2.9% in 2024 on the back of unwinding of OPEC+ production cuts and higher natural gas production. Structural reforms, rebound in construction, investments in renewable energy etc. are some factors that are supportive of the country's non-oil economic growth. While the countries have largely mirrored the US Fed's rate hikes, inflation has returned to pre-pandemic historical averages in GCC.³ They are likely to remain subdued amid tight monetary policy, strong US dollar, and a moderation in economic activity.







GCC economies are expected grow at a faster pace compared to some advanced economies.

Real GDP Growth



Source: IMF

Real Oil and Non-Oil GDP Growth (%)

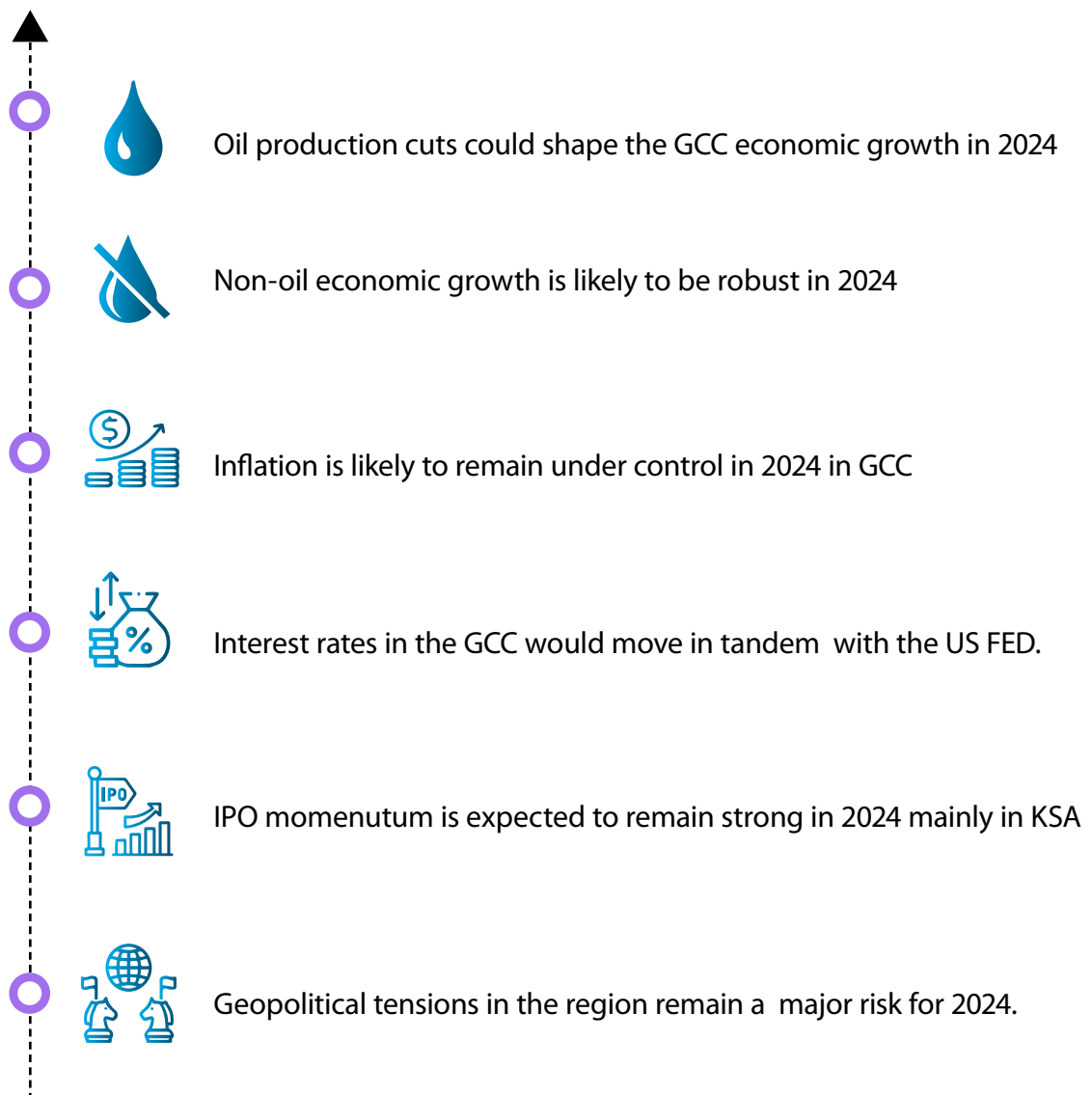
		2022		2023		2024	
		Oil GDP	Non-Oil GDP	Oil GDP	Non-Oil GDP	Oil GDP	Non-Oil GDP
	KSA	15.3	4.8	-5.4	4.9	3.2	4.4
	UAE	9.5	7.2	1.3	4.2	3.8	4.1
	Kuwait	12.1	4	-4.3	3.8	3.3	3.5
	Qatar	1.7	6.8	2.4	2.5	1.6	2.5
	Oman	9.6	1.2	-0.3	2.1	2.9	2.5
	Bahrain	-1.4	6.3	0.1	3.3	0.1	4.3

Source: IMF

While muted global growth is seen as a risk to oil demand, extension of production cuts by OPEC+ and unilateral cuts by Saudi Arabia could support oil prices. Supply disruptions in the event of escalation of

Middle East tensions could lead to a spike in the price of the commodity. Economic growth prospects and lower inflation are likely to support equities. IPO momentum is expected to be strong, with

27 companies announcing their willingness to list on Saudi Arabia's Tadawul, and an expected IPO of Lulu Group in UAE.

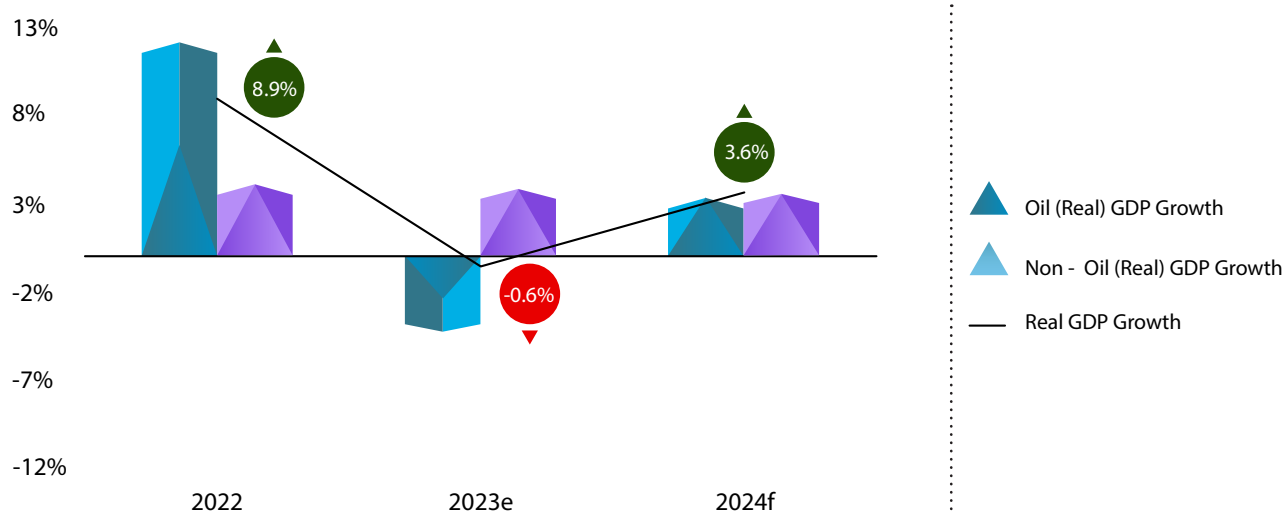




Kuwait's real GDP is expected to grow at 3.6% in 2024, following a 0.6% contraction in 2023. In the backdrop of OPEC+ and voluntary oil production cuts, real oil GDP had weighed on 2023 GDP numbers with an estimated decline of 4.3%. It is expected to grow by 3.3% in 2024 on possible unwinding of OPEC+ production cuts and increase in oil production with Al Zour refinery becoming operational. The real non-oil GDP is expected to grow by

3.5 % in 2024, slightly down from 3.8% growth estimate for 2023. Non-oil growth in 2024 could gain support from domestic credit growth, stabilization of interest rates, increased projects activity, a sustained positive trend in consumer spending, and rebounding in expatriate employment despite the fading impact of fiscal impulse.

Annual Real GDP Growth (percentage change)



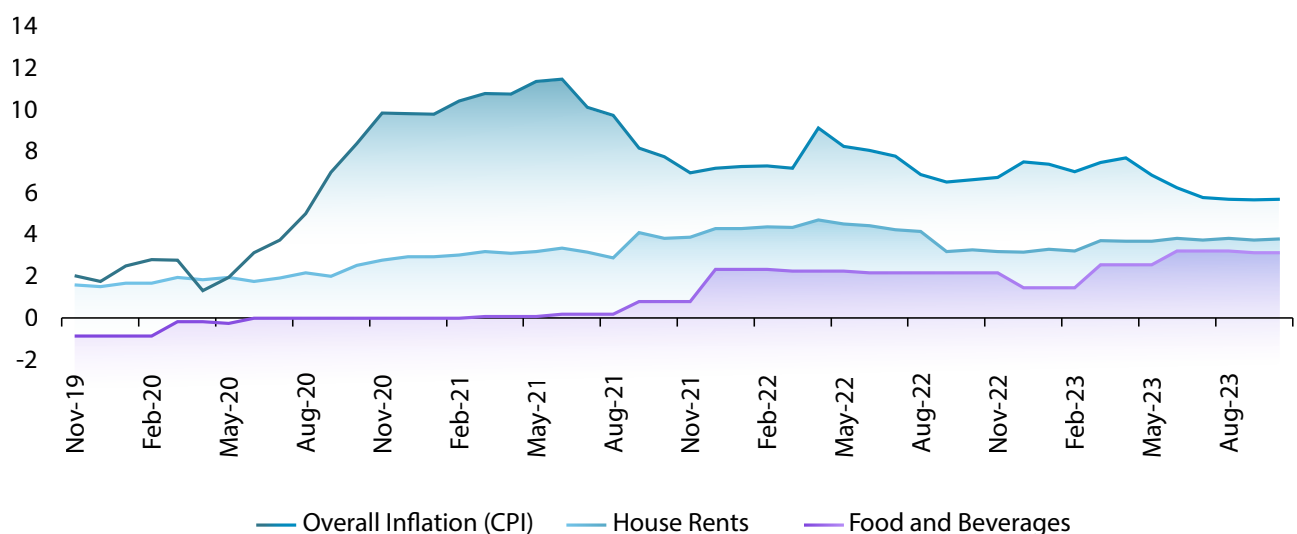
Source: IMF

Following the global central banks, the Central Bank of Kuwait has raised interest rates by a cumulative 2.75% since March 2022 to July 2023, indicating that the tightening cycle is approaching its peak in alignment with other global central banks. Monetary policy tightening, government subsidies on food and energy have helped in stabilizing inflationary pressures during 2023. However, increase in segments such as housing

services (3.13% y/y), clothing (6.98% y/y), services and miscellaneous goods (4.23%) had contributed to uptick in overall inflation compared to December 2022. Food and Beverages segment was down from 7.48% in December 2022 to 5.71% in October 2023 with sustained decline in global food prices as Kuwait relies heavily on food imports. Prices in the housing services component rose from 1.44% y/y at the end of 2022 to 3.13% y/y in

October 2023, mainly due to increase in housing rents on the back of increase in expat population in recent months. In 2024, there might be some uptick in rents as Kuwait plans to open up family visa option. With food prices expected to decline in 2024 amid adequate supply, government subsidies and tight monetary policy would keep inflation contained in 2024.⁴

Consumer Price Index Inflation (Jan 2019 - Oct 2023) in Percentage



Source: Refinitiv

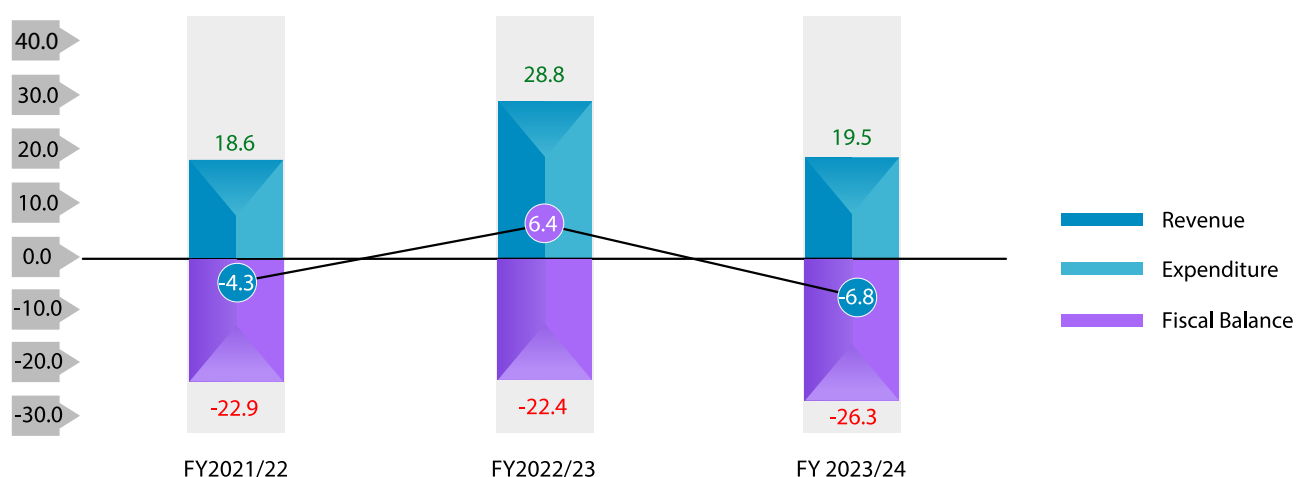
⁴World Bank

Kuwait's 2023/24 budget envisions the largest spending in the country's history at KD 26.2bn.⁵ With the budget assuming an oil price of USD 70/barrel, the

projected budget deficit is estimated to be KD 6.8bn. However, due to the average oil price reaching USD 82.9/barrel from April to October 2023, Kuwait might record a

slightly lower deficit. Capital expenditure is budgeted to decline, reflecting delays in project execution in previous years.⁶

Kuwait's Fiscal Position (KD mn)



Source: MoF

Some important policy developments include the passage of new laws to expedite residential development and the creation of a domestic investment fund, Ciyada. The new housing law allows foreign investors to undertake real estate development, residential projects, and related infrastructure projects without requiring a local agent. The Kuwait Par-

The Ciyada Development Fund will focus on development of domestic investment projects and attract foreign investment to enhance and diversify Kuwait's economy.

liament has endorsed a law permitting the formation of private sector companies to construct new residential cities for citizens. The Ciyada Development Fund will focus on development of domestic investment projects and attract foreign investment to enhance and diversify Kuwait's economy.

In the capital markets front,

⁵ Kuwait Times

⁶ IMF

2023 did not see any new IPOs, however Boursa Kuwait is optimistic about increased listings in the coming years. As part of this effort, a dedicated working team has been established to engage with family businesses and commercial companies, both inside and outside Kuwait, to explore potential listings. Moreover, reflecting on the capital market landscape, notable bond issuances during the year include Kuwait Projects Company's KD 165mn six-year issuance and Com-

mercial Bank's KD 50mn 10 year issuance.

Furthering its capital market development initiatives, Boursa Kuwait is set to launch a central mediator system in early 2024. Additionally, It is planning to launch exchange-traded fund (ETF), bonds market and financial derivatives. The exchange is actively formulating new rules and guidelines, including rules of listing and the quantity of stocks available for trading.

Conclusively, oil price volatility, OPEC+ production policy, and regional geopolitics pose certain risks. However, the anticipation of a further decline in inflation, the approval of laws to expedite residential development, the creation of domestic investment fund Ciyada, and planned initiatives by Boursa Kuwait are factors contributing to a positive outlook.



Investors View



Bader Nasser Al-Kharafi

Chairman of the BNK Holding Group

Affirmed that Kuwaitis have complete confidence that the experiences and expertise of His Highness the Amir Sheikh Mishal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah are sufficient to lead the country towards more renaissance, goodness, and prosperity. He noted that His Highness is a symbol of our beloved Kuwait and a father to us all. Al-Kharafi stated that His Highness Sheikh Mishal Al-Ahmad, may God protect him, has left significant national imprints and contributions to the elevation and advancement of Kuwait. "This assures us that the country is on the

right path towards development, generosity, and prosperity. Both near and far are witnesses to His Highness's experience and its impact at all levels.

He continued, "Under his leadership, Kuwait will remain a beacon for humanity and a prestigious center for diplomacy. The journey of our symbol and our father, His Highness the Amir Sheikh Mishal Al-Ahmad, is filled with contributions to Kuwait and its people. He has played a role in the country's flourishing through all the positions he has held, making him a role model for us with his humility, calmness, and well-known firmness."

Al-Kharafi said, "Our hearts are all reassured that the ship of Kuwait will surely reach the shore of safety under his leadership. He pointed out that His Highness will complete the journey of development, growth, and building. The extensive experience that His Highness possesses assures us of perpetual safety by the will of Almighty Allah."



Ali Rashid Al-Badr

An economic expert and former CEO of the General Authority for Investment

"Al-Badr: Sheikh Meshal Al-Ahmad Assumes the Helm of Governance, Bringing Reassurance to the Kuwaiti People."

Ali Rashid Al-Badr, an economic expert and former CEO of the General Authority for Investment, affirmed that Sheikh Meshal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah's assumption of the reins of power in the country is a continuation of Kuwait's renaissance, instilling a sense of reassurance among the citizens. Al-Badr expressed optimism that the reign of His

Highness the Amir, Sheikh Meshal Al-Ahmad Al-Sabah, would be marked by achievements across all sectors, given his extensive experience and comprehensive knowledge, which serve as a guarantee for progress and reform. Al-Badr added that His Highness's vision ensures the sustainability of development, which will facilitate the transition towards a diversified economy in the future. He concluded by stating, "We hope that God guides him and assists him in leading the country towards a lasting renaissance."



Bader Al-Subiee

The former CEO of the Kuwait Investment Company

An economic leap in the era of His Highness.

The former CEO of the Kuwait Investment Company, Bader Al-Sabeei, stated that the local economy will witness a significant transformation and positive effects under the leadership of His Highness Sheikh Mishal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah. He expressed his confidence in His Highness's sagacity in continuing to develop Kuwait by providing the necessary energy to drive various economic activities forward at a pace

that aligns with the economic changes in the region.

Al-Sabeei noted that the governmental reform steps taken in the past three years reflect that His Highness will be a worthy successor to his predecessors, especially in the context of the financial complexities still affecting many global markets, driven by geopolitical challenges in the region. He anticipated that the country would see broader development and an enhanced role for the private sector with support from Sheikh Mishal, which would boost the country's economic resources and achieve developmental goals. He pointed to His Highness's self-led efforts, both domestically and internationally, to increase efficiency and reform rates, and raise the level of worthwhile developmental investments across various sectors. Additionally, he mentioned the implementation of a timeline and indicators to measure the execution of agreed-upon initiatives, reflecting the seriousness of this approach.



Adel Al-Majed

Vice Chairman and CEO at Boubyan Bank

His Highness's Leadership Will Support Kuwait's Development.

Adel Al-Majed, Vice Chairman and CEO at Boubyan Bank, mentioned that the assumption of power by His Highness Sheikh Mishal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah, succeeding the late Amir His Highness Sheikh Nawaf Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah, will ensure the continuity of developmental business flow in Kuwait at a more sustainable and diverse pace. This increases the optimistic expectations regarding the enhancement of

the country's developmental targets and the completion of the economic reform roadmap and its real capabilities. Al-Majed pointed out that a precise reading of His Highness the Amir Sheikh Mishal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah's speeches in the past period reflects that he is a national leader targeting the adjustment of the legislative and economic structure in the country. This is through encouraging the executive and legislative authorities to cooperate fruitfully in order to pass stalled developmental projects and address the deep-rooted structural imbalances in the economy.

Al-Majed continued that the business community in Kuwait trusts the political leadership and its full support for national development, including transforming Kuwait into an attractive financial and commercial center for investment, led by the private sector. In this environment, competition is encouraged, and competencies are elevated. He noted that Kuwait's strong financial solvency and the investment and financial capabilities of the private sector increase the ability to successfully pursue efforts to achieve the desired sustainable growth.

**Faisal Mansour Sarkhouh**

CEO of Kamco Invest

The CEO of Kamco Invest, Faisal Mansour Sarkhouh, said: “We congratulate His Highness Sheikh Mishal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah on taking the reins of governance at this sensitive time that the world is going through, especially the Middle East region, in addition to the political and economic challenges faced by Kuwait. We have great faith in His Highness’s wisdom in leading Kuwait to advanced positions due to his vision and firmness, which have earned him wide appreciation in political and popular circles.”

Sarkhouh pointed out that His Highness’s speech after taking the constitutional oath as the Amir of the country had a positive echo in witnessing developments in various fields during his reign, including education, health, and services, in addition to creating more job opportunities for youth and growing the local economy with a greater contribution from the private sector.

Sarkhouh concluded, “We pray to God Almighty to support him in bearing this responsibility and to guide him successfully for the benefit of Kuwait and its economy through the continuity of implementing developmental projects and diversifying income sources by developing non-oil industries and supporting Kuwaiti youth projects.”

**Abdullah Hamad Al-Terkait**

Chairman of the Board at Al-Safat Investment Company

The Chairman of the Board at Al-Safat Investment Company, Abdullah Hamad Al-Terkait, affirmed that the assumption of power by His Highness the Amir of the country, our father to all, Sheikh Mishal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah, represents a guarantee for Kuwait’s renaissance. Al-Turkait stated that His Highness’s journey, during which he played national roles recognized locally, regionally, and globally, is bound to elevate Kuwait’s name further in various political, diplomatic, economic, and developmental forums. Al-Turkait continued, everyone

is optimistic about His Highness assuming leadership (His Highness is a worthy successor to a noble predecessor), making Kuwait’s elevation a top priority for His Highness. The experiences, historical stances, and the imprints of Sheikh Mishal Al-Ahmad are the best evidence of his patriotism, love, and care for the country and its people.

He emphasized that this journey has been marked by diligence, loyalty, and capability, reflecting on the nation with more stability, leadership, and prosperity. This is within the framework of being armed with experiences capable of achieving the country’s goals to transform into a pivotal and evolving diplomatic and economic point, primarily serving its citizens and the entire region.


Tariq Al-Sultan,

Vice Chairman and CEO of Agility,

Affirmed that the history and career of His Highness the Amir of the country, Sheikh Mishal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah, support the positive outlook for the future of Kuwait and its economy, and subsequently providing a suitable climate for developing productivity under the cooperation between legislative and executive authorities. Al-Sultan said that His Highness Sheikh Mishal Al-Ahmad, known for his decisive actions and significant decisions in the past three years, explained that His Highness's various treatments have helped improve the state's

financial capabilities by adopting more effective government plans to reduce the general budget's dependence on oil revenues in favor of diversifying its sources. This includes increasing the localization of human competencies in various work sectors.

Al-Sultan expects that the macroeconomic environment in Kuwait will become stronger and more stable in the coming period, thanks to the political leadership's adoption of the most effective plans regarding economic development and diversifying income sources, in addition to improving Kuwait's positions on various global competitiveness indicators. Al-Sultan expressed his confidence in the leadership of His Highness Sheikh Mishal for the country in the coming period, thanks to his great wisdom and extensive experience that enables him to navigate the ship of Kuwait to safety amidst the significant challenges on the regional and global scene.


Bader Al-Qattan

Chairman of the Board of the First Investment Company

Bader Al-Qattan, Chairman of the Board of the First Investment Company, stated that the accession of His Highness Sheikh Meshal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah to the rule in beloved Kuwait represents a significant transition towards achieving further development and stability in the country. Al-Qattan said, "Kuwait is filled with optimism with His Highness taking over the reins of governance, succeeding the late His Highness Amir Sheikh Nawaf Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah - may God have mercy on him - hoping for His Highness Sheikh Meshal to lead the nation with

his renowned wisdom towards a better and more prosperous future."

He added that His Highness is a father to all Kuwaitis, endowed with extensive experience and sagacity. The mutual love and immense trust he shares with his people are distinctive. His accession reflects the will to enhance development in Kuwait, especially since his history and wise vision strengthen his leadership in achieving progress and prosperity for the country. Al-Qattan emphasized that His Highness consistently participates in and supports Kuwait's renaissance, seeking to bolster economic and social development. His focus on improving various aspects of citizens' lives and supporting innovation is expected to play a major role in achieving sustainable progress for the country. He confirmed that His Highness Sheikh Meshal Al-Ahmad possesses extensive experience in various fields, through his active participation in government, economic, and social affairs. These experiences enhance his ability to handle challenges locally, regionally, and globally, enabling him to make wise decisions to lead Kuwait to safety.

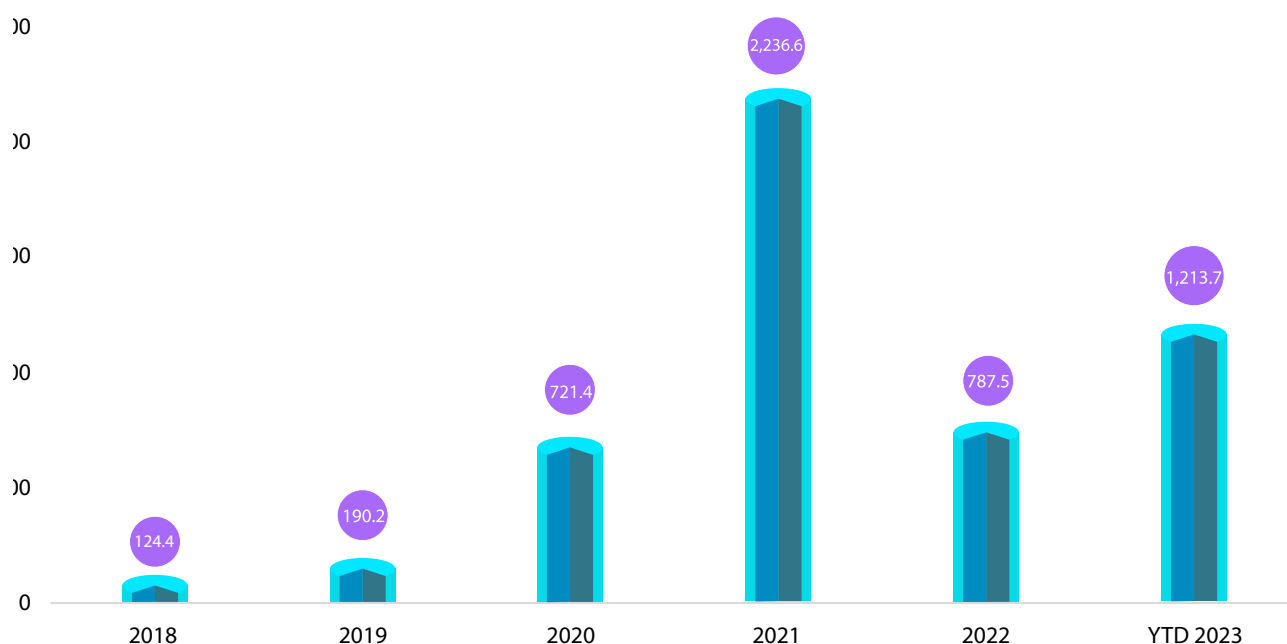


Crypto Assets

Evolving Global & GCC Scenario

Launched in 2009, cryptocurrencies have witnessed rapid growth in recent years. Operating on blockchain technology, these digital currencies facilitate direct online payments between parties. From being niche products, they have transitioned into a more mainstream asset, serving as speculative investment and potential payment instruments. This transformation is supported by growing investor interest and a continuously evolving regulatory landscape.

Market Cap of All Crypto Currencies (USD bn)



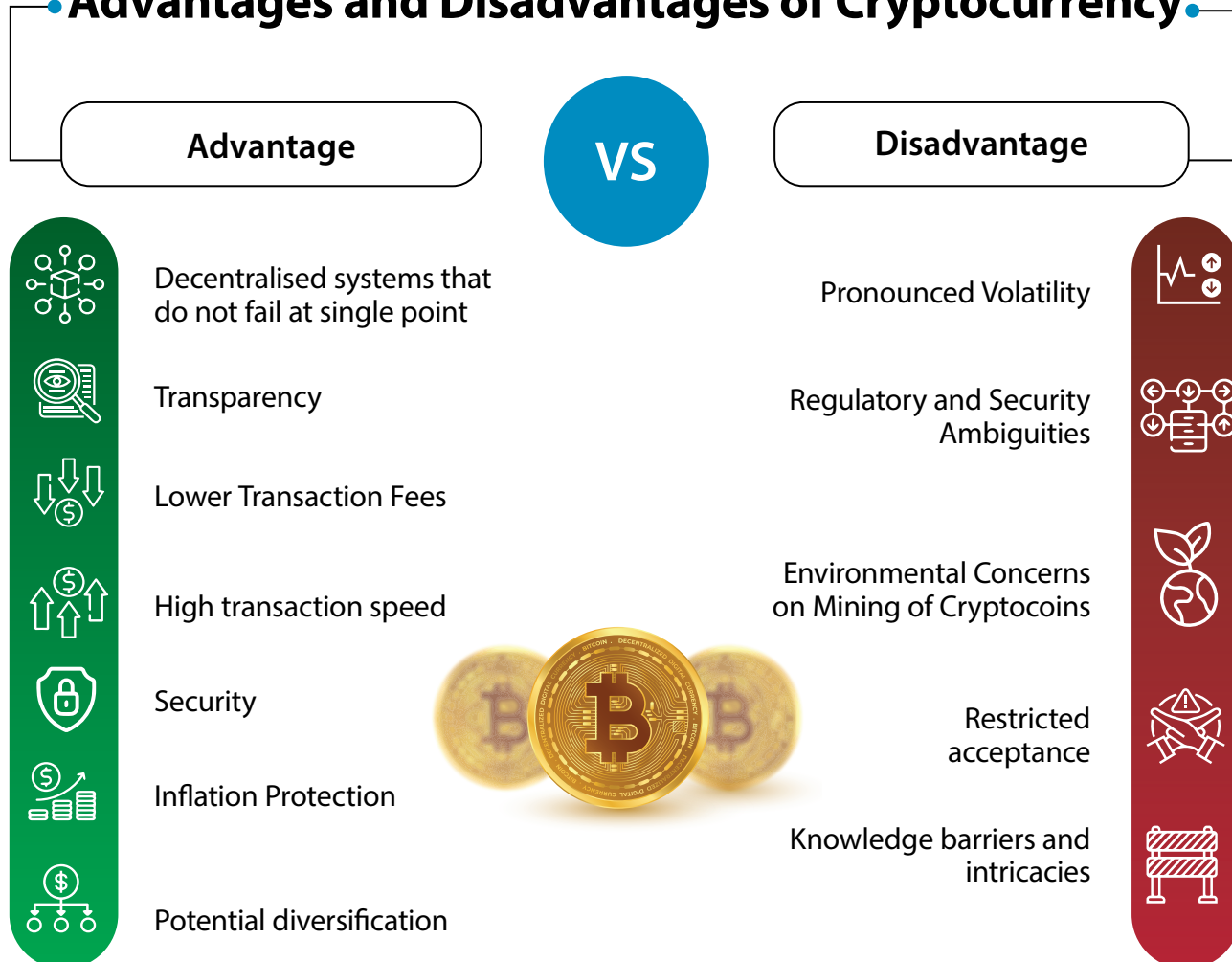
Source: CryptocurrencyChart; Data as of 31 October 2023

In traditional payment, technical issues in the financial institution, account hacking, and transfer limits are some of the key concerns. Cryptocurrency address these issues by allowing direct fund transfers between individuals. Unlike traditional banking systems, which may be susceptible to single point of failure in a payment transaction, cryptocurrencies, being decentralized in nature, exhibit resilience.

Additionally, cryptocurrencies offer multiple benefits such as high transaction speed, low transaction cost, transparency, security, inflation protection etc. However, it's crucial to acknowledge its volatility. Beyond supply and demand dynamics, its value is often influenced by investor sentiments, government regulations, and media coverage, given their relative novelty.

Some of the other risks associated with cryptocurrencies are that transactions are typically non-reversible, lack of legal protection, and transaction information might be publicly available. Moreover, Crypto currencies pose anti-money laundering (AML) and counter-terrorist financing (CTF) risks as it enables anonymous transfers, lack identification and verification for source/destination of funds, as well as oversight.

Advantages and Disadvantages of Cryptocurrency



Source: Motley Fool, Finance Strategists

Cryptocurrencies reached all-time highs in 2021, supported by interest from investors such as Tesla and MasterCard, along with their prospect as a hedge against inflation. However, in 2022, amid central banks rate hikes, series of events such as TerraUSD's loss of its dollar peg, the collapse of FTX, and Celsius's

"Globally, cryptocurrencies are gaining prominence"

freezing of withdrawals contributed to a decline in the value of cryptocurrencies. Nonetheless, cryptocurren-

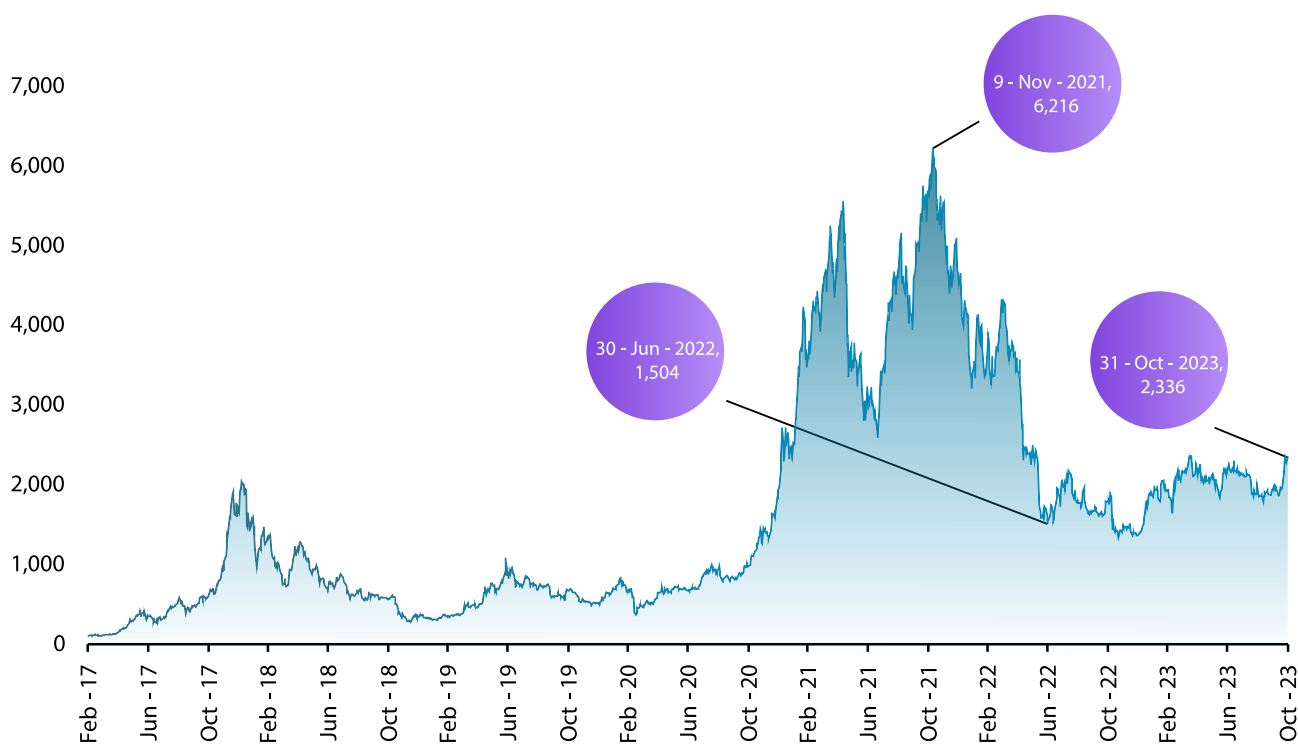
cies are recovering this year, major players like Blackrock filing for spot bitcoin ETF, and US Securities Exchange Commission (SEC) is considering 8-10 filings for spot bitcoin ETF products. The imminent approval of spot bitcoin ETF by US SEC is widely anticipated. This is considered a demand driver for the asset

class, allowing investors to gain direct exposure to cryptocurrencies through an exchange listed product. With

the US ETF market valued at USD 7 trillion, representing an immense opportunity. It would also give bitcoin legit-

imacy, eliminating regulatory uncertainty and ensuring strong oversight and investor protection.⁷

S&P Cryptocurrency Broad Digital Market Index (USD)



Source: S&P;

Note: The index provides a wide performance snapshot of the cryptocurrency market and had included more than 240 coins at launch.

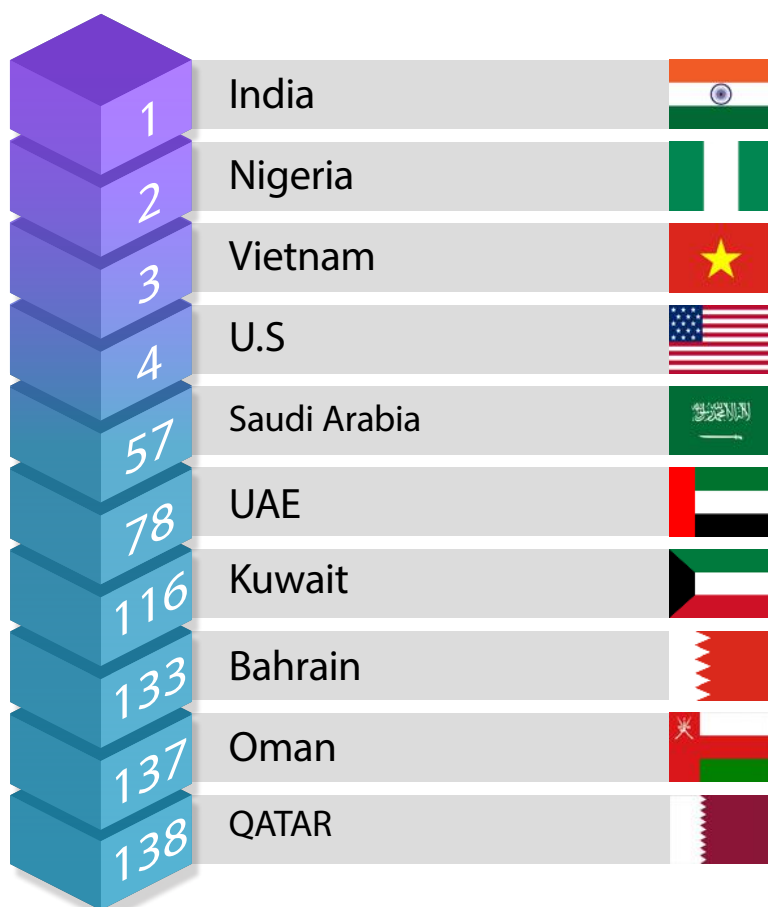
Acceptance of cryptocurrencies has been diverse across different regions. While El Salvador has approved Bitcoin as legal tender, China has announced that all cryptocurrency transactions and facilitations are illegal. In the US, the president passed an executive order to ensure responsible development of digital assets. Meanwhile,

the European Parliament has supported the European Union's first set of rules to regulate crypto asset markets. On a global scale, the G20 has adopted the IMF-FSB's synthesis paper on crypto assets, adopting it as a G20 Roadmap for their regulation.

According to Global Crypto

Adoption Index, which ranks countries based on the percentage of wealth people invest in cryptocurrency, India ranks first. Additionally, the country ranks second in terms of raw transaction volumes, with the US taking the lead.

Global Crypto Adoption Index Ranking



Source: ChainAnalysis;
Note: The index ranks 155 countries

GCC – Acceptance from few countries and ban in others

In line with global trends, the response to crypto assets in GCC is varied. UAE has been an early adopter, having issued its blockchain strategy in 2016. This has been followed by regulatory clarity to facilitate wider adoption- Abu Dhabi Global Market (ADGM) creation of the world's first regulatory framework for cryptocurrency, Dubai's establishment of Virtual Asset Regulatory Authority (VARA) in 2022 and passage of federal level regulations in early 2023.⁸ Saudi Arabia announced that usage of Bitcoin was illegal and issued warnings about potential risks associated with trading other cryptocurrencies.

**Young investors
are more likely
to invest in
cryptocurrencies**



However, the country's crypto market has grown, recording a 12% yoy growth in crypto transaction volume between July 2022-June 2023. Given their tech-savviness and risk appetite, youngsters are more likely to invest in cryptocurrencies. Hence, GCC countries' young demography is favorable for crypto adoption. For example, in a survey, 74% of respondents in the age group of 25-34 were interested in investing in cryptocurrency, compared to 48% of respondents in the 55+ age group.⁹ Kuwait

has maintained a cautious approach towards crypto. In 2021, the Central Bank of Kuwait instructed local banks and companies to refrain from dealing or investing in Bitcoin and similar currencies. Recently, the country has prohibited use of crypto for payments or investment, as well as the mining of cryptos. This move is a step towards combating money laundering. While Oman and Qatar have also taken a cautionary approach, Bahrain has implemented regulations governing crypto assets.

⁸ Chainalysis ⁹ YouGov

State of Crypto in GCC



UAE

- Early Adopter Regulatory framework in place



Saudi Arabia

- Usage of Bitcoin illegal; Cautions of risk in trading in other cryptocurrencies Regulation is opaque in practice and does not have an enforcement mechanism Growing transaction volumes indicates investor interest



Kuwait

- Prohibited use of crypto for payments or investment and mining of cryptos



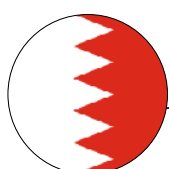
Qatar

- Deemed illegal



Oman

- Does not consider it as legal tender



Bahrain

- Has issued directives governing crypto assets

Source: Various

Outlook for 2024

According to Standard Chartered, factors such as recent turmoil in the banking sector, stabilization of risk assets as the U.S. Fed ends its interest rate-hiking cycle, and the improved profitability of crypto mining, present a favorable 2024 outlook for cryptocurrencies. However, factors such as their relative infancy,

evolving regulatory regime, and history of volatility call for caution in crypto assets investment.

Prudent assets adoption of crypto assets appears to be the stance of international organizations. With the publication of their joint policy roadmap on crypto, IMF and

FSB have advised that blanket ban on cryptocurrencies would not eliminate its risks. Instead, they have advised comprehensive regulatory and supervisory oversight. While the road ahead is challenging, given its advantages and increasing adoption, cryptocurrencies are here to stay.



The need for development of Investment Instruments in Kuwait and the role of the Investment Companies



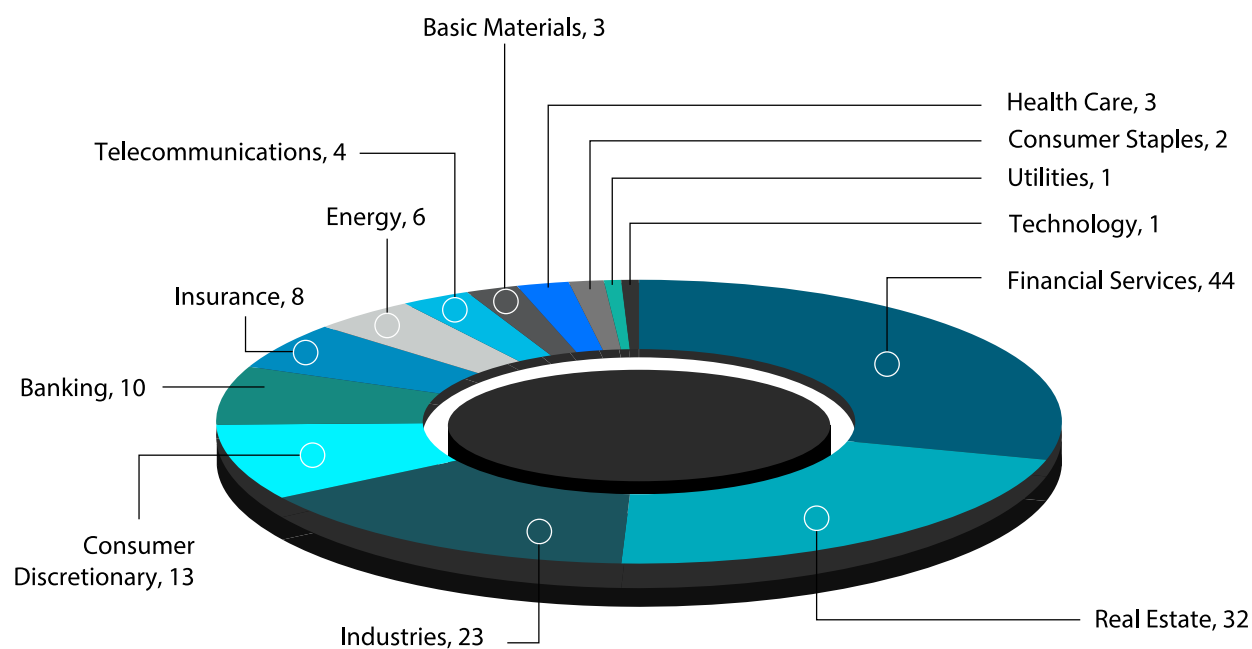
As avenues for investment, the financial instruments offered in a country's stock market are of interest to all financial market participants, be it an individual and institutional investor, or a financial intermediary. The world of financial products is constantly evolving, offering

multitude of options for investors.

In Kuwait stock exchange, Real Estate Investment Trusts (REITs) and mutual funds are the investment instruments offered. There are 151 listed companies across different sectors, with 1 listed REIT

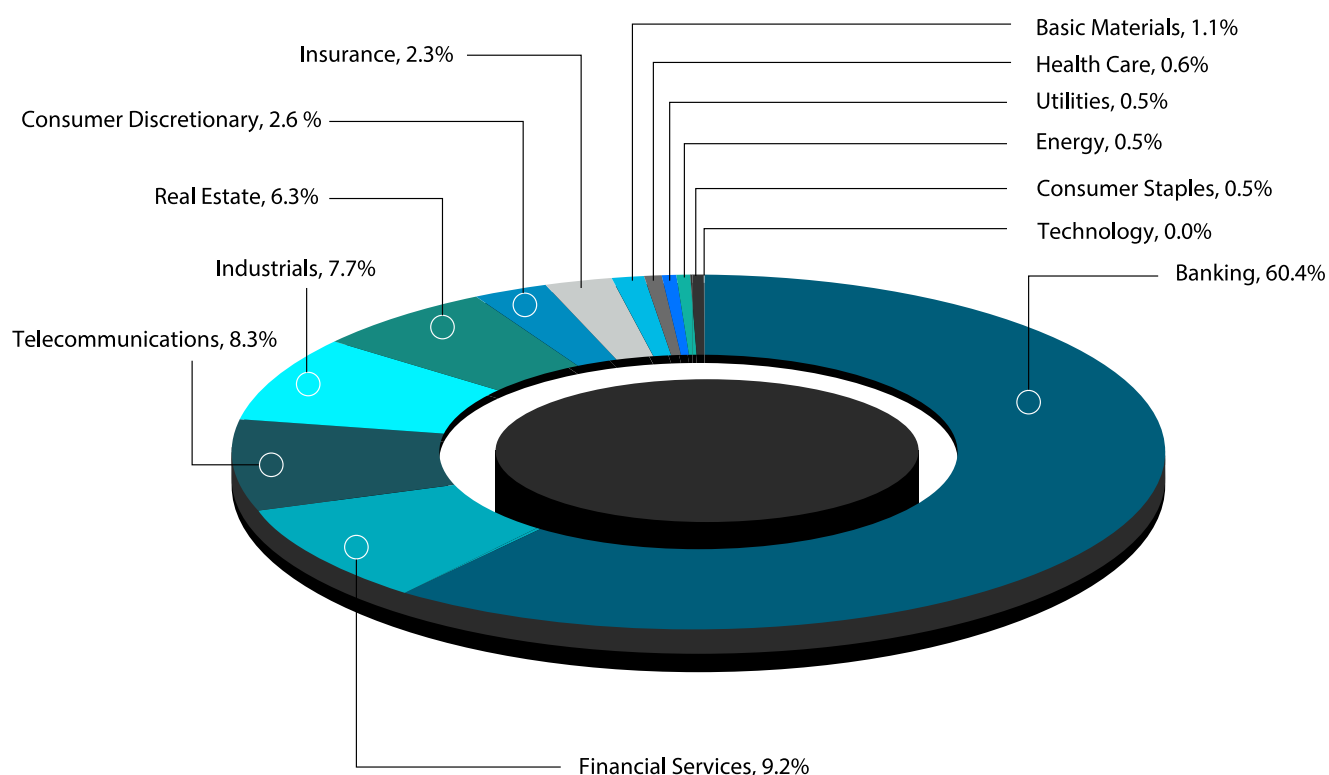
(KFH Capital REIT) and 49 mutual funds. While financial services and real estate dominate the market in terms of number of listed companies, banking is the dominant sector in terms of market capitalization.

Distribution of the Number of Listed Companies by Sectors



Source: Boursa Kuwait; Data as of 15 November 2023

Distribution of Market Cap of Listed Companies by Sectors



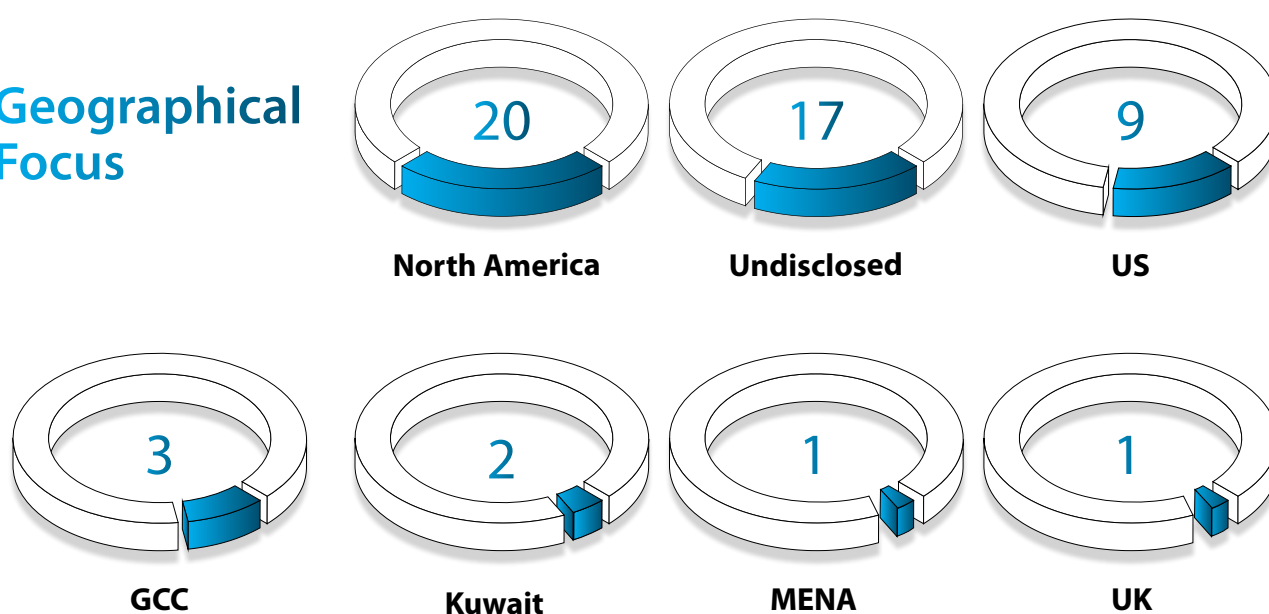
Source: Boursa Kuwait; Data as of 15th November 2023

The exchange introduced REITs in 2020 and currently has 1 listed REIT – KFH Capital REIT, with net assets of KD 58.15mn as of 30 September 2023. From 2022 to September 2023, Kuwait has approved and provided private marketing license to more than 50 funds. However, only two funds have been launched, with a geographical focus on Kuwait.

The investment sector has been always able to be a major contributor to the Kuwaiti economy

Geographical Focus of Mutual Funds Launched in Kuwait (2022- September 2023)

Geographical Focus



Source: Various

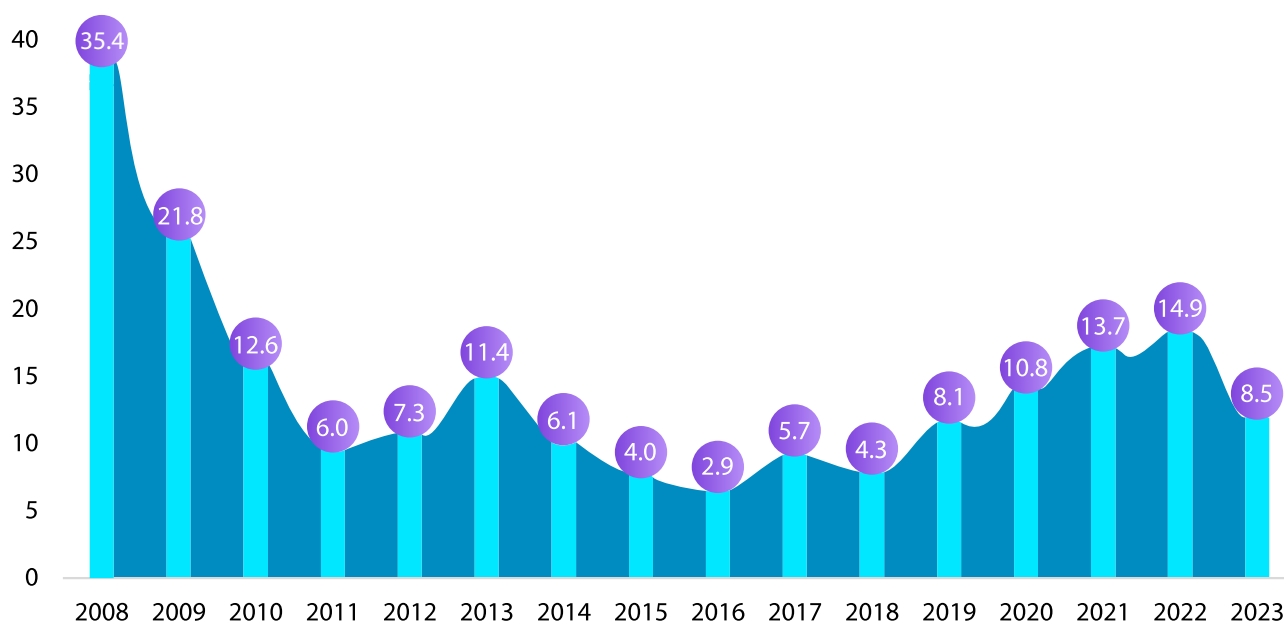
Need for More Products

While Boursa Kuwait experienced an uptrend in liquidity since 2018, aided by its inclusion in the MSCI Emerging Markets (EM) index and the upgrade to Emerging Market status by S&P and FTSE,

it has largely declined over the years. The trend appears to continue in 2023, declining from 2022 levels. While broader macro-economic factors, such as interest rate hikes and sticky inflation, the

decline is also attributed to a considerable number of delistings; with 5 delistings in 2023 and 13 in 2022.







Traded Value in Boursa Kuwait (KD bn)



Source: Boursa Kuwait

The number of avenues for investment in Kuwait has room for growth, particularly in the IPO Space, which is currently less active compared to regional peers such as Saudi Arabia and UAE. The most recent listing in Kuwait is that of Ali Alghanim and Sons in June 2022. In contrast, there were 18 IPOs in Saudi Arabia, 3 IPOs in Abu Dhabi Securities Exchange and 1 in Dubai Financial Market in H1 2023.¹⁰

Number of IPOs in GCC (2019-9M 2023)

		2019	2020	2021	2022	9M 2023
	Kuwait	1	3	2	1	0
	Saudi Arabia	5	5	20	47	23
	UAE	-	-	5	12	4
	Qatar	1	-	3	-	1
	Oman	1	1	1	1	1
	Bahrain	-	-	-	-	-
Total		8	9	31	61	30

Source: Refinitiv, EY

However, the bourse is taking steps in this regard. In 2022, officials from the bourse visited over 100 family owned and retail businesses, highlighting the importance of listing. The government's initial steps towards strategic privatization by approving creation of Kuwait Postal Company is also a positive development. A draft law facilitating the establishment of Kuwait Postal Company as a public Kuwaiti shareholding company, wholly owned by the state with a

capital of KD 50 million, has been approved by the National Assembly. As of 31st October 2023, the draft law has been referred to the National Assembly following

“A capital of KD 50 million, has been approved by the National Assembly”

the approval by the Council of Ministers. Boursa Kuwait is also working on launching

Central Counterparty Clearing (CCP) and plans to launch ETFs and corporate fixed income platforms once CCP is launched. It has initiated discussions with local debt issuers to list their securities on its platform. Having introduced market making model in 2016, the exchange has 7 market makers. In the coming four years, Kuwait plans to develop its capital market system to qualify for inclusion as advanced emerging market on the FTSE Russell index.

Introducing new products such as derivatives and ETFs could aid in improving liquidity and market depth.

ETFs

Exchange Traded Funds have the potential to enhance investor interest by providing liquidity, lower costs, accessibility, and greater tax efficiency relative to other investment vehicles. Al-





though ETFs are yet to be introduced in Kuwait, some GCC exchanges already offer ETFs. Abu Dhabi Securities Exchange introduced its first ETF in August 2020. Following a rebranding of its

ETF platform in November 2022, traded value of ETFs on the exchange reached USD 1.2 billion as of October 11, 2023, marking a 364% yoy increase.¹¹



¹¹ Middle East Economy

ETFs in GCC

	Year of Introduction	No. of ETFs
 Saudi Arabia	2010	8
 UAE Dubai Financial Market	2017	2
 Qatar	2018	2
 UAE Abu Dhabi Securities Exchange	2020	10

Source: Various

Derivatives

Derivatives play a role in enhancing liquidity by facilitating interaction between the derivative market and underlying stocks. It provides opportunities for hedging and risk transfer, and enabling better price discovery for the underlying assets.

Derivatives are not new to Kuwait. While the country had offered options in 2003, Kuwait's CMA suspended trading of financial derivatives

Products such as derivatives are needed to increase the liquidity in the market

at the stock exchange in 2016. Presently, the CMA limits

services related to financial derivatives to professional clients, and the offering or issuing of financial derivatives in Kuwait is not permitted. Boursa Kuwait plans to reintroduce derivatives trading as part of Phase IV, the fourth phase of its market development plan.

Exploring securitization and corporate bond issuances could strengthen capital market liquidity.

Role of Investment Companies

Investment Companies play a vital role by providing economies of scale through pooling small savings, to promote market liquidity. The involvement of institutional investors improve the level of professionalism within markets, as it necessitates higher information requirements and increased transparency. Globally, investment funds are witnessing a heightened interest with AUM of equity and bond investment funds increasing by a factor of six to almost USD 40 trillion from 2009 to 2022.

Given their importance and positioning in the capital market ecosystem, investment companies have a key role to play in identifying and designing investment products tailored to investor needs. They are instrumental in the listing and marketing of these products, thereby contributing to capital market development, such as the launch of the first options fund by Markaz and listing of first REIT by KFH Capital in Kuwait. In UAE, Chimera's listings of different ETFs. Globally, product options

offered by investment management companies are also expanding - active ETFs, direct indexing, thematic funds that focus on ESG, emerging technologies, among others.

In conclusion, while there is room for growth of investment instruments in Kuwait capital market, investment companies have a key role to play in the introduction and adoption of these instruments.



Al Safat – Cap Corp and KFH – AUB:

The Tale of Two Mergers in Kuwait

Given the various benefits offered by mergers and acquisitions (M&A), such as cost synergies, increased in market share, exposure to new markets, improved efficiency etc.

Given the various benefits offered by mergers and acquisitions (M&A), such as cost synergies, increased market share, exposure to new markets, improved efficiency etc. they have captured the interest of companies and other market participants. In recent months, Kuwait has witnessed two key M&As – Kuwait Finance House (KFH) - Ahli United Bank (AUB) merger and Al Safat Investment Co. - Cap Corp Investment Co. merger. The KFH-AUB merger has been noteworthy since it would result in creating the second largest Islamic bank in the world.

In July 2018, KFH and AUB signed an agreement to merge their operations. The share swap ratio had been one share of KFH for every 2.695 AUBB shares. The Central Bank of Kuwait (CBK) had granted its initial approval for the merger and

the deal was subject to due diligence, with HSBC and Credit Suisse preparing the valuation report. However, the deal was shelved due to COVID-19.

In October 2022, KFH's successfully completed its USD 11.6bn acquisition of Ahli United Bank, creating the world's second-largest Islamic bank and the sixth-largest bank by assets in the GCC, with a combined asset size of USD 118bn. As part of the merger, Ahli United Bank Bahrain's subsidiary in Kuwait (AUB Kuwait) would be converted into a digital bank, at the request of the Central Bank of Kuwait (CBK). After the acquisition, AUB would be rebranded to become Kuwait Finance House-Bahrain as a wholly-owned subsidiary.

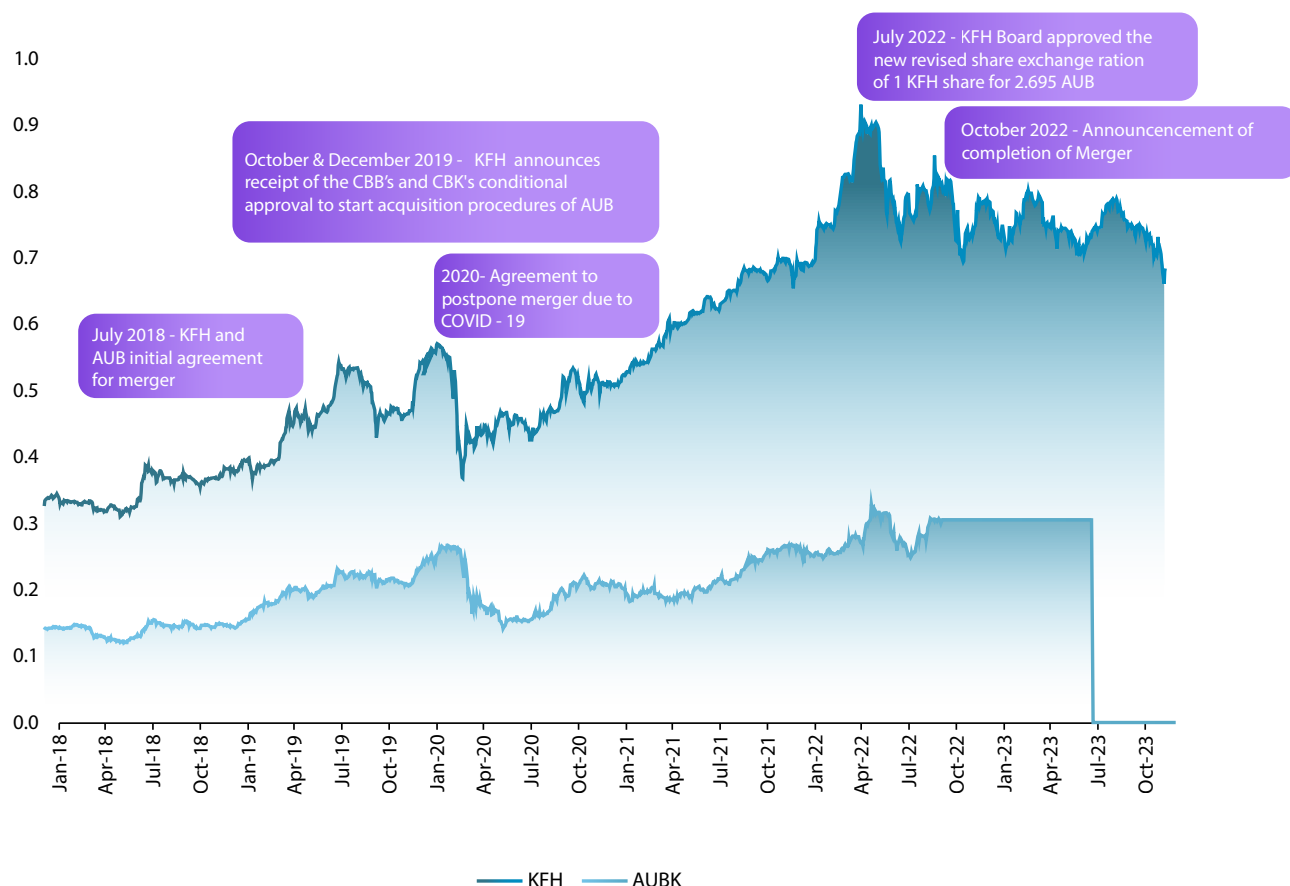
The merger led to an almost doubling of Kuwaiti banks' weights in the MSCI EM index. Cost synergies were

expected to be in the range of 10-12% of the combined cost base.¹² As both banks are Sharia compliant Islamic banks, merging operations would form a stronger entity that consolidate KFH's dominance in the Islamic banking space. According to Fitch, KFH's market share in Kuwait increased to 28% from 22% of domestic assets. In addition to KFH gaining entry into six new markets, EPS accretion and cost synergies were some benefits of the merger.¹³ KFH had reported its biggest quarterly profit in Q1 2023 at KD 162.1mn, a 133.2% yoy increase, reflecting the benefit of the acquisition. EPS increased by 67.6% yoy in Q1 2023. The markets have received the merger positively with KFH's share price increasing by about 100% since the announcement of the merger agreement in July 2018.



¹² Marmore ¹³ Marmore

Share Price Movement of KFH and AUB



Source: Refinitiv

On June 1, 2022, Al-Safat Investment Company had announced that it had reached a preliminary agreement to merge by amalgamation with Cap Corp Investment Company. Upon completion of the merger process, Cap Corp Investment Company K.S.C.C. was dissolved, while the shares of Al-Safat Investment Company K.S.C.P. continued trading. The indicative swap ratio for each (1) share of Cap Corp Investment

Company will be half (0.5) that of Al-Safat Investment Company share. Through the merger, the company aims to increase revenue from fee and commission clients' portfolios by approximately 20%. The assets are expected to increase to approximately KD 51mn, representing a 39% increase and AUM is anticipated to reach approximate USD 250mn.

After the merger announcement, Al-Safat's

share price increased by 41% on June 2, 2022, driven by optimistic market sentiment anticipating favorable outcomes from the potential merger. However, the price has since stabilized, experiencing a subsequent decline of 38% as of October 31, 2023. Upon the completion of the integration process and the inclusion of new financial figures in Al-Safat's statements, the share price is likely to respond accordingly.

Share Price Movement of Al Safat



Source: Refinitiv



Al Safat – Cap Corp Merger: Success Story & Future Prospects

Kuwait embarks in a new promising era under the leadership of His Highness the Amir Sheikh Mishal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah. As His Highness highlighted on several occasions, regional and international challenges necessitate that Kuwait remains vigilant and prepared. This process includes various challenges; chief among which is transforming Kuwait's economy into a more diversified and sustainable one; an effort spearheaded by His Highness Sheikh Mishal since his time as Crown Prince. This includes efforts to strengthen bilateral relations and fostering further economic cooperation, notably with China. Through his clear vision, Kuwait looks poised to be back on track of development.

Could you explain us in detail about the rationale for the merger?

The merger between Al Safat Investment Company K.S.C.P. and Cap Corp Investment Company K.S.C.C. is driven by a strategic vision to enhance synergies and amplify shareholders' value. Cap Corp was carefully chosen for its alignment with the company's values, and the merger is poised to deliver higher operational effectiveness in terms of revenue, cost, and financial synergies. This process adheres to Kuwaiti laws and involves essential steps such

as due diligence, independent valuation reports, and regulatory approvals.

The financial implications of the merger are significant, with an indicative swap ratio valuing each share of Cap Corp Investment Company at half (0.5) that of Al Safat Investment Company. A targeted capital increase of 35.3 percent, equivalent to KD 10 million, is expected to raise the company's capital to KD 38.3 million, contributing to a 19% increase in the company's book

value. The strategic move aims to create a larger and stronger investment entity, broaden market share, and increase market value, benefiting shareholders through expanded revenue streams. Post the integration process, Al-Safat Investment Company anticipates growth in assets to about KD 51 million, a 39% increase, leading to managed assets totaling \$250 million with a growth rate of 48%. The company also envisions a diversified income flow from its

balanced portfolio, including investments in associates across investment, real estate, and information technology sectors.

Additionally, the merger is seen as an opportunity to augment human resources with specialized and experienced

professionals, playing a pivotal role in realizing the company's strategic goals and direction for the future.



When do you expect the merged entity to be fully operational and what are the goals for the new entity?

As we approach the conclusion of our integrated planning, we anticipate the fully operational status of the merged entity by 2024. Currently, the organization is diligently navigating the final stages of this process, including the seamless transition of assets and the restructuring of our management and organizational framework. In terms of leadership and organizational dynamics, we are currently in the process of formally announcing a restructuring initiative, subsequent to the integration process. This organizational

adjustment emphasizes our dedication to enhancing the configuration of the newly merged entity, with a focus on aligning it with our strategic objectives. The integration of Al Safat Investment Company brings on board a team of skilled professionals endowed with extensive expertise and specialized competencies. We foresee their invaluable contributions playing a pivotal role in recognizing the goals and strategic direction set for the new entity. Specifically, our focus lies in enhancing our market position through

judicious assets restructuring and disposal. The proceeds from these activities will be strategically directed towards income-generating assets, aligning with our vision for sustained growth and profitability. In essence, our goal for the new entity is to leverage the collective strengths of both entities, capitalize on the diverse skill sets within the team and execute a strategic vision that ensures a robust market presence and sustained financial success.

In your opinion, what would be the impact of this merger on the investment landscape in Kuwait?

The timing of this merger is particularly noteworthy given the current economic climate

in Kuwait. With the expected negative growth rate in real GDP in 2023, of approx. 0.7%

in 2023 compared to 9% in 2022, primarily attributed to reduced oil production due

to the country's adherence to additional OPEC+ production cuts, the investment landscape is poised to experience a significant impact. This contraction will inevitably put pressure on various sectors, including investments.

In such a challenging economic environment, the merger and acquisition landscape become increasingly pivotal. Investment companies with robust fundamentals are presented with opportune moments to engage in strategic mergers and acquisitions. By doing so, these companies can harness synergies, foster growth and fortify their market share and positioning. This strategic approach becomes imperative as companies seek innovative ways to navigate and thrive in an evolving economic scenario. The recent trend of mergers in Kuwait over the past few years underscores the proactive stance taken by industry players to adapt to changing

economic conditions. Al-Safat Investment Company's decision to pursue this merger aligns with this trend, signaling a strategic move to position itself as a boutique Islamic Company with thematic products. This realignment is carefully tailored to match the evolving preferences of its client base.

strategic focus. By doing so, the company aspires to emerge as a well-positioned investment entity in the sector, utilizing inorganic growth strategies to create a distinctive market presence and cater to the evolving needs of its clientele. In essence, this merger is a testament to the company's forward-thinking approach



Through this merger, Al Safat Investment Company is not only responding to economic challenges; it is proactively reshaping its identity and

in navigating the dynamic landscape of the Kuwaiti investment sector.

What is your opinion on the growth of market making in Kuwait and is your firm taking initiatives for entering the business?

Al Safat Investment Company recognizes the integral role of market makers on the Kuwait Stock Exchange, where they play a pivotal role in providing liquidity to ensure market stability. By providing liquidity and enhancing the average daily traded value (ADTV) of listed stocks, it aims to mitigate price volatility. This approach not only strengthens investor confidence but also appeals to larger funds and portfolio managers,

thereby reducing liquidity risks and cultivating an environment conducive to significant stock investments. The growth potential of market making in Kuwait seamlessly aligns with Al-Safat Investment Co.'s strategic vision for expanding its product offerings. Acknowledging the positive impact that a Market Maker license can have on the local stock market, our Board of Directors has endorsed comprehensive studies to

facilitate the acquisition of this license. This decision underscores our commitment to adapting to evolving financial dynamics and actively contributing to the development of Kuwait's money market. Our Executive Management is proactively engaged in meeting the requirements set by the Capital Markets Authority, securing initial approval for the implementation of market-making activities. In essence,

our deliberate steps toward market making exemplify our commitment to being a key player in Kuwait's evolving

money market landscape. We anticipate contributing to market growth, upholding regulatory standards and

fostering operational excellence to enhance the overall health and attractiveness of Kuwait's financial markets.

What do you think are the growth drivers and challenges for the investment sector?



The investment sector in Kuwait is characterized by a numerous of growth drivers and challenges. One of the primary challenges stems from Kuwait's heavy reliance on oil, constituting approximately 90% of total exports. This over-reliance underscores the undiversified nature of the economy, impeding growth in the non-oil sector and positioning Kuwait as having the least diversified economy among GCC countries. Adding to these challenges are Kuwait's low rankings in business and competitiveness indices, which obstruct the development of a robust investment climate. The country grapples with a shortage of foreign direct

investments, resulting in a dearth of domestic investment opportunities and an outflow of excess savings. The combative political system further complicates matters, leading to sluggish reforms and policy implementations. The geopolitical tensions in the region, combined with the flight of liquidity to safe havens, contribute to the intricate landscape faced by Kuwait's investment sector. These challenges collectively emphasize the imperative need for comprehensive reforms and strategic initiatives to cultivate a more diverse, competitive, and resilient investment environment in Kuwait. Despite these

challenges, there are positive indicators. The non-oil sectors are ready for robust growth, with an anticipated 4.6% increase in 2023. This growth is driven by factors such as private consumption, fixed investments, and a more lenient fiscal policy in response to relatively high oil revenues. Additionally, the Amir His Highness Sheikh Mishal Al Ahmad Al Jaber Al Sabah, seeks to transform the Kuwaiti economy into a more diversified and sustainable one. This includes efforts to strengthen bilateral relations, notably with China, resulting in fruitful outcomes and fostering further economic cooperation.



YEARS OF CHALLENGES, SUCCESS, AND EXPERIENCE

INVESTMENTS | FUND MANAGEMENT | ADVISORY SERVICES | INTERMEDIARY SERVICES
LEADING MANAGEMENT & TRUSTEE | STOCK TRADING



شركة الصفاء للاستثمار
AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

alsafatinvest.com

THEBLUE

COMMERCIAL AND LOGISTICS CENTER

NOW LEASING

STORAGE | SHOWROOMS | SHOPS | OFFICES



SCAN FOR THE LOCATION

EAST AHMADI
KUWAIT

CALL 505 44 121

دار الصفقة
Dar Al Safat
للإدارة العامة
General Trading



Overview

The investment sector has been always able to be a major contributor to the Kuwaiti economy, where the investment and financial services companies have played a vital role in updating all sides of the national economy, the matter that have had a positive impact on attracting foreign investment and activating the role of the private sector in the growth of the Kuwaiti economy.

Proceeding from the importance of this sector, the Union of Investment Companies (UIC) was established, which was published in January 2005. Currently, it

brings together 28 investment and financial services companies in its membership. The scope of the investment sector in Kuwait also includes providing financial services under the provisions of Islamic Sharia, and the number of Islamic investment companies that are members of the UIC is 12 companies.

The total number of investment and financial services companies licensed by the Capital Markets Authority reached 45 companies by the end of December 2023, of which 19 companies operating under the provisions of Islamic

Sharia, presenting a percentage of 42% of all licensed investment companies.

Total assets of listed investment companies (registered under the financial services sector in Boursa Kuwait) reached 21.06 billion Kuwaiti dinars, of which 2.73 billion dinars are the share of investment companies licensed by the Capital Markets Authority. The assets of UIC member investment companies represent 2.19 billion dinars, or 10.4% of the total assets of listed investment companies.

Objectives of Union of Investment Companies (UIC)

To promote and develop investment sectors using the best material capabilities and the available human expertise of the members.

To prepare technical and specialist studies and research in the development and promotion of the investment sector.

To consult and exchange opinion with all institutions of the State to achieve the interests of the members and national economy. Further to cooperate with different government and private authorities concerned with investment sector related to the union's activities and to remove the impediments that may face the members.

To give opinion on the draft laws, proposals, rules, regulations, or orders pertaining to different shapes of investment or economics, either directly or indirectly as well as those relating to regulation of the investment or the licensed companies, supervision and control of the same.

To organize and participate in the local and international conferences, seminars and courses relating to the investment or economical business, to circulate the conclusions, recommendations and research presented therein among members of the Union.

To promote the professional and cultural level of the members, and to setup and organize the social

activities of the members of the Union.

To publish advertising literature to promote investment and commercial culture in the society and among members of the Union.

To hold specialized training courses in financial and investment fields and in the activities of the companies' members of the Union and the economical and other related entities. For the purpose of developing and rehabilitation of its employees.

The right of filling a case for the defense of the union members' public interests and rights without prejudice to the right of litigation of each member.

UIC Board of Directors



Saleh S. Al-Selmi
Chairman



Abdullah H. Al-Terkait
Vice Chairman



Faisal M. Sarkhou
General Secretary
& Board Member



Abdullah M. H. Alshatti
Treasurer &
Board Member



Fahad A. Almukhaizim
Board Member



Dakhil A. Al Dakhil
Board Member



Mohammad A. Alsaad
Board Member

Published by the Union of Investment Companies Kuwait under the leadership of UIC chairman
Saleh S. Al-Selmi and Editor-in-Chief Bader N. Al-Subiee.

Union of Investment Companies Media & Marketing Committee

Mr. Abdullah H. Al-Terkait

Head of Committee

AlSafat Investment Company

Chairman of the Board of Directors of UIC

Mr. Dakhil Abdullah Al Dakhil

Committee Member

Rasameel Investment Company (RIC)

Chief Executive officer

Ms. Ebtehaj Abdulaziz Musaed AlRoomi

Committee Member

National Investment Company (NIC)

Senior Vice President - Marketing & PR Dept.

Ms. Sarah Jassem Almukaimi

Committee Member

Al-Safat Investment Company (AL-SAFAT)

Public Relations & Marketing Manager

Mr. Tareq Ahmad Abdulaziz Ahmad Al Jasem

Committee Member

KFIC Invest (K.S.C.P)

Exec. Dir. - PR, Marketing & Investors Relations

Mr. Mustafa N. Zantout

Committee Member

Kamco Invest

Director of Marketing Investor Relations

Ms. Fadwa A. Darwish

Committee Member

Secretary General

Union of Investment Companies (UIC)

Union of Investment Companies - Kuwait

(M) Floor

Kuwait Chamber of Commerce & Industry

Building, Mubarak Al-Kabeer Street,

Kuwait City

P.O. Box 27555, Safat 13136 Kuwait

Telephone

+(965) 2228-0370

Fax

+(965) 2249-0091/2

E-mail

uic@unioninvest.org

Website

www.unioninvest.org